

٤١٤
ش ع

شرح مزاج الأرواح، تأليف عبدالرحمن بن خليل - كان
حيا سنة ٨٥٤هـ. بخط يوسف ضياء الدين بن ابراهيم
المنقوري سنة ١٢٦٨هـ.

١٢٥ ق ١٩ س ١٩ × ٤ اسم

٧٠٠٨

نسخة جيدة، خطها تعليق حسن

الظاهرية (علوم اللغة) : ٥١٨ كشف الظنون ٢ : ١٦٥١
وفيه اسم المؤلف عبدالرحيم أنه شرح مختصر من شرح
ديكنقور لمزاج الأرواح.

الوضع، اللغة العربية أ - المؤلف
باريخ النسخ د - شرح عبدالرحمن
الأرواح.

١ - الصرف
ب - النسخ ج -
ابن خليل على مزاج

١٤١٤٥٥

١٤١٢١١/٥



الصفوري (البحري)

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ١٠٠٨ ف ١٢٤٥

الصفحات: ١٢٤٥

المؤلف: عبد الرحيم بن خليل - كاتبة صياح ١٨٥٤

الرقم: ١٢٦٨

اسم: يوسف صياح والدين بن عبد الرحيم الصفوري

عدد الأوراق: ١٢٥

ملاحظات:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْلَعَنَا عَلَى كِتَابِهِ بِمَعْلُومِ الْعَرَبِيَّةِ وَالنَّصْرِيفِ
 وَحَفِظَ كَلَامَهُ عَنِ التَّبْدِيلِ وَالتَّغْيِيرِ وَالتَّخْرِيفِ وَجَعَلَ التَّشْبِيهَ
 بِهِ مَرَجَ الْأَرْوَاحِ وَالْعَمَلُ مَعْدُ لَوْ كَسِبَ النَّجَاحَ وَأَصْلَى عَلَى مُحَمَّدٍ
 الْمُصْطَفَى فَاتَمَّ الْأَنْبِيَاءُ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَخُلَفَائِهِ النَّجَبَاءِ
 أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ الْعَبْدَ الذَّلِيلَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ فُلَيْحٍ يَقُولُ مَا سَمِعَ اللَّهَ
 عَلَى عِبَادِهِ نِعْمًا لَا يَحْصِي عَدُّهَا وَمِنْ أَجْلِهَا أَفَاضَ عَلَى بَعْضِ عُلَمَائِهِ
 لَا يَذْكُرُ مَدْرُودَهَا وَعَلَى بَعْضِهِمْ دَوْنُهَا وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ أَتَى
 فِي عَطَايَاهُ وَمَوَاجِبِ حَكِيمٍ وَجَعَلَنِي مِنَ الَّذِينَ وَهَبَهُ عِلْمًا
 وَمِنَ الْأَوَّلِ الذِّكْرُ بِرَبِّ بَيْنَا إِيَّانَا وَبِرَبِّ لِمَنْ بَيْنَا الذِّكْرُ
 وَمِنْ لَطْفِهِ عَلَيَّ وَافْضَالِهِ إِلَيَّ تَرَفَّقَ أَمْرُ بَعْضِ أَوْلَادِي إِلَى قِرَاءَةِ مَرْجِ
 الْأَرْوَاحِ هُوَ اللَّصْبِيُّ كَمَا قَالَ الْمُصَنِّعُ جَنَاحَ النَّجَاحِ وَهُوَ فِي فَنِّ كِتَابِ
 فَاضِلٌ بَيْنَ أَفْرَافِ بَحْرِ زَاوِيٍّ وَهُوَ مَعْمَرٌ إِلَى الْعُلُومِ كَالْجِسْرِ وَلَيْتَ لَمْ يَمِيزْ
 بَعْدَ عَنِ الْقَشْرِ شَرَحَهُ شَرْحًا يَحْتَوِي مَشْنَأً وَبَيَّنَّ
 مَا فِيهِ ظَهَرَ وَبَطَنًا وَاجْتَبَتْ عَنْ جُلِّ مَا اعْتَرَضُوا عَلَى مَا تَنَزَّلَ
 أَمَا طَعْنٌ عَنِ الطَّرِيقِ إِذْ أَدَّى الْفَانِ إِذَا لِبَعْضِ شُكْرًا نَطَقَ عَلِيٌّ سَمْعًا
 النِّعْمَاءُ وَتَلَاظِمُ مِنَ الْأَلَاءِ وَتُسَبِّحُ بِرَأْسِهَا عَلَى الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ

والمعاد وأرجوا من الكريم هذا الكتاب أن يعمر ويجعل أولادي بالعلم
 معمره **وَالْبَاقِي** فِي بَسْمِ اللَّهِ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ قَالَ الْمُفْتَقِرُ وَهَذَا أَوَّلُ
 مِنْ تَقْدِيرِ الْمُتَعَلِّقِ وَهُوَ أَبَدٌ أَوْ أَبَدٌ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّقْدِيرِ وَلَا يُبْصَرُ إِلَّا بِمَا
 خُرُودُهُ وَتَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ أَوَّلُ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ وَأَوْفَى لِلْوُجُودِ فَإِنَّ اسْمَهُ مُتَقَدِّمٌ
 عَلَى الْقَوْلِ أَوَّلُ الْاِبْتِدَاءِ كَيْفَ وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَتِمُّ شَرْعًا مَا
 لَمْ يَصُدَّرْ بِاسْمِهِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كُلُّ مِرْذِيٍّ بِالْأَلِفِ لَمْ يَبْدَأْ بِاسْمِ اللَّهِ فَهُوَ بِتَرْوِيحِهِمَا
 كَسَبَتِ الْبَاءُ وَمِنْ حَقِّ الْحَرْفِ فِي الْمَفْرُودَةِ أَنْ يَفْتَحَ لِاِخْتِصَاصِهَا بِمَنْزُومٍ الْجَرِّ كَمَا كَسَبَتْ
 لَامُ الْأَمْرِ وَلَامُ الْإِضَافَةِ وَاخْتَلَفَ عَلَى الْمَظَاهِرِ لِلْفَصْلِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ لَامِ التَّكْوِينِ
وَأَصْلُ اسْمٍ عِنْدَ أَصْحَابِنَا الْبَصْرِيِّينَ سَمُوْنٌ أَسْمُوْلَانٌ رَفْعُهُ لِمَتَمَسَّ
 حَذَفَتْ الْوَاوُ كَثْرَةُ الِاسْتِعْمَالِ وَفُتِلَتْ حَرْكَتُهَا إِلَى الْمِيمِ بَعْدَ نَقْلِ سَكُونِهَا إِلَى
 الْيَمِينِ ثُمَّ أَدْخَلَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ لِاِبْتِدَاءِ كَذَا فِي بَعْضِ التَّفَاسِيرِ **وَأَمَّا قَوْلُ** بِسْمِ اللَّهِ
 وَلَمْ يُقَلَّ بِاللَّامِ فِي بَيْنِ الْيَمِينِ وَالْيَمِينِ وَلَمْ يَكُنْ بِالْأَلِفِ عَلَى مَا هُوَ وَضِعَ خَطِ
 كَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ وَطَوَّلَتْ الْبَاءُ عَوَضًا عَنْهَا **الْبَاءُ** صِلَةُ الْإِلَهِ عَلَى فِعَالٍ بِمَعْنَى
 مَفْعُولٍ لِأَنَّهُ مَا لَوْهُ أَيْ مَعْبُودٌ مِنَ إِلَهِ أَنْ يُعْبَدَ وَمُجْتَبَرٌ فِيهِ مِنَ إِلَهِ إِذَا تَحَيَّرَ أَوْ
 الْعُقُولُ تَحَيَّرَتْ فِي مَعْرِفَتِهِ أَعْلَمَ أَنَّهُ كَمَا تَحَيَّرَتْ الْأَوْهَامُ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ فَذَلِكَ
 فِي اللَّفْظِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ أَنْتَ أَوْ صِفَةٌ مُشْتَقَّةٌ أَوْ غَيْرُ مُشْتَقٍّ عِلْمٌ أَوْ غَيْرُ عِلْمٍ وَالْظَّاهِرُ
 أَنَّهُ وَصِفٌ فِي أَصْلِهِ لَكِنَّهُ لَمَّا غَلَبَتْ عَلَى الذَّاتِ الْوَاجِبِ الْوُجُودِ الْمَعْبُودِ بِالْحَقِّ
 لَا يَسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ صَارَ كَالْعِلْمِ **الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** اسْمَانِ بَيْنِيَا لِلْمَبَالِغَةِ
 مِنْ رَحْمَتِهِمَا وَاحِدٌ وَهُوَ دَوَّارُ الرَّحْمَةِ وَهُوَ فِي اللَّفْظِ رَفْعُ الْقَلْبِ وَالنَّفْسِ

متقدم
 جعل

والطفاف
 وانقطاع

يقتضيه التقصير والاحتياط وسمي الله انما تؤخذ باعتبار الغايات التي هي لا فاعل
 ودون المبادي التي تكون انفعالات **والرحمن** اللمع من الرحيم لان زيادة
 البناء تدل على زيادة المعنى يعني بالرحمن الدنيا لا ترفع المؤمن والكافر
 ورحيم الآخرة لان مختص المؤمن وقيل بالرحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا
 وانما قدم الرحمن على الرحيم لتقدم الدنيا ولا تترك العلم من حيث ان لا يوصف
 غير ذات الله كما لا يطلق لفظ الله على غيره فالمتصف حميد بقوله قال
 قال المفتقر الى الله الورد **وهو بمعنى المفعول** يعني بحسب انا بتر المطيع او بمعنى
 المفعول يعني في قلوب المؤمنين لان الحمد هو الوصف بالجميل فتوصيفه
 بالورد يدل كونه محتاجا اليه وهو الصمدية توصيف بالجميل فيكون
 حامدا له في هذا الظاهر فاما قيل ان المص لم يبدأ بالحمد لثابتة
 النبي عليه السلام لان اظهر عجزه في مقام الحمد فقال لا تحصى ثناء عليك كما
 اثنت على نفسك على انه لو لم يحمده النبي عليه السلام اظهر العجز والخالف
 قوله كل امرئ بال لم يبدأ بحمد الله فهو قطع وهو محال لتحقيق معنى الحديث
 هو ان حقيقة الحمد اظهرها بالصفات الكمالية وذكر قد يكون بالفعل ويكون
 بالقول كالحمد لله فان الله لما خلق الخلق وبسط عليهم موايد كثرته
 الى ان تنبها فقد كشف عن صفاته كماله واظهرها بدلالة قطعية
 تفصيلية غير متناهية فان كل ذرة من زرات الوجود تدل عليها
 ولا يتصور في العبارات مثل هذه الدلالات الافعال عليها لانها عقلية
 قطعية لا يتصور فيها تخلف اصلا هذا ما قاله المحققون فلهذا قال

دلالة العبادات عليها
 وضعيتها قد يتخلف عنها
 مدلولها بخلاف دلالة

قال النبي عليه السلام لا احصى ثناء عليك كما اثنت على نفسك وانما بدأ بوصف
 الماضي دون المضارع للتنبيه على التحقيق وانما اختار المفتقر على غيره
 ايقاعا للموافقة بين كلام الله تعالى وهو قوله والله الغني وانتم الفقراء
 وبين كلامه وانما قال الى الله ولم يقل الى الغني واذا كانت الموافقة بينهما
 اكثر لان الله اسم الذات مجموع بجميع الصفات فكان ذكر جميع صفاته
 وانما قال الى الله الورد ولم يقل الى الله الغني مع وجود الموافقة على
 هذا التقدير رعاية السجع وانما لم يقل الى الله الغني الورد حتى يكون
 الموافقة والسجع مرعبا لا يطول الكلام الاول على الثاني وهو قبيح
 في السجع والالف واللام في المفتقر بمعنى الذي تقديره الذي افتقر الى
 احتياج والجاء والمجرور اعني الى الله متعلق بالمفتقر والورد ودانجر
 على انه صفة الله والالف واللام فيه ايضا بمعنى الذي واعلم ان المص
 جعل متعلق الب في بسم الله قوله قال المفتقر كان المعنى قال
 باستغناء اسم الله المفتقر الى الموصوف بالصفات الكمالية تسوية
 بين الحمد والتسمية في الابتداء بقدر الامكان فقد ورد في الحديث
 كل امرئ بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو ابتداء وكل امرئ بال لم يبدأ
 فيه بالحمد فهو اجزأ فحاول ان يجعل البسملة قيد اقل كما جعل الحمد
 الذي هو الوصف بالورد قيد اقل قال وان امكن الجمع بان
 يقدم احدهما على الآخر فيقع الابتداء به حقيقة وبالآخر بالاضافة فعمل
 الموافقة ظاهرة بالكتاب الكريم لان فيه تقدم التسمية على الحمد واحمد

مرفوع على انه عطف بيان للمفتقر في قوله احمد بن علي بن مسعود قدّم
 نفسه في الدعاء مستجابة الدعوة في حق الوالدين فقال غفر الله له ولوالديه
 وقيل انما قدّم نفسه على والديه متابعاً لابراهيم عليه السلام وهو قال
 رب اغفر لي ولوالدي **فان قيل** لم تابع لابراهيم في هذا الباب وقد
 ورد قوله تعالى لقد كان في ابراهيم اسوة حسنة اي سنة حسنة
 فاقترده فيها الا قول ابراهيم لا ابي لا استغفرن لك استثنائاً من قوله
 اسوة حسنة اي فلا تقتله في دعائه لا بوجه قلت لانما انما تابع
 لابراهيم في الدعاء لا بوجه بل تابع له في تقديم نفسه على والديه ولان سلم ان
 تقديم نفسه في الدعاء يستلزم الدعاء ولكن الاستثناء المذكور في الآية في حق
 دعاء ابوي الكافرين و ابوي المصلين بكافرين اذ معناه ان ابراهيم دعا
 لا بوجه الكافرين **قيل** لنهي ولموعدة وعداها فلا يترخصوا انتم بدعائه
 ولا تدعوا لا بوجه كافرين فانه دعاءها قبل لنهي ولموعدة وانتم قدّمتم
 ولا موعدة بينكم فكيف تتبعونه ومن هذا اظهر ان ما قيل ان ابا الوالدين
 آدم وصوى عليه السلام وقد ما قيل ايضاً الدعاء بالفقر ان بشرط الاسلام
 لانه لو كان بالوالدين آدم وصوى لما استثنى الاستغفار والصحيح من جملة
 ما يقتدى بابراهيم ولو كان الدعاء بشرط الاسلام لما يكون الاستثناء معنى **قيل**
 انما قدّم نفسه في الفقر وان اخرج في الدعاء رعاية للجمع ولان دعاءه
 واحد اليهما واليه ومقول القول قول اعلم وهو خطاب عام لمن
 يقرأ ويسمع هذا الكتاب يتعدى الى مفعولين وقول ان انصرف يبد

يبد مد مفعوليه وانما قال انصرف ولم يقل انصرف كما قال الزجاج
 انصرف وهو مبالغة من انصرف مع ان علم انصرف علم شريف وفيه
 نص في كثره لان انصرف اصل انصرف فاعبته الاصل اولين سبب الخو
 في صرفه على ان في بعض النسخ وقع انصرف اتم العلوم اي اصلها
 وفي التصحيح اتم الشئ اصله ومكة اتم القرى فانما كان انصرف اصل
 العلوم لان العلوم يبنى عليه قبل شبه انصرف بالاتم لانها سبب لتولد
 الاولاد كذلك علم انصرف سبب لتولد الكلمات وهو لا يناسب المقام لانه قال
 اتم العلوم لاتم الكلمات ويجوز انرفع والنصب عطفاً على محل اسم انصرف
 وعلى لفظه في قوله والنحو ابوها من حيث الاصطلاح كما ان الالب
 سبب لاصلاح الاولاد كذلك الخو سبب لاصلاح الكلام المبني عليه العلوم
 وفاعل بقوي في الروايات اي في المعقولات قوله راروها اي عالموها
 لان المنقولات لا يعلم ولا يتعلم بل لا يخيل الا بالفاظ صحيحة
 فالضمير في موضعين يعود الى انصرف باعتبار الاتم واصلها دار يون
 وعاد يون نقلت ضمة الياء فيهما الى ما قبلهما بعد سبب حركته
 فالنقل الى كناية الياء والواو وحذفت الياء لان الواو ضمير الجمع فلا تجز
 فصارد دون وعادون ثم اضيف الى الضمير فحذف النون عنهما
 والفاء في قوله فجمعت جواب الشرط المحذوف تقدير الكلام اذا كان
 انصرف على ما وضعنا فجمعت فيه كتاباً منصوباً على انه مفعول
 جمعت موسوما اي مدعواً منصوباً على انه صفة كتاباً بمرج

لاسية موافقة للقياس
 وفاعل يطغى اي يضل
 في الروايات اي في المنقولات
 قوله عاروها اي جاهلوا
 في لان الرواية لا تصح
 الا بالفاظ صحيحة الكلام

بفتح الميم اسم موضع من الروح بفتح الراء وهو الرضة وفي الصحيح
المراح بالفتح الموضع الذي يروح منه القوم ويردحون اليه فكذلك
الكتاب قوم يذهبون منه بعد قرئته الى سائر العلوم وقوم يذهبون
اليه لقراءته واصلة مروح نفق حركه الواو الى الراء والواو متحرك
في الاصل وما قبله مفتوح في الان فقلت الفاضل مراح الان راح
جمع الروح بضم الراء قبل هو النفس الناطقة وفي غيرهما وهو الباقي
في النوم واليقظة وعلى تقديرين هو رتاح بالكتاب المذكور والجاء والمجرور
اعني بمراح الارواح متعلق بموسوم وهو اي الكتاب للصبي اصله صبيو
اجتمعت الواو والياء والاولى منها ساكنة قلبت الواو ياء وادغمت الياء
في الياء فصار صبي من الصبوة وهو الميل بعنه هذا الكتاب للمبايل الى
قرائته اول للعلم الغير البالغ لان الصغر في الفالب يقر به الصبي والجاء
والمجرور اعني للتصبي متعلق بقوله جناح النباح وانما قدم عليه رعاية
للسمع النباح النظم بالمقاصد كذا في الصحيح وتفريه بالخلاص وهم
شبه الصبي بالطير والمراح بجناحه لان الطير يبلغ مقاصده
بالجناح كذا الصبي ينظم بالمقاصد بهذا الكتاب وعطف على جناح النباح
قوله وراح اي كف كذا في الصحيح ويناسب الجناح ولم يوجد بعنه
الطريق كما في البعض صراح اي واسع كذا في الصحيح شبه الكتاب
بالكف الواسع فكما لا يفتوت شئ من الكف الواسع اذا قبض به كذلك
لما يفتوت مفصود اذا حفظ هذا الكتاب وعطف على قوله راح راح

رراح قوله وفي معيد تيراى معودة الصبي وفيه هذا الكتاب حين
راح اي بات مثل تفاع اوداج اي خمر في المنفعة بعنه ان كلامها
من منافع البدن ولهذا قال بعض الاطباء تجت لمن كيف يموت في
بطنه تفاع اوداج كذا في هذا الكتاب ينفع الصبي والجاء والمجرور
في قوله وفي معيد تير متعلق بقوله حين راح وقدم عليه رعاية لجمع
والجاء والمجرور في قوله وبالتم متعلق بقوله اعتصم قدم عليه للتخصيص
كما في قوله وعلى الله فليتوكل المؤمنون وما في قوله عما موصولة صلته
قوله يصم بعني يعيب بنعت الحسن الوسم هو العيب والعكاز في الصحيح
اصلة يوصم فحذفت الواو لوقوعه بين ياء وكسرة ونسبتين
اي تطلب الاعانة من هو اي الله نعم المولى في الصحيح المولى انصر
ومن والى الامر ونعم المعين عطفا على نعم المولى اي وهو نعم
المعين فالمخصوص بالمدح الضمير المتقدم في الموضوعين واما عطف على
جملة هو نعم المولى فالمخصوص محذوف اي نعم المعين هو ولم يعطف قوله
اعلم على الاول اعنت بشأن هذا الخطا وان رة الى استقلال اسعدك
الله دعاء لكل من يتصدى لتحصين هذا الكتاب ان الصراف اي القاري
بهذا الكتاب سماه صرافا تفاعلا او باعتبار ما يؤول اليه كما في قوله
انه اراي اعصر خمر او نظم الكلام يستدعي ان يقول عنب الا ان سماه
خمر باعتبار ما يؤول اليه ويجوز ان يراد ان الصراف حقيقة يحتاج
في معرفة الاوزان جمع وزن الى سبعة ابواب لانها في موفية الاوزان
اصل

او قد لا يتعدى ٢٠

اما ص ١٠٠ بيان

بتجاه الآان يتصور سبعة ابواب فالصاف والمبتدئ فيهما وانما قال
 يحتاج ولم يقل يحتاج ليدل على التجدد وانما قال في معرفة الاوزان
 ولم يقل في علم الاوزان لان العلم يستعمل في ادراك الكليات والمعرفة يستعمل
 في ادراك الجزئيات والاوزان امور جزئيات لان المراد بها وزن ضرب ونصر
 وقال وباع وغير ذلك الصحيح ما سلمت حروف الاصلية من حروف
 العلم وملحقه ويجوز فيه وفيما عطف عليه الجرح على البدلية من
 ابواب الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف والاولى لان الاصل عدم
 التقدير والمضاعف اسم مفعول من ضاعف وهو ما كان عينه
 ولامه من جنس واحد من الثلاثة المجزوء من الرابع ما كان فاءه ولامه الاول
 من جنس وعينه ولامه الثانية من جنس كز لزل والمجهول اسم مفعول
 من هزئت الحرف كذا في الصحيح وهو ما في اصول هجرة والمثال وهو
 ما اعتل فاءه والاجوف وهو ما اعتل عينه وانما قص وهو ما اعتل
 لانه واللفيف فعيل بمعنى المفعول كذا في الصحيح وهو ما اجتمع الحرف
 المعتدان في الثلاثية وانما اخصرت الابواب في سبعة لان كل كلمة لا ينج
 من ان يكون في تركيب حروفها حرف علة او ملحوق حرف علة او لافان كان
 الثاني فهو الصحيح وان كان الاول فلا ينج من ان يكون ذلك على سبيل التقاد
 او على سبيل الاجتماع فالاول على ثلثة اقسام لانه ان يكون في مقابلة
 الفاء والعين واللام الاول المثال والثاني الاجوف والثالث الناقص وان كان
 على سبيل الاجتماع فهو لفيف فهذا اذا كانت في تركيب حروفها حرف علة

على سبيل الانفراد

علة. وانما اذا كانت فيه ملحوق حرف علة فلا ينج اما ان يكون على سبيل الاجتماع
 فان كان الاول فهو المجهول وان كان الثاني فهو المضاعف واشتقاق
 هو شذوذ لفظ من لفظ آخر بالجرح على انه معطوف على قوله سبعة ابواب
 بحذف المضاعف لا على معنى الاوزان يعني كما ان الصراف يحتاج في معرفة
 الاوزان الى سبعة ابواب كذلك يحتاج فيها الى معرفة اشتقاق سبعة
 اشياء وهي بحر وز على انه مضاف اليه لاشتقاق من كل مصدر وصوبارة
 عن لفظ دل على معنى الحادث من الذات لا غير اي يشتق سبعة اشياء
 من كل فرد من افراد المصادر من ضرب ونصر وقتل وهي اي سبعة اشياء
 الماضي ما دل على زمان قبل ما نك والمستقبل ما دل على زمان الحال
 والمستقبل الامر ما دل على طلب الفعل والنهاي ما انجز به واسم الفاعل مشتق
 ليدل على ذات يحدث الفعل واسم المفعول ما دل على ذات وقع عليه الفعل
 والمكان وهو اسم مشتق لمكان حدث الفعل فيه والزمان وهو اسم مشتق
 لزمان حدث الفعل والالة وهو اسم مشتق لما يستغاب به وانما لم يذكر
 النفي والمجذوع انهما مشتقان من المصدر لان النفي يشبه النفي صورة
 والمجذوع يشبه الماضي معنى وجه الامتحان المشتق لا ينج من ان يكون
 فعلا او اسما فان كان الاول فلا ينج من ان يكون اخباريا او انشائيا فان كان
 اخباريا فلا ينج من ان يتعاقب على اوله احدى التوايد الاربع او لافان لم
 يتعاقب فهو الماضي وان تعاقب فهو المضارع وان كان انشائيا فلا ينج
 اما ان يدل على طلب الفعل او على ترك طلب الفعل فالاول الامر والثاني النهي

انجزم بيان

هذا اذا كان المشتق فعلا واما اذا كان اسما فليح ان يدل على صدور الفعل
 من الشيء او على وقوع الفعل على الشيء بغير واسطة او على وقوعه بواسطة الشيء
 او على وقوعه فيه فالاول اسم الفاعل والثاني اسم المفعول والثالث اسم الال
 والرابع اسم الزمان والمكان والفا في قوله فكتته جواب ان شرط المحذوف
 كالتفاني قوله فجمعت يعني اذا كان القوافي يحتاج في معرفته الاوزان الى سبعة
 ابواب فكتته هذا الباب اي طويته وجعلته مشتملا عليها مستعار
 من كل الطير جناحيه اذا انضمهما للوقوع وانقض على سبعة ابواب
 جمع بمعنى النوع **الباب الاول** في بيان الصحيح قال ان رجع الفاضل
 لو قدم المعقل على الصحيح لكان اولي لا يقال انما قدم عليه لان الصحيح
 اصل والمعقل فرع ليس اصل لانا نقول انما يكون ذلك ان لو كان ذواتها
 وانما المراد مفهوما لان البحث في تعريفها والتعريف ليس بجسبات الذات
 بل بحسب المفهوم ومفهوم المعقل يستدعي التقديم لكون مفهوما وجوبا
 ومفهوم الصحيح يستدعي التأخير لكون مفهوما عديميا الى هذا كلامي فكت
 لانتم ان البحث في تعريفها خاصة كما خصصت ان رجع بفهم خصوص
 من قوله وانما المراد مفهوما ومن تعريف المبدأ المفيد للقسم في قوله
 ان البحث في تعريفها بل البحث في باب الصحيح والمعقل من ذواتها
 واشتقاقها وتقييمها وتركان حروفها واستعمالها الواردة
 فيها والتعريف انما وقع عند ذكرهما ضرورة تصور مفهوميها ليكون
 ان رجع على بصيرة في الشيء الى بحثها فذا تال الصحيح مقدم بالترتبة

المراد

والنوع

بالترتبة على ذات المعقل فالبحث المتعلق بالصحيح كذلك مقدم على البحث
 المتعلق بالمعقل فذلك قدم الصحيح كما قدم الرخاينة ونحوه فقال
 الصحيح هو الذي ليس في مقابلة الفاء اي في مقابلة قائم فالالف واللام
 عوض عن المضاف اليه والعين واللام يعني فكتته حروفه الاصلية
 عن حرف علة وعطف عليه قوله وتضعيف وحرقة وانما شرط خلو الصحيح
 عنهما لترتيب احكام حرف العلة من الابدال والحذف عليها ما كوضرب
 يقال ضرب على وزن فعل فضاؤه فاء وواؤه عين وباءؤه لام وجعفر
 على وزن فعل فيكر اللام فراءؤه لام الثانية ووضرجه على وزن فعل
 فجيئه لام الثانية وانما قابلوا الحروف الاصلية بهذه الحروف لانه لا بد لهم
 من ميزان يتميز به الروايد عن الاصل اعلم ان عند المصنف لافرق
 بين الصحيح واللم وذلك ان في الصحيح ههنا وعند البعض اللم
 اخص مطلقا من الصحيح لانه هو الذي خلت اصوله عن حرف العلة
 وان كان فيه الرهزة والتضعيف وان لم خلت اصوله عن كلها فكل سالم
 صحيح من غير عكس انما قيدنا الحروف الاصلية ليخرج عنه نحو مست
 وظلت بحذف احدى في التضعيف فانه غير سالم لوجود التضعيف
 في الاصل وكذا نحو قل وبع وامثال ذلك وليد فل فيه كواكرم واعشوشب
 واحمار وضارب ومفروب فانه من الصحيح لخلو اصولها عما ذكرناه
 وانما اختص الفاء والعين واللام للوزن حتى يكون فيه من حروف الشفة
 والوسط والحلق شيئا اي ما يكون مخزما نفويا ووسطيا وحلقيا وهذا

منقوض بعمل لأن الخارج التثنية المعبرة موجودة فيه فالأولى أن يقال في وجه
الاختصاص أن المجموع المرتب منها وهو لفظ الفعل فرد من أفراد الاسم مدلوله
شأنه لطلق أفراد الفعل من القوي والفعل ولا شيء غير من الكلمات كجمع
هذين الطرفين وإنما كان الميزان ثلثين ولم يكن رباعياً أو خماسياً
لم يكن وزن الثلثين به إلا بحذف حرف أو أكثر ولو كان ثلثين لم يكن وزن
الرباعي والخماسي إلا بزيادة الألف مرة أو مرتين وزيادة السهل عندهم
من الحذف ولم يبق قبل أو غا زيادة الهمزة في أمها أو من أرى عاخذ فيها في
أما تفتولنا مبتداء الضرب أي لفظ الضرب مقول القول وقوله مصدر
خبر المبتداء المذكور لا يقول الضرب حتى يكون المقول الضرب مصدر رجل ليف
المعنى لأن المنوطة منه الضرب لا مجموع مصدر ومن هذا ظهرت ما قبل
أن المراد من الضرب لفظه لا معناه الاصطلاحي حتى لا يرد بأن التقدير
مصدر فيكون حمل الشيء على نفسه فيكون من الثبوت التبعي بصفه
مصدراً علم أن العلماء اختلفوا في أن المصدر أصل أم الفعل أصل
اليه بقوله وهو أي المصدر أصل في الاشتقاق عند البصريين لأن العمل
لأن الفعل أصل من المصدر في العمل وتمكوا بربع دلائل قاطع والى الأول
بقوله لأن مفهوماً أي المصدر واحد لأنه لا يدل إلا على الحدث فقط ومفهوم
الفعل يجوز فيه الرفع عطفاً على محل اسمان والنصب عطفاً على لفظه
متعدد أي كثير لدلالة على الحدث والزمان بل على الفاعل أيضاً ولذلك
قال متعدي ولم يقل ثنائياً والواحد قبل التعدد وهو أصله وإذا كان

7
وإذا كان المصدر أصلاً للفعل في الاشتقاق يكون أصلاً لمتعلقاتها من أفعال
والمفعول والزمان والمكان والآلة لأن الفعل أصل المتعلقات وأصل الأصل
شيء أصل ذلك الشيء فيكون المصدر أصلاً لمتعلقات الفعل لا يقال لا يلزم
من كون المصدر أصلاً أن يكون المصدر أصلاً لمتعلقات الفعل لأن التعدد لدلالة
على الحدث والزمان كون المصدر أصلاً لمتعلقات الأفعال لأن التعدد
المذكور ليس بموجود في الفاعل والمفعول فانهما لا يدلان على الزمان لأن كون
أصل الأصل شيئاً أصلاً لذلك الشيء لا يقتضي اتحاد الجهة في الصلة
على أن التعدد ثابت فيها باعتبار آخر لأنه يدل على الحدث والذات والآخر
الذي دليل الثبوت أو لأنه أي المصدر أصل الحدث والاسم مستغن عن الفعل في
الإفادة لأن العمل والفعل يحتاج إلى الاسم فقولك ضرب لا يفيد بدون
الاسم إلى الاسم ظاهر أو مضمراً فالمحتاج إليه أصل للمحتاج أقول الفعل يحتاج
إلى الاسم في إفادة الاسم يحتاج إلى الفعل في العمل فيكون كل واحد منهما محتاجاً
ومحتاجاً إليه باعتبارين فلم يستدل بأصله المصدر الاسم في الاشتقاق
على الفعل ولم يعمد بمن مثل هذا إلا بكونه حجة على الخصم وإن رآه دليل الثبوت
بقوله وأيضاً يقال لم المصدر وهو في اللغة موضع يصدر عنه الأهل
لأن هذه الأشياء الثبوتية مصدر عنه أي عن المصدر فيكون الفعل و متعلقاته
فرعاً عليه والدليل الرابع على كون المصدر أصلاً أنه لو كان مشتقاً من الفعل
لوجب أن يدل على أكثر مما يدل عليه الفعل لوجب زيادة المشتق على المشتق منه
وهو أنقص منه لعدم دلالة على الزمان الاشتقاق قال إن رآه لفاعل يقول

كان حق الكلام أن يذكر فيه متممات الفرقين من غير فاصلة فاجواب عنه
لما ذكرنا الأصل في الاشتقاق عند البصريين وجب عليه أن يبين
الاشتقاق في هذا فصل بتعريف الاشتقاق بين متممات الفرقين إلى هذا
كلامه أقول هذا الجواب لا يجدي له نفعا تاما لأنه لو بين معنى الاشتقاق بعد
ذكر المذهبين لقط عنه الوجوب وتم الكلام ولم يؤد إلى تفكيك النظم
بذكر تعريف الاشتقاق بين المذهبين والوجه أن يقال إن تقديم تعريف
هو العدة لكل المقام هنا مقام ذكر المذهبين معتمدا كما مر فأراد
أن يذكر المذهبين باعتبار المقام فلما ذكر أحد المذهبين بادرا إلى ذكر
التعريف قبل ذكر المذهب الآخر ليلا يفوت ما هو العدة بالكلمة فذكر
التعريف قبل ذكر المذهب الآخر فقال إن تجد بين اللفظين تناسب هذا
بمنزلة الجنس شيئا والمقصود وغيره وقوله في اللفظ فصل يخرج اللفظين
الذين بينهما مناسبة في المعنى لكن لا في اللفظ نحو القعود والجلوس فلا يقال
أن فعل أحدهما مشتق من الآخر لفقدان المناسبة في اللفظ وقوله والمعنى
فصل يخرج اللفظين بينهما مناسبة في اللفظ ودون المعنى نحو الضرب بمعنى
الذي والضرب بمعنى الذهاب فلا يقال إن فعل أحدهما مشتق من الآخر
لانعدام المناسبة بينهما في المعنى فقوله تناسبا في اللفظ اعلم من يكون
في جوهر الحروف أو في محرابها في اللفظ الاشتقاق الأكبر والأعظم أن يقول
لو زاد في التعريف قيد آخر وهو تغير ما ليس بشيء لأن وجدان المناسبة
يقضي المغيرة بينهما قال الشاعر الفاضل اعلم أن تعريف
الاشتقاق

الاشتقاق بقوله أن تجد بين اللفظين تناسبا في اللفظ والمعنى ليس مستقيم
لأن الاشتقاق صفة اللفظ ووجدان المناسبة صفة المتكلم فينبغي أن لا
يحمل أحدهما على الآخر فالأولى أن يقول الاشتقاق خروج اللفظ من لفظ
آخر بشرط أن يكون بينهما مناسبة في اللفظ والمعنى إلى هذا الكلام قول
معنى الاشتقاق في اللفظ أخذ الشيء وفي الصحاح الاشتقاق أخذ الشيء
واشتقاق الحرف من الحرف فأخذه منه فيكون الاشتقاق صفة المتكلم كما أنه
وجدان المناسبة صفة المتكلم فيحمل أحدهما على الآخر فيستقيم المعنى
قوله وهو أي الاشتقاق مبتدأ قوله ثلثة أنواع خبره قوله صغير مرفوع
مع ما عطف عليه بدل من ثلثة أنواع أو على خبرية المبتدأ المجرور
أو مجرور على أنه بدل من ثلثة على ما وقع في بعض النسخ كلمة على قبل
ثلثة فالمعنى الاشتقاق على ثلثة أنواع على صغير هو أي الصغير
أن يكون بينهما أي بين المشتق والمشتق منه تناسب في الحرف
والترتيب كخضرب من الضرب فإن بينهما مناسبة في الحرف والترتيب
وانما سمي هذا النوع صغيرا لأن من ينظر إلى ضرب يعلم بدون التأمل أنه
مشتق من الضرب لحصول المناسبة في اللفظ والترتيب وكبير وهو أن يكون
بينهما أي بين المشتق والمشتق منه تناسب في اللفظ دون الترتيب نحو
جذب من الجذب فإن بينهما مناسبة في اللفظ دون الترتيب وهذا القسم
كبير لأن من ينظر إلى جذب يعرف بالتأمل أنه مشتق من جذب لانعدام
المناسبة في الترتيب والكبير وهو أن يكون بينهما أي بين المشتق والمشتق

تتألف في المخرج نحو نطق من التهجئة ابدال العين من الراء والمعنى واحد وال
لا بد في تعريف الاشتقاق فان لم يكن بينهما مناسبة في اللفظ لكن بينهما
مناسبة في المخرج وانما سميت هذا النوع الاكبر لان من ينظر الى نطق
لا يعلم الا بالناسل القوي انه مشتق من التهجئة لفقدان المناسبة بينهما
في اللفظ واعلم ان وجه الاختصاص على هذه الثلاثة ضرورة لان التصريف
بين المشتق والمشتق منه لا يخرج من ان يكون بالتبديل والتقديم والتأخير
اول هذا اولاد ان فالاول الاكبر والثاني الكبير والثالث الصغير
والمراد من الاشتقاق المذكور من قولهم الفعل مشتق من المصدر
او العكس اشتقاق صغير لا الاشتقاق المعرف لتناوله الالف الثلاثة
والاشتقاق شريطة اربع احدهما ان يكونا متناهيين معنى بان
يكونا مشتركين في اصل المعنى ^{احدهما} ^{اللفظ} ^{المشتق} ^{في اللفظ} كالذهب
الذي يقابل الفضة وذهب الذي هو فعل الذهب فلا يقال ان
احدهما مشتق من الآخر لعدم اشتراكهما في اصل المعنى وثانيهما ان يكونا
متناهيين تركيبا بان يتشجلا على الحروف والاصدية وبهذا الفيد اختار
عن الالفاظ المتبادلة كالذهب والسكران لفقدان المناسبة في التشبي
وثالثها ان يكونا متغايرين في الصيغة وبه اختار زعم المصدر الذي
اريد به المفعول كما يقال ضرب الامير اي مضروبه والمصدر المستعمل في
معناه فلا يقال ان احدهما مشتق من الآخر لا في الصيغة ولا في المعنى
ان يكون المشتق زائدا على المشتق منه بشيء من المعنى وبه اختار

اصولها

وبه اختار من شاهد وشهد فان القيود المذكورة متحققة فيهما غير
ان واحدا منهما لا يدل على المعنى الزائد لان معناهما واحد وهو الحاضر
هذا ما قالوه ولكن بعض الامثلة يستلزم بعضها قال الكوفيون في
ان يكون الفعل اصلا للمصدر في الاشتقاق واستدلوا على مذهبهم
بوجوده فان ارادوا الى الاول بقوله لان اعلال الفعل مدار اسم مكان من اراد
وهو الذي يثبت الاثر عند شيون ويستفي عن انتقام لاعلال
المصدر وجودا وعدما اما وجودا ففي بعد اصله يوجب حذف الواو
لو قومه بين ياء وكسرة عدة تحذف الواو عنه تبعا لفعل وان لم يقع
بين ياء وكسرة وقام فيا ما واما عدما ففي يوجب الحذف واو له لعدم
الموجب وجدا ايضا لا تحذف واو تبعا لفعل وقاوم لا يفعل مع وجوده
مقتضى الاعلال لئلا يلبس بقام وقوا لم يفعل ايضا مع انتفاء الالباس
تبعا لفعل ومداريتة اي سببية الفعل تدل على اصلية المصدر حاصل
هذا الدليل ان المصدر ولو كان اصلا لم يكون تابعا للفعل لان الاصل لا يتبع
الفرع فلما كان تابعا له علمنا انه ليس باصل وانما رايه الى دليلهم ان في
بقوله وايضا يؤكد الفعل به اي بالمصدر نحو ضربت ضربا فاستشعر
المقصود بهذا السؤال على نفسه فقال التاكيد على نوعين لفظي وهو ان
يكثر اللفظ ومعنوي وهو الفاظ محفوظة مثل اجمع واكتفى
وعينه وضربت ضربا ليس من كلامها فاجاب بقوله وهو بمنزلة
ضربت ضربت يعني ان التاكيد اللفظي واللفظي اعم من ان يكثر

لفظ الاول و مرادف والمؤكد بفتح الكاف اصل دون المؤكد بكسر الكاف لان
 المؤكد متبوع والمؤكد تابع والنبوع اصل التابع فيكون الفعل اصلا للمصدر
 واتى الى دليلهم الثالث بقوله ويقال لم مصدر لا بمعنى مفعول المكون
 مصدر عن الفعل كما قالوا مشرب عذب ومركب فاره اي حازق
 كذا في الصحاح اي مركوب ومشروب فاذا كان المركب بمعنى المركوب
 كان المصدر بمعنى المصدر وقلنا في جوابهم اي اجاب المص عونا للبصر بين
 عن جميع متم كما ان الكوفيين قلنا عن الاول فهو ان اعدا المصدر للمثاكلة
 في الصورة وجمال الكلمة بين الفعل والمصدر ان كل واحد منهما يدل على كذا
 الواحد للتمارية كذا في الواو في تعد باننا وفي تعد بالنون واعد بالالف
 وان لم يقع بين ياء وكسر وكذا في الهمزة للمثاكلة لنفس المتكلم في تكريم
 بالياء والتا والنون وان لم يحصل سبب خذها وهو اجتماع الهمزتين مع
 انما منع اطراد قوله ان المصدر يفعل اذا اعمل فعله ولم يفعل اذا لم يفعل اما
 الاول فلان رمى فعل اعمل ومصدره رميا لم يفعل واما الثاني فلان غلب
 فعل لم يفعل ومصدره وهو غلبنا با اعمل واما الجواب عن الثاني
 بقوله والمؤكد لان على الاصل في الاشتقاق بل في الاعراب كما في جات
 زيد زيد فان زيد الثاني مؤكدا والاول مؤكدا فان كان الاول اصلا في
 الثاني في الاشتقاق لزم ان يكون زيدا الثاني مشتقا من زيد الاول فيكون
 الثاني مشتقا من نفسه وهو محم والاصل في الاعراب لا يكون حجة علينا لان
 مجوزا ليس في الاعراب بل في الاشتقاق واجاب عن الثالث بقوله وقوله

مجتنا

وقوله مشرب عذب ومركب فاره يحتمل ان يكون بمعنى مركوب ومشرب
 كما ذكرتم ويحتمل ان يكون من باب جر في النهر وسال الميزاب بمعنى من
 قبيل ذلك المحل وارا حال مثل قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وكل
 صلوة فلما احتمل على هذا لا يكون حجة لان الاصل لا يثبت بالمحتمل وكما
 قرر ان المصدر اصل للمفعول في الاشتقاق ايراد ان بين المصدر واو لا
 فقال ومصدر الثالث قد مر تعريفه كثيرا لا ينضبط وعند سيبويه في
 الحاشين وثلاثين بابا فعل باكر كاع في الفاعل يكون العين نحو قتل وشغل
 فقي وشغل من قتل يقتله وفقي الرجل يفق وشغل فلان يشغل
 وفعل باكر كات الثلثة في الفاعل يكون العين نحو حجة من رضى رضى
 ونسدة من نشدت الضالة ينسدها وكدرية من كدر الماء
 يكدروا وفعل باكر كات الثلثة في الفاعل يكون العين نحو غوى من دعى يدعو
 في النسب وذكر كج من ذكر يذكروا وبش من بش الرجل يشبه بالضم
 وفعل باكر كات الثلثة في الفاعل يكون العين وفصحها نحو
 لياك من لوى يلوى في الصحاح لياك مصدر من اللبس وصيرها
 من صرم اذا منعه يحرمه ونزوان من نزل الفحل على الانثى
 ينزروا وغفران من غفرته بمعنى غطيت يفره وفعل باكر كات
 الثلثة في الفاعل ففتح العين وكسرها كطلب من طلبت يطلب
 وحنق بك النون من حنق يحنق وصر من صفر الرجل يصر
 يصر وهدى من هداه للدين يهدي وفعل بفتح ففتح
 الفاء

العين وكسرها

كَوْعَلْبَةٍ بَعْلَبَةٍ غَلْبًا وَغَلْبَةً وَسِرْقَةً مَا لَا يَسْرِقُ وَفَعَالٌ بِالْحَرْكَاتِ
 الثَّلَاثُ فِي الْفَاعِلِ مَعَ فَتْحِ الْعَيْنِ كَوَدَّهَا بِ هُوَ الْمُرِيدُ مِنْ ذَهَبٍ فَلَا نَ
 يَذْهَبُ وَصَرَفٌ مِنْ صَرَفٍ بِصَرَفٍ صَرَفًا وَفِي صَرَفَتِ الْكَلْبَةِ تَصَرَّفَ
 إِذَا اكْتَسَبَتِ الْفَعْلَ وَسُئِلَ مِنْ سُلْطَنَةِ شَيْءٍ سَوَالًا وَسُلْطَةً وَفَعَالَةٌ
 بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكَهْمَا كَوَدَّهَا دَةً مِنْ هَذَا عَلَى شَيْءٍ يَزْهَدُ زَهْدًا
 وَزَهَادَةً وَدِرَاجٍ مِنْ دَرِيَّةٍ عَلِمَتْ بِدَرْجٍ وَفَعُولٌ بِضَمِّ الْفَاءِ وَفَتْحِهَا
 مَعَ ضَمِّ الْعَيْنِ كَوَدَّ فَعُولٌ مِنْ دَخَلَ بِفَعْلٍ وَقَبُولٌ مِنْ قَبِلَتْ يَقْبَلُهُ قَبُولًا
 وَفَعِيلٌ بِفَتْحِ الْفَاءِ كَوَصِيفٌ وَهُوَ ضَرْبٌ مِنْ سِرَالٍ مِنْ وَصَفَ الْبَعِيرَ
 وَجَفًا وَفَعُولٌ بِضَمِّ الْفَاءِ كَوَصُوفٌ مِنْ صَدَّابِ الشُّعْرَاءِ إِذَا احْمَرَّتْ
 صَائِفِيَّةٌ وَمَفْعَلٌ بِفَتْحِ الْمِيمِ مَعَ الْعَيْنِ وَكَهْمَا كَوَدَّ فَعُولٌ مَصْدَرٌ مِمَّا
 مِنْ دَخَلَ بِدَخَلَ وَمَرْجِعٌ مَصْدَرٌ مِمَّا مِنْ رَجَعَ بِرَجَعَ بِكَ الْجَمْعُ عَلَى غَيْرِ
 تَبَيَّنَ وَمَفْعُولٌ بِفَتْحِ الْمِيمِ مَعَ فَتْحِ الْعَيْنِ كَوَدَّهَا وَاحِدَةً الْمَاءِ عِي
 مِنْ سَيِّبَةٍ وَحَمْدَةٍ مِنْ حَمْدَةٍ حَمْدًا أَوْ حَمْدَةٍ مِنْ أَصْحَابِ
 صَحْحَتِ الْمَصَادِرُ كُلُّهَا وَاسْتَرْشِدَ إِلَى أَنْ أَعْمَالَهَا لَا زَمَ أَوْ مَتَقَدَّرَ زَادَ ابْنُ
 الْحَاجِبِ بِنَائِينَ هُمَا الْفَاعِلُ مَنْ بَغَى الشَّيْءَ إِذَا طَلَبَهُ وَكَرَاهِيَّةٌ مِنْ
 كَرِهَ يَكْرَهُ كَرَاهَةً وَكَرَاهِيَةً أَعْلَمَ أَنَّ ابْنَ الْقَطَاعِ زَادَ عَلَى مَا ذَكَرَ وَطَاعَ
 وَسَنِينَ بِنَاءً وَذَكَرَ أَيْضًا أَنْ يَكْبَى مِنَ الْفَعْلِ الْوَاحِدِ أَوْ جَمْعٍ عَنِ مَصْدَرٍ
 كَوَشْنَشْتُمْ شَنْشًا وَشَنْشًا وَشَنْشًا وَشَنْشًا وَشَنْشًا وَشَنْشًا
 وَشَنْشَةً وَشَنْشَةً وَشَنْشَةً وَشَنْشَةً وَشَنْشَةً وَشَنْشَةً وَشَنْشَةً

ووصيفا

أو شئنا

للهمزة

وَشَنْشًا وَيَجْبَى الْمَصْدَرُ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ أَيُّ كَمَا يَذْكُرُ الْمَصْدَرُ
 وَيَرَادُ بِهِ الْفَاعِلُ كَوَدَّ فَعُولٌ عَادِلٌ كَذَلِكَ يَذْكُرُ السَّمْعُ الْفَاعِلُ وَيَرَادُ بِهِ الْمَصْدَرُ
 كَوَقَمْتُ فَأَمَّا أَيُّ فَيَا وَفَوَلَهُ فَيَا فَيَا فَيَا فَيَا فَيَا فَيَا فَيَا فَيَا فَيَا فَيَا
 لَيْسَ لَوْ قَعْتَهَا كَاذِبًا أَيُّ كَذِبٌ وَكَذَلِكَ الْفَاعِلُ مَصْدَرٌ وَكَمَا يَذْكُرُ
 الْمَصْدَرُ وَيَرَادُ بِهِ الْمَفْعُولُ كَقَوْلِهِ نَعَمْ هَذَا خَلَقَ اللَّهُ أَيُّ كَلُوفَهُ كَذَلِكَ يَذْكُرُ
 الْمَفْعُولُ وَيَرَادُ بِهِ الْمَصْدَرُ كَقَوْلِهِ نَعَمْ يَا بَيْتَكُمْ الْمَفْتُونُ أَيُّ الْفَتْنَةِ إِذَا كَانَ
 الْبَاءُ أَصْلِيَّةً وَأَمَّا إِذَا الْبَاءُ زَائِدَةٌ فَلَا يَكُونُ الْمَفْتُونُ بِمَعْنَى الْفَتْنَةِ بَلْ بِمَعْنَى أَيْكُمُ
 الَّذِي فُتِنَ بِالْجَنُونِ إِذَا لَا يَسْتَقِيمُ أَيْكُمُ الْفَتْنَةِ وَمَا قِيلَ لَوْ قَالَ الْمَقْصُودُ أَيْكُمُ
 الْمَفْتُونِ إِذَا الْمَ يَكُنُ الْبَاءُ زَائِدَةً لَكَانَ اصْتِغَابُ لَيْسَ شَيْءٌ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ
 الزَّيَادَةِ فَصَوَّافِي كَلَامِ اللَّهِ فَإِذَا الْمَ يَكُنُ بَرِّ يَارَةً الْبَاءُ لَا يَجْتَنِجُ إِلَى التَّعْيِيدِ
 وَالْبَيِّنَاتُ بِخِلَافِ مَا لَوْ حَكَمَ عَلَى زِيَادَةِ هَا وَيَجْبَى الْمَصْدَرُ لِلْمَبَالِغَةِ كَوَدَّهَا
 مَبَالِغَةً لِلْمَهْدَرِ بِالنَّحْوِ لَيْسَ وَهُوَ الرَّهْدِيَانُ كَذَا فِي الصَّحِيحِ وَالتَّعْيِيدُ مَبَالِغَةً
 لِلتَّعْيِيدِ وَالتَّعْيِيدُ بِكَلَامِ مَبَالِغَةٍ لِلْحَثِّ وَفَتْحِ الْعَيْنِ وَالْأَوَّلُ الْبَاءُ وَالْأَوَّلُ
 الْأَوَّلُ الْمَشْدُودَةُ وَفَتْحِ الْبَاءِ مَبَالِغَةً لِلدَّلِيلِ وَخِلَافُ مَا فِي أَنَّ هَذَا الْبَاءُ بِفَتْحِ
 أَوْ سَمَاعِي فَقَالَ الزَّمَخَشَرِيُّ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قِيَابَةً لِأَنَّ كَثِيرَ الْأَسْمَاءِ وَهَذَا
 أَيْضًا مَذْهَبٌ غَيْرُ سَبِيحٍ وَأَمَّا عِنْدَ سَبِيحٍ فَهُوَ سَمَاعِي لِأَنَّ هَذَا فِي الثَّلَاثَةِ
 لَا غَيْرَ وَمَصْدَرُ الثَّلَاثَةِ سَمَاعِي وَمَصْدَرُ غَيْرِ الثَّلَاثَةِ يَكْبَى عَلَى سَنٍ وَاحِدٍ
 أَيْ طَرَفِي وَاحِدٍ لِتَقْدِيرِ خِلَافِ الثَّلَاثَةِ مِثْلُ فَعَلَةٍ وَفَعْلًا لِأَنَّ الْفَاءَ إِذَا كَانَتْ
 وَبَاعِيًا أَوْ مُتَحَقًّا مِثْلُ دَخَرَجٍ دَخَرَجَةً وَدَخَرَجًا وَجَلَبَبَ يَجَلِبِبُ

جلبية وجلبيا واذا كان منشعبا بجي أفعل انفعالا نحو التزم التزم الكراما ومن
 فاعل مفاعلة وفعا لا نحو ضارب مضاربة وضربا ومن فعل تفعيلة مثل
 فزع تفرجا ومن استفعل استفعالا كالسخرج اختراجا ومن تفعل تفعلا
 كموثمة ثمة واعلم ان الترجيبي كلمات على غير قياس ولذلك استثنى المض
 منها فقال الا في كلم يجبي كلما بك الكاف والقياس تكليما ويجبي من
 اهل اليمن في قاتل قيتا لا والقياس مقاتلة وقتالا وفي تحمل تحمالا لا وفي
 تحملا وفي زلزل زلزالا بفتح الزاء الاول والقياس زلزالا بكسر الزاء الا
 انهم جؤزوا الفتح فيه لثقل المضاعف **ولما فرغ** من بيان المصدر راجد
 ان يبين الافعال فقال الافعال التي تشتق من المصدر فقال ان في الفعل
 انما لم يفعل الافعال التي تشتق من المصدر على مذهب البصريين مع انه
 لو قال كذلك لكان اصوب اكثفا على الاختلاف المذكور من قبل قلت
 لما بين المصدر المذهب المنصور عنده هو مذهب البصريين فقال هذا على اطلاقه
 لان المطلق ينصرف الى الكامل ولو قيل على مذهب البصريين لما افاد هذه النكت
 وهي اي الافعال الخمسة ثلثون بابا قوله **تتمت** اخذت بالنصف المقدرة
 وهي منها وقوله **للتلثة** خبره كما خصص المبدء النكرة بالنصف في قوله **نشر**
آخرة زاناب اي شر عظيم الاول ضرب بفتح العين بضم الباء العين يقال ضرب
 بالسوط وضرب في الاض اي سافر وضرب مثلا كذا ان باين وانما قدمه لان
 المخالفة بين الكسرة والفتح اتم من المخالفة بين الفتح والضم اذ الفتح علوي
 والكسرة غليظة والضم بيها منورطة والثاني قتل بفتح العين في المضارع

في المضارع والثاني علم بكسر عين الفعل بعلم بفتحها والرابع فتح المضارع
 بالفتح فيها والخامس كرم بكسرة بالضم فيها وان سكت بحسب
 بالكسرة فيها وانما كان اصول ابواب الثلاث المجردة سنة لان ما ضية
 فعل لفاء حالة واحدة وهي الفتح لخفتها لما في الفتح في الضمة والكسرة
 في الابتداء كلغة وفي الكسرة امتناع ولعين ثمة احوال الفتح والضم
 والكسرة ولم يعتبر بكون العين لانه اذا اتصل الضم وجب بكون اللام
 فيلزم النقال كئيب العين واللام ولم يعتبر بحركة اللام لانه لكل التغيير
 ثم القياس في كل واحدة من هذه الابنية الثلاثة ان يجبي المضارع منه
 بفعل بالحركات الثلاث في العين اعني الضم والفتح والكسرة فنصير ابواب
 الثلاث المجردة تسعة لكن اجمعت ضم عين غابر فعل بالكسرة وكسرة غابر
 فعل بالضم لئلا يلزم جمع بين الضم والكسرة لم يثبت كل في الحكم الاول
 بنحو يضرب لان حركته في معرض الزوال وفي الثاني بنحو ضرب بضم الجيم
 لانهم لم يستثقلوا في الفعل الجوهول هذا الجمع لما جئتهم اليه ولعمري ضم
 الفاء وكسرة العين في الافعال كذا في شرح ان فيه وعينت الضم لعين
 غابر فعل بالضم فلما خرج بفعل بالضم من باب فعل بالكسرة وبفعل بالفتح
 والكسرة من باب فعل بالضم من هاتيك الابواب التسعة بقيت ستة
 ابواب وتسمى الثلاثة الاول وهي ضرب بضم الجيم وقتل بفتح العين وعلم
 دعائم الايوب اي الامم الامم جمع دعامة وهي عمود البيت
 وانما تسمى الثلاثة الاول بدعائم الابواب لاختلاف حركاتها في المضارع

وهو يدل على الأصالة لأن معنى المصنف لمعنى المضارع فيكون اللفظ
مخالفا من جهة الحركة ليكون اللفظ مطابقا للمعنى وكثير من أي شيء بالدعائم
لكثرة استعماله وإنما انحصرت الدعائم في الثنائية لاختلاف الحركات وكثرة الاستعمال فيها
وفتح بفتح لا بد في الدعائم لا لعدم اختلاف الحركات وقلة الاستعمال فيه
لظهور انعدام محبة بغير حرف الخلق لا يقال إن عدم دخول فتح بفتح
في الدعائم علم من قوله ونسب في الثنية الأولى دعائم الأبواب فلا فائدة
في قوله وفتح بفتح لا بد في الدعائم لا يقال إن عدم دخول فتح بفتح
الدعائم في الثنية المذكورة لوجود اسم طين فيها أحد هما اختلاف الحركات
والأخر كثرة استعماله أراد أن يبين الثنية الباقية لأن سقوط كل واحد منها
عن مرتبة الدعامة إما بانتفاء اختلاف الحركات وكثرة الاستعمال وإما
بانتفاء أحدهما فقال إنما ذكرتم من أن فعل يفعل بفتح العين فيه ما لم يكن
بغير حرف الخلق منقوض بركن بركن وأبى بآبي فقال في جوابه وأما
ركن بركن وأبى بآبي فمن اللغات المتداخلة والخواص ونسب على
الترتيب يعني ركن بفتح العين في الماضي وصمها في الغابر وركن
بركن بفتح العين في الماضي وفتحها في الغابر لغتان فأخذ الماضي من اللفظ
الأول والمضارع من الثانية فصيل ركن بفتح العين فيها وأما أبى بآبي
فما ثبت من الواضع مخالفا للقياس لسي فاذا لا يقال كيف يكون
شاذ وهو وارد في أفضح الكلام قال الله تعالى وآبى آلان بفتح نون
لأن كون شاذ آليا في وقوعه في كلام فصيح لا يثبت من الواضع قالوا

قالوا إن شاذ على ثنية أقم قسم مخالفا للقياس دون الاستعمال وقسم مخالف
للاستعمال دون القياس وكلاهما مقبول وقسم مخالفا للقياس لا استعمال
وهو مردود لا يقال إن أبى بآبي لانه حرف خلق إذا لالف من حرف
الخلق فلذا فتح العين فيها لا لأن تقول سلمنا أن حرف الخلق من حرف
لا يجب أن يكون الفتح لاجلها للزوم الدور لأن وجود الالف موقوف
على الفتح لا أن في الأصل بآب قبلت الف الخ كرها وانفتاح ما قبلها فلو
كان الفتح بسببها لزم الدور لتوقف الفتح عليها وتوقفها عليه
وأما قلنا ثبت من الواضع لسي ولعل السقوط أبى بآبي من هذا
الباب مع خلقه من حرف الخلق أن أبى بمعنى امتنع وهو فتح منع
ولانه حرف خلق فحمل أبى بآبي عليه فكان لامه حرف خلق واستشعر المص
أيضا سؤالا آخر فقال إنما ذكرتم من أن فعل يفعل بفتح العين فيه ما لم
يكن بغير حرف الخلق منقوض بركن بركن وأبى بآبي فقال في جوابه وأما
ركن بركن وأبى بآبي فمن اللغات المتداخلة والخواص ونسب على
الترتيب يعني ركن بفتح العين في الماضي وصمها في الغابر وركن
بركن بفتح العين في الماضي وفتحها في الغابر لغتان فأخذ الماضي من اللفظ
الأول والمضارع من الثانية فصيل ركن بفتح العين فيها وأما أبى بآبي
فما ثبت من الواضع مخالفا للقياس لسي فاذا لا يقال كيف يكون
شاذ وهو وارد في أفضح الكلام قال الله تعالى وآبى آلان بفتح نون
لأن كون شاذ آليا في وقوعه في كلام فصيح لا يثبت من الواضع قالوا

عطف بفتح السين وفتح السين بالفتح

ومن هذا علم ارتباط وقد قروا الى ما بعده وما قبله فخرج الى ان يقول
 فانه قد قروا واما كرم بكرم بضم العين فيها لا يدخل في الدعاء كعدم
 اخلاط الحركات وقلة الاستمرار لانه لا يجيء الا من الطبائع جمع طبيعة وهي
 ما جيل الذات عليه والنوع او الصنف وقد قروا بينهما بالعموم المطلق فالتفت
 لا يستعمل الذي المذموم والصفة يستعمل فيه وفي الذم ولما كان هذا الباب من
 الصفا اللازمة اختيار لما فيه والمضارع حركة لا تحصل الا بانضمام الثنتين
 وفي الانضمام اللزوم رعاية للتسبب بين الالفاظ ومعانيها واما حجب
 بضم العين فيها لا يدخل في الدعاء لقلته في الاستمرار ولا انعدام اختلاف حركاتها وهذا
 الباب وان قل في التصحيح فهو نعم ينعم كس في المعنى فهو وزن يزن ووزع
 يزع واخواتها واستشعر على القاعدة سواها من آخر من احدهما انتم فلم يتم ان
 فعل بضم العين لا يجيء وقد جاء فعل بفعل بضم العين في الماضي وبفتح العين
 في الفاعل نحو كذت تكاد والاخر انتم فلم يتم ان فعل بك العين لا يجيء من يفعل
 بضم العين وقد جاء دمت تدوم بك العين في الماضي وضمها في الفاعل فقال
 في الجواب الاول وقد جاء فعل بضم العين بفعل بفتح العين لا على اللفظ بل
 بل على اللفظ من قار كذت اصله كودت فليست الواو الفاعل نحو كذا وانفتح ما
 قبلها فاجتمع ساكنه في ذنت الاول ثم ضمت الكاف ليدل على الواو المحذوفة
 تكاد اصله تلوذ نقت حركة الواو الى ما قبلها ثم ثقلها الفاء وهي شاذة في
 بعض النسخ بدون الشا وهو كذا هذه اللفظة للقياس في جواب السؤال
 الثاني كفضل بفضل في انزود وهو من التصحيح بك العين في الماضي وضمها

وقد

وضمها في الفاعل وكشود دمت بك العين من الاوجوف اصله دومت
 فاعل بالنقل والقلب كذف تدوم بضم العين اصله تدوم فاعل بالنقل
 والمفهوم من كلامه انه شاذ الا انه عند ابن الحاجب والتفتا زنة ليس بشاذ
 بل من باب التداخل لانه جاء من باب علم يعلم ونصر بنصر فاخذ الماضي
 من الاول والمضارع من الثاني ولما فرغ من بيان ابواب الثلاثة المجرى
 شرع في بيان ابواب المنشعبة فقال واثنى عشر منشعبة الثمانية
 وهي ثلثة انواع الاول ما يزد فيه حرف واحد وهو ثلثة ابواب الاول باب
 الافعال نحو اكرم تكريم الكرامة الزائدة وللمعوض نحو اباع الجارية اي
 عرضها للبيع ولما زالت نحو اعجبت الكتاب اي اذنت عجمته ولو جرد الشيء
 نحو احمدته اي وجدته محمدا وللصبر ورة نحو اغذا البعير واحصد الزرع اي
 صاد الذرع واحصاد وبمعنى الفعل نحو قلت البيع واقلت وفديكوا للدخول
 في مكانا نحو اجد واغاد اي دخل في البحر والفور وانما كالهزة في المصدر
 مع انهما مفتوحة في فعلهما فربما بين الجمع كاد بار واد بار ولم يفعل الامر
 بالكلية لانه جمع اثنى عشر من المفرد فاحذف فيه اقل والثاني نحو قطع بتكرير العين
 يقطع تقطيعا الشد يد فيه زائدة وهذا البث للتكثير غالبا وهو انما في
 نحو جولة طوف وانما في الفاعل نحو موت الابل وانما في المفعول نحو غلفت الابواب
 وقطعت الانواب ونسبة المفعول الى اصل الفعل نحو فقتة اي نسبت
 الى الفسق والتعدي نحو فرغ وفرقتة والتسبب نحو جئت البعير اي ازلت
 جلده بمعنى سخرته وبمعنى فعل نحو زين بمعنى زال وزيلت اي فرقتة واختلصوا

بمعنى نقلت حركة الواو الى الميم فالتفتا
 ان كنه الواو الميم فقلت الواو
 يا وفصار ديمت ثم حذفت الواو
 لان التفتا الى كنه فصار ديمت

وحرف المضارع مفتوحة
 من جميع الابواب الى الجاء
 اي رباي كان فانه ما مضى
 فيه من نحو جرح وكسر ويقع
 ويقال وانما فعل كذا
 في هذه الابواب لا في الجاء
 فتح الندبة وانضم ايضا
 فرع الفتح فاعطى الفرع
 للفتح وقيل انما ضم فيه من
 لقلته استعماله من مطلق
 بمقتضى

التفعيل

في التامة في التضعيف فعند الاكثر من ان الزائد هو الثلثة لان الزيادة بالآخر
 اولى وعند التحليل الاول لان الحكم بزيادة ال كس اولى وجوز سبيل الامرين
 والثالث المفاعلة نحو قاتل بقاتل مقاتله وقتل الالف زائد فوهذا
 البناء للمثركين بين الاثنين غالباً ويجيء فعل بالتشديد بمعنى التكثير
 نحو ضاعفت بمعنى ضغفت وناعمت بمعنى نعمت وبمعنى فعل كسافرت
 ومنه قاتلهم الله بمعنى قتلهم وبمعنى افعل نحو عافاك الله وطاردت النمل
 بمعنى اعطاك الله وطاردت النمل واما الثاني ما يزداد فيه حرفاً نحو ابعدت
 الاول باب التفعيل نحو تفضل بين فضل تفضلاً والتشديد في الاء
 واصله التكلف في تحصيل المطلوب نحو شجى محكم فانه يتكلف حصول
 والحلم ليخترت فيحصل الشجى والحلم وللعمل المتكرر في ماله ليدل على ان
 ما اشتق منه ذلك الفعل وهو التفعيل حصل للفعل شيئاً بعد شيء نحو
 تخرج وتعلم اي شرب المأجزة ومنه تفرقت المسئلة او الكناية في فترتها
 بالتدريج لا دفعة ويجيء للمطاوعة نحو كتبت بالتشديد شكراً
 ويجيء للانشاء نحو نوسدت الحجر اي اتخذت الحجر واداة ومنه نبت اي
 اخذت لبناً وبنائه للنجب نحو ناسم زيد وتخرج بمعنى جانب زيد الاثم والجرح
 ويجيء بمعنى استغفر نحو تكبر وتغظم اي طلب ان يكون كبيراً او عظيماً والثالث
 التفاعل بزيادة الن والالف نحو تضارب بتضارب تضاداً وهذا البناء للمثركين
 بين الاثنين فصاعداً غالباً كالمفاعل وفقروا بينهما بان الباري بالفعل
 في المفاعلة معلوم دون التفاعل ولهذا يقال تضارب زيد عمر على سبيل

بمعنى سقت

الانكار اضرب زيد عمر او لا يقال ذلك في تضارب زيد عمر او للتكلف نحو
 نجاهل اي اظهر الجهل من نفسي والحق ان من شئت منه وبنائه بمعنى فعل نحو نويت
 في الامر اي ونيت من الوين وهو لضعف وبنائه مطاوع فاعل نحو باعدته
 فتباعد فان كان من فاعل المتعدي الى مفعولين يكون منعدياً الى مفعول
 واحد نحو نازعته الحديث نازعته والثالث الانفعال بزيادة الالف والنون
 نحو انصرف بنصره انصرفاً واصداً يكون مطاوعاً للفعل ولهذا لا يكون الا بالان
 ولا يبنى الا فيما فيه علاج ثاثير نحو قطعت فانقطع وبمعنى المطاوعة حصول
 الاثر كالانقطاع عن تعلق فعل المتعدي بشيء متعلق قطعت المتعدي
 الى مفعول والرابع الانفعال بزيادة الالف فان نحو احنق وهو للمطاوعة نحو
 جمعت فاجتمع وللانحاء نحو اختبر ان اخذاً خبره ولزيادة المبالغة في المعنى
 نحو اكسب بالغ في الكسب ويجيء بمعنى فعل نحو جذب واجتذب وبمعنى تقال
 نحو اختصم وتخاصم واما الثالث فاربعة ابواب الاولى الانفعال بزيادة الالف
 والسين والنون نحو اخرج بخرج استخرجاً واصداً ان يكون لطلب الفعل وله
 ولا صابة الشئ على صفة نحو استعظمت اي وجدته عظيماً وللخويل نحو استخرج
 الطين اي تحول الى الحجر ويكون بمعنى فعل نحو قر واستقر وقيل ان لطلب كانه يطلب
 القرار من نفسه والثاني الانفعال بزيادة الالف والنون واحداً العين نحو
 اخشوش بخشوش اخشيتاً وهذا البناء يفيد المبالغة فاذا قلت اخشوش
 اخشوش واعشوش كان ابلغ من قولك خشيت خشيت في صار الارض
 ذاحش ونبات والثالث الانفعال بزيادة الالف والنون واحداً العين نحو

لازمًا

ل

يجلوذا اجلوا اى داوم مع السعة وهو من سيرا لابل والربيع الافرغ
 بزيادة الهمزة في اوله والالف بين العين والهمزة وحرفا الاخر من لام فعله
 نحو احمار حمار احمر اى صار ذا حمرة وهذا البناء لالوان والعيوب
 ومثال الخامس من القسم الذي يزداد فيه حرفان الافرغ بزيادة الالف
 والتشديد نحو احمر اى صار ذا حمرة وهذا البناء ايضا لالوان والعيوب
 الا انه احمر ابلغ منه واخر للمص هذا المثال من النوع الذي يزداد فيه ثلثة
 احرف لئلا يكون الاعداد في غلال الابواب ولا يشترط ان يكون في الادغام ^{بالادغام} عليه
 ولذلك قال اصلها احمار وواحد واخر فادغم الجنبية وبديل عليه على
 الادغام في احمار واحمر للجنبية عدم ادغام ارغوى اى رضع عن القبيح
 وهذا ناقص من باب افعل اصل ارغوى ولا بدغم احد الواوين لان ادغما
 الجنبية بعد قلب الواو الثانية الفاضلة هذا الكلام اجتمع فيه مقتضى
 مقتضى الاعلال ومقتضى الادغام اما الاول المتحرر حرفا عليه وانفصل ما
 قبلها واما الثاني فاجتمع طرفين المتجانسين فحما ان يجب انما هما اد
 الفاء وصها واد اعمالا والفاء الاخرى لا يجوز انما هما لان باعمالا احدهما
 يبطل مقتضى الآخر ولا الفاء هما لان مقتضى ينلزم قيام مقتضى فتعني
 اعمالا احدهما والفاء الاخرى لا يجوز انما مقتضى الادغام دون مقتضى
 الاعلال لان الاعلال سابق على الادغام لان الاعلال يجب مجر النظر الى حرف
 الواحد من حروف العلة بخلاف الادغام فان لم يجب ما لم ينظر اليه ماعا فاستغ
 الادغام وفي التصحيح تقدير ارغوى نقول من افعل وانما لم بدغم

وقع بعض النسخ
 بزيادة الفين والتشديد

في الاخرى

لم بدغم لكون الي فانه بدل على انعدام الادغام لعدم وجود شرط وهو نحو الثاني
 لا لانعدام الجنبية في بعض النسخ وهو ليف من باب افعل وهو سبعة
 وقع من التسامح لان عينه صحيح ولما فرغ من بيان الابواب الثلاثة المتحررة
 ومنشعبته شرع في بيان الرابع فقال وباب واحد للرباعي المتحرر
 نحو دصرج فلان الشيء اى دوره وانما لم ينصرفوا فيه كما تنصرفوا
 في الثلاثة من فتح عينه وكسر وضمة لنقل بكثرة الحروف وانما السكون
 الثاني طلبا للتحفة اذ ليس في كلام العرب اربع حركات متواليات
 في كلمة واحدة ولا فيما هو كلمة الواحدة وعين الثاني بالكون اما الاول
 فلينفرد بالابتداء بالسين واما الثالث فلينزوم النقاء كنين اذ
 الرابع يمكن اذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك واما الرابع فلو هو
 بناء الماضي على الفتح ما لم يمنع مانع وهذا الباب يكتف متعديا ولاز
 دصرجت الحجر فتدصرج ودرج اى ذل ومصدره فعللة وفعللا لا واما
 فرغ من بيان الرابع المتحرر شرع في منشعبته فقال وثلاثة ابواب
 لمنشعبته الرابع ولها قسم الاول ما زاد فيه حرف واحد نحو تدصرج
 يتدصرج تدصرجا بزيادة التاء وهو مطاوع فعلل نحو دصرجت فتدصرج
 والثاني ما زاد فيه حرفان فهو اثنان الاول باب الافرغ بزيادة
 الالف والنون نحو اخر نجم اى اذ دهم وهو للمطاع يقال ضممت الابل
 فاضرنجمت اى ددت بعضها الى بعض فارتدت والثاني الافرغ
 بزيادة الهمزة والتشديد نحو افسر جلد افسر اى افسر الخوف

وهو كاحمر واصفر ولذا لا يتعدى ولما فرغ من بيان الرباعي شفع للمحققين
وهو ثلثة اقسم قسم الرباعي المجرد والمحقق من رباعي كجروا واهدوكم
للمحقق من رباعي كجروا والاقسم سنة محصورة للمحقق من رباعي كجروا
شتمل الرباعي والثنائي حوقل اي ضعف عن الجماع وان كان يشبه في الصحيح
يقال بطرث اني اذا شفقت ومنه سمي البطل والرباعي كجروا كجروا
قلنا اي ليس لقلنوة وان سفل اي لقلنوة ايضا والاقسم الثانية
محصورة للمحقق من رباعي كجروا كجروا كجروا كجروا كجروا
تجرب اي لالجور فان كان تشبطن اي فعل فعلا منه سمي والرباعي كجروا
يقال من الرجل يشترهون كانه يبيع في مشبه وكما تمسك اظهر الذل علم
ان حوقل اليك في تجلب وتجرب وتشترهون وتشبطن ونمكس بالياء
والواو والياء لا يان والاقسم الثالث اننا للمحقق من رباعي كجروا كجروا
وربع وهو ضد كدب قال ابو عمرو سئل الاصمعي عنه فقال هكذا تقدم
واخر صدره وانما استنقى انما على فاه قبل وانما حكمتا على افعتس
موازن باضربهم وعلى استخراج باضربهم موازين لان المراد بالموازنة وقوع
الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الاصل وان كان ثم زيادة فلا بد
من مماثلته في الملحق لا صورة حركات وسكنات واخرج بالنسبة الى اخرهم
على خلاف ما ذكرنا في الاصلية والزيادة اما في الاصلية فلا انحاء فهو
فاد وقعت موقع النون الزائدة في الاصل واما الزيادة فلا ان النون
قد وقعت في الاصلية بعد الفاء والعين وليست في الفرع النون في موضعها
هذا

هذا ما قالوا لا يقال ليس لهذا الكلام مناسبة للمقام لان المقام مقام معرفة
الالحاق لا معرفة الوزن ولهذا قال ومن صدق الحاق اي ما يدل على
صدق الحاق لاننا نقول المناسبة فيه موجودة ببيان ان الحاق كلمة
الى كلمة لا يوجد الا باسناد المصدرين كاقفيت ساء واخرجنا ما واتحاد
المصدرين فلا يكفي في الحاق مثل استخرج استخرج انا فانه استخرج ولا يكون
ملحقا باضربهم وان كان مصدرهما متبوعين لعدم الموازنة فلا بد من الموازنة
المذكورة حتى يكون اقفيت سن ملحقا باضربهم ولا يكون استخرج ملحقا به
واعلم ان مراد المصنف ان بين الحاق في الفعل خاصة وهو كذا قال الحاق
المصدرين قالوا لا ضرورة للام عوض من المضاف اليه اتحاد مصدر الفعلين
فشملة ملحق بد صرح دون اخرج لانهم قد قالوا شملتة وشملتة الا كما قالوا
وخرجت وود صراجا ولم يجز مصدرنا اخرج على ذلك وان قالوا اخرج اخرج
كما قالوا وخرج وصرجا لان الاعتب بالفعل لعمومها واطم اذ هاتفي جميع
صور فعلن واما الفعلان فلا عند اذ به لعدم اطرا د فانهم لم يقولوا قاطبا
وغير باد ابل قحطبة وغيرة اعلم الفرق بين الملحق والمنشعبة هو ان
الملحق يقصد به مجزء الحاق بناء على بناء آخر من غير اعتبار عرضي اذ
في المعنى والمنشعبة بخلاف ذلك **فصل** هو مصدر في اصل الوضع يقال
فصلت بين الشئين فصلا اذا فرقت بينهما وهو بمعنى القائل اي فاصل
منبدا قد حقت بالنصف المقدرة اي فصل عظيم بجانه جنبه قوله في الماضي اي
في بيان الماضي وقد مر تعريفه ويجوز ان يكون فصل منه بداء محذوف قوله في الماضي

مثلا تصح شعبة رجب
في زيادة النون وجعلت شعبة
له جعلت مطاوعا له ولازمة
بعكونه متعديا

بدل من فصل او هذا الفصل في بيان الماضي وهو مجيء على اربعة عشر وجها نحو
 ضرب الى ضربنا والضم يفتي ضمنا ان يجيء على ثمانية عشر وجها نسبة للفائب
 وستة للمخاطب وستة للحكاية لكن لم يجيء اربعة منها لما يجيء في آخر جئت
 وانما قدم على المضارع لتقدم مدلوله وهو الزمان الماضي على مدلوله وهو الحال
 والانتقال وانما قدموا الفائب على سواه لخلو مفرده لفظا عن الضمير وحمل
 عليه التثنية والجمع والفائبة فرعه وقد تموا المخاطب على الحكاية لمنااسبة الفا
 في الكثرة دونها وان استلهم المص عن نفسه على بناء الماضي وعلى بناءه على
 الحركة مع ان الاصل في البناء الكون وبناؤه على الفتح من بين الحركات فان
 الى ستر الاول بقوله انما بني الماضي لفوان موجب وهو الفاعلية والمفعولية
 والاضافية مع عدم التبرئة النامة للاسم كما في المضارع وان فقد فيه موجب
 الاصل لكن وجد الموجب العارض في وهو التبرئة القوية بخلاف الماضي القوية
 بخلاف الماضي وان رالى ستر الثاني بقوله وعلى اظهر لمن تبرئة الاسم في وقوعه صفة للتبرئة
 نحو مررت برجل ضرب اوضارب وهذه التبرئة ليست بقوة ولم يزل
 لم يعرب كالمضارع وان رالى ستر الثالث بقوله وعلى الفتح لانه اح
 الكون لان الفتح جزء الالف بعد انما بني الماضي على الفتح لانه جزء ما
 هو لازم الكون وهو الالف فلما امتنع البناء على الكون بني على ما
 هو قريب منه وهو الفتح لان المصير الى الاقرب اولي ولان الفتح
 اخف حركات اعلم ان الماضي يفتح آخره دائما الا ان يعرض مانع عنه
 فيوجب ضم وهو عند اتصال واو الضمير نحو ضربوا او كونه وذلك عند

عند اتصال بعض الضماير به نحو ضربت ضربنا او عند الاعمال نحو دعي ودعي
 قلبت الي والواو الفاعلة كرهنا وانفتحت ما قبلها وحذف وهو عند
 اتصال والواو بالفاعل المعتل الهم نحو عود عود فان اصلها دعوا
 فوسوا وحذفت الواو والياء بعد قلبهما الفاء وعند اتصال تانيثا
 الساكنة بالفاعل المدحود نحو دعت ودعت في حذف لام الفعل وهو الواو
 في الاول والياء في الثاني بعد قلبه الفاء ايضا واذا عرفت هذا فاعلم انه لو قال
 وعلى الفتح ما لم يعرف من عتة مانع لكان اصوب هذا ما قاله ان رح ويمكن
 ان يجاب عنه بان الاصل عدم عروض المانع فلم يجيء الى التعرض به ولهذا الضمير
 ان لم يمنع مانع مقدرف امثاله واراد المصل ان يذكر ليداخر على بن الماضي
 بوجهين وعلى بن على اظهره بمفاتيح اعراب اعراب قريب المضارع
 فقال ثقتا بعبارة ان لم يعرف راي المص لان اسم الفاعل لم يافت
 منه اي من الماضي العمل حتى يعطى الاعراب عوضا عن العمل بخلاف المستقبل
 لان اسم الفاعل اخذ من العمل فاعطى مبنى للفاعل فاعله ضمير اسم الفاعل
 ومفعوله قوله الاعراب لم اي للمضارع وان رالى الوجه الثاني بقوله او
 لكثرة من تبرئة بخلاف الماضي وان عدم في المضارع موجب الاصل للاعراب
 وهو الفاعلية لكن وجد الموجب العارض في وهو التبرئة النامة يعني يوجب
 المضارع لكثرة من تبرئة اي للاسم مجيء في المضارع وجه المن تبرئة
 الكثرة فلم يعرب الماضي لقلته من تبرئة وانما دليل بناء الماضي على الحركة
 وان راليه بقوله بني الماضي على الحركة لقلته من تبرئة بالاسم حتى بني الامر

وانما بني الماضي على الحركة لقلته من تبرئة بالاسم حتى بني الامر

على السكون لعدم ثبوتها بالاسم مطلقا واعلم ان الماضي بني على الفتح ما لم
يغرض مانع عليه فان راد الى عمل الماضي عن الاصل في ثبوت قوله زيد الالف
في ضربا وضربا والواو في ضربوا والنون في آخره اي في آخر الماضي وهو ضرب
حتى يد لك على ما هو وحق الآتي استترت فيه من وفيه لف ونسبة على
التم تيب اما وجه زيادة الالف والواو والنون فلان الاصل في الزيادة فان
يزاد صروف المذوقين ككثرة دورها في الكلام وانما زيدت النون في جميع
المؤنث لانه لو زيدت اليافيه لزم دخول الكسرة التي هي اخذت الجزة على الفعل
المصون عن الجزة فزادوا النون التي هي شبيهة بحروف المذوقين الذين غمضوا
لما به من الكسبية والفاعلية وضم الياء في ضربوا لاجل الواو فاذا اتصل
بالفعل والواو يجمع يكون آخره مضموما للمجانسة بينهما لان الضمة جرت الواو
والجنت الى الجناس مثل استشعر سوا الا على هذه القاعدة وهو انتم قلتم
اذا اتصل بالفعل والواو يجمع يكون آخره مضموما وقد جاء الفعل المتصل
بواو يجمع من غير ضم آخره نحو وموا فاجاب بقوله بخلاف رموا لان الميم
ليست بما قبلها اي الواو بل ما قبلها ياء مضمومة لان اصله وميوا قبلت
الياء الفاعلية وانفصل ما قبلها فحذفت الالف فصار رموا واستشعر على
نفسه ايضا سوا الا آخر انما ذكرتم من ان الميم في رموا لم يأنه ليس
منقوض برضوا فان الضاد مضموم مع اثر الياء فاجاب بقوله
وضم في رموا لاجل الواو اصله رضىوا فنقلت ضمة الياء الى الضاد
او حذفت ضمة الياء لنقلها عليه ما وحذفت لالتقال كنين ثم ضم

ان ما

ضم الضا لموافقة الضمة بالواو وان لم يكن الضاد ما قبلها اي الواو يعني
اذا اتصل بالفعل الناقص والاضمة اذا كان ما قبلها مفتوحا ابقى على الفتح
بعد حذف اللام مثل رموا واذا اضم ما قبلها ابقى على الضمة مثل سر واذا كان
ما قبلها مكسورا مثل رضوا لم يبق على الكسرة حتى لا يلزم الخروج من كسرة
التخفيفية الى الضمة التقديرية وانما ابقى ما قبلها وان لم يكن الخروج
المكسور على ذلك التقدير لكونه منسبة بالواو مع انه لا وجه له بقاعدة
الاعمال وانما كتبت الالف في ضربوا اي بعد الواو لجمع للفرق بين واو العطف
وواو الجمع فانه لو لم يكتب الالف لزم الالتباس في مثل حضر وتكلم زيد يعني
لم يعلم ان حضر مفرد والواو للعطف او جمع والواو للجمع ان لم يلزم الالتباس
في ضربوا لان واو العطف لا يجي متصلا بما قبلها كما كتبت الالف في كما كتبت
في مثل حضر وتكلم الذي وجد في الالتباس اجراء للباس على ونيرة الاطراد لا يبقا
كتبة الالف بعد الواو ليس على الاطلاق بل اذا لم يكن بعد الواو جمع ضمير ضربوا
ولو قال كتبت الالف بعد الواو لجمع ما لم يكن بعده ضمير لكان اولي لانا نقول
فهم من المن من قوله ان الالف كتبت في ضربوا الا في مثل ضربوه فلم
يحتاج الى زيادة كلام مع ان الضير عارض بعد ان لم يكن والاصل عدم
كما مر غير مرة وقبل كتبت الالف في الجمع للفرق بين واو الجمع والواو
في مثل لم يدعوا بل الالف مفرد ولم يدعوا بالالف جمعا فانه لو لم
الالف لم يعلم ان لم يدعوا مفرد ام جمع فان قلت يحصل للفرق بلم فانها
تجزم آخر الناقص في المفرد لسقوط حرف العلة بها ولم يسقط في الجمع

وواو الواو

فلما لا يتقطعت حرف العلة بلم في بعض اللغات وعلى هذا قولنا ان محجوت
 زيان ثم جئت منعذرا من محجوز بان لم يبرأجوه ولم يدعونا
 لم يبرأجوه بان الواو وانما جعلت التاء علامة للمؤنث في ضربت
 لان التاني المحجج الثاني من وسط الفم والمؤنث تاني في التخليق
 اي في الوجود لان الله عز وجل خلق اولاد آدم ثم خلق صوي من ضلوعه
 فتاسب التاني بالمؤنث فلهذا جعلت علامة لها وقيل زيدت التاء
 في نصرته للالة على التانيث كما في الاسم نحو ناصرة واختصوا المنكر
 بالاسم وان كان بالفعل تعاد لا بينهما اذ الفعل انشأ وانما اختصت زيادة
 العلامة بالمؤنث ولم يحجج المذكور الى ذلك لان الزيادة فرع والمؤنث ايضا
 فرع فناسب ان يختص بالفرع وهذه التاء اي التاني في ضربت ليست
 بضمير كما يحجج في آخر بحث الضاير واسكت الباني مثل وضرب
 الى ضربت ضربا اي اذا اتصل آخر الماضية ضمير الفاعل اسكن اخرجه لا يجتمع
 اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة وانما قلنا بان مثل ضربت
 كالكلمة الواحدة لان النون ضمير الفاعل والفاعل كجاء من الفعل شدة
 اتصاله بالفعل ومن ثمة اي من اجل ان الضمير لم يرفع المتصل كجاء من
 الفعل لا يجوز العطف على ضمير المرفوع المتصل بغير التاكيد ولا قائم مقام
 من الفاصلة لا يقال ضربت وزيد بل يقال انا وزيد بالتاكيد لانه لو جاز
 العطف عليه من غير تاكيد يلزم عطف الاسم على الفعل وهو غير جائز
 وانما قيدنا بالمرفوع احرازاً عن المنصوب والمجوز لان العطف عليهما
 يجوز

الفرع بالفرع

يجوز بغير التاكيد نحو ضربت كوزيداً ومررت بك وبزيداً وانما قلنا المتصل لانه
 لو كان منفصلاً جاز العطف بلا تاكيد انا وزيداً ههنا وانما قلنا بغير تاكيد
 ولا قائم مقامه من الفاصلة لانه اذا وقع الفصل بين الضمير المرفوع والمتصل
 وبين المعطوف عليه يجوز العطف عليه بدون التاكيد بمنفصل سواء وقع
 الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيداً وبعد كقولنا
 ما انشركنا ولا ابائنا اذا عرفت هذا فاعلم ان لا حاجة الى ان يقول لا يجوز
 العطف على ضمير بغير تاكيد اذ لم يقع الفصل بينه وبين المعطوف عليه
 واستشعر في نفسه لا نقال ان ما ذكرتم من ان توالي اربع حركات
 لا يوجد فيها هو كالكلمة الواحدة منقوض بضمنا فاجاب بقوله بخلاف
 ضربت لان التانيه وان كان متحماً كالآلة في حكم ان يكون وحركته في الظاهر
 لاجل الالف فلم يوجد فيه اربع حركات متواليات لا يقال يلزم من محذو
 آخر وهو التيقا ان كنين لان التاني اذا في حكم ان كنين والالف ايضا كنين
 فيلزم المحذو والمذكور لانا نقول لا يلزم من كون التاني في حكم ان كنين
 لعلية كونه حقيقة التيقا ان كنين اذا فرقت بين ان يكون الشيء
 في حكم ان كنين وان يكون الشيء ان كنين ومن ثمة من اجل ان التاني في ضربت
 في حكم ان كنين تنسقط الالف في رمتها اصله رمت فلبت الي الف التيقا
 وانفتاح ما قبلها في حذف الالف لا التيقا ان كنين والالف والتاني كنين
 عارضاً فيهما والعارض كالمعذورم الافي لغيره اي مردودة عن الحق
 قائم بقول اصل تلك اللفظة الرديئة وماتاً بانبات الالف واستشعر في نفسه

كان

حتى يلزم

ايضا سؤالا اخر فقال ان ما ذكرتم من ان توالي اربع حركات لا يوجد فيها
هو كالكمة الواحدة منقوض بمثل ضربك فاجاب بقوله ويجزى مثل ضربك
لان كالمكة الواحدة لان ضمير منصوب اي لان الكاف في ضربك ضمير
منصوب وضمير المنصوب مفعول والمفعول مع الفعل ليس كالكلمة الواحدة
لعدم شدة اتصاله بجذاه الفاعل مع الفعل واعتبر على القاعدة ايضا
وهو ان ما ذكرتم من ان توالي اربع حركات لا يوجد في الكلمة الواحدة
منقوض بهذا فاجاب بقوله ويجزى هدي وهو الذين الغليظ
لان اصله هدي بولفس اربع حركات متواليات ثم قصر فصار هدي و
في بعض النسخ وعطيط اصله عطيط بالعين المهملة المضمومة
فقطع من الغنم كما في محيط اصله محيط فقص فصار محيط
والمحيط بالفص الابرة الفصير والمذاك الكبيرة وانما حذف التا في ضربين
اصل ضرب والتا كانت علامة المؤنث ثم ادخلت النون وهي علامة جمع
المؤنث فصار ضربتن فاجتمع علامتا تانيت فحذف التا كهي لا
تجتمع علامتا التانيت كما في سلمت اصله سلمت فاجتمع تاءان فحذف
الاولى لاجتماع طرفين من جنس واحد في الاسم وفي الفعل ايضا حذف الاول
وان لم يكونا من جنس واحد ينقل الفعل لدلالة على الحد مع الزمان كجلا
الاسم من حبلية اصله حبلية فصار حبلية فاجتمع علامتا
التانيت الياء المقلوبة من الالف والتا ولم يحذف احداهما لعدم
الجنسية فحذفوا احدى العلامتين في الاسم اذا كانتا من جنس واحد فحذفوا

ثم الالف للتخفيف

فحذفوا في الفعل وان لم يكونا من جنس واحد لحذف الاسم وثقل الفعل وانما
حذفت الاولى في الاسم وفي الفعل لان الاولى بدل على التانيث فقط والنون
في صين والتا التاني في سلمت بدل لان على التانيث والجموع فليما كان
في التانيث زيادة معنى كان حذف الاولى اولى وانما قلبت الف حبلية ياء
في الجمع لان لم تقبل ياء يلزم ان تحذف لاجتماع التا كذا وحذفها
ليجاء لانها تنزل منزلة جزء الكلمة لان الجملة وضعت عليها في
لما ذل الاحوال ولم تقبل واو الوجهين الاول ان الياء يكون علامة التانيث
كما في هذا الواو ليست كذلك والتا ان الياء اخف من الواو فالقيد الي
الاخف اولى من القيد الى الانقل وانما سوي بين تشبهي المخاطب
والمخاطبة حيث يقال فيه ماض بها فان قلت اذا كان المخاطب في الخطاب
ما وية فكيف قل في اول الفصل كجي لما ض على اربعة عشر وجها والحال
انه ثلثة عشر وجها قلت اعتمد في اول الفصل الى الفرق التقديري
كما في فعل بضم الفاء والعين فانه صيغة جمع كما انه صيغة مفرد كقفل
والسك كذلك ضربها بالفرق التقديري اثان وسوي بين الاختيارات
اي نقس المتكلم حيث يقال ضربت ضربنا ولم يجمع فيه الى الفصل بين التانيث
والجمع والمذكر والمؤنث انتهى التنية فليقل استعمالها بالنسبة الى المذكر
وهو في صحتها وبالنسبة الى الجمع لان التنية لا يتجاوز عن اثنين
ولا تقاوة فيه بخلاف الجمع فان القلة منه يطلق على العشرة من ثلثة
بدون القرينة وعلى ما فوقها بقية والكثرة منه على العكس والواو في

الاستعمال
في التنية

في قوله ووضع الضمير للحال لايجازوا الاختصاص في الضمير فيما بين
تشبيهين وايضا سوى في المتكلم لاجل عدم الالتباس في الاخبارات
لان المتكلم يرى في اكثر الاحوال او يعلم بالصوت ان تذكر او مؤنث
جمع او تشبيه والمفهوم في شرح الافعال ان التعليل الاول للتشبيه
خاصة والثاني للمتكلم خاصة والمتوسط بينهما لكن الظاهر ان قوله
لقوله استعمالها ووضع الضمير للايجاز جملته دليل واحد لان الاجازة
الاختصاص يناسب القلم بقرينة جعل الواو للحال في قوله ووضع الضمير
وانما زيدت الميم في ضربتها في تشبيه المخاطب مع ان القيد ان يقال
ضربتها حتى لا يلتبس بالالف الاشباع لان الفتح في انت قد يفتح
منها الف فيلتبس المفرد بالتشبيه كقولك انت عراضوك كان اخو
مكاشرة اي تبسم وضحك اي ملازم ضحك وتبسم يقال فلان
اخو كارب اي ملازمه في كاي الاله وعالمه بالبقا فكيف انت اي كيف
مالك لا تضحك مع انك واخوك خلقتما من ماء واحد فزيدت الميم
دفعاً لذلك الالتباس قبل كان لامرأة رقيق بثان فتوفي فتوخر بها اخو
فهو رجل منقبض فانزعجت منه فقالن المرأة اخوك اخو مكاشرة
وانما خصت الميم للزيادة في ضربتها مع ان الالتباس يندفع بزيادة
مرفوعا غيرهما لان تحتها انما مضى اي الضمير المنفصل في ضربتها انما
فناسب الميم بالزيادة لدفع الالتباس وانما دخلت الميم في انما
فالقيد ان يقال انتا وانتوا لان الف علم لتشبيه الواو علم الجمع

فانزعجت

الا
لاشما

فتزود
بيان

انهم تركوا الفاعل لالتباسه المذكور فزادوا ميماً اقرب اليهم من التاء في
شقوقها وانما خصت الميم من بين الشقوق بان مع ان التاء والواو
شقوقها ايضا لان التاء والفاء ليستا من حروف الزوائد والواو انقل من
الميم وقيل ادخلت الميم في انما تبعاً لهما لما يجي في المضرات الضمير
الفاعل في التشبيه هو فاعل ضمير المخاطب في التشبيه على ضرب من تشبيه
قبل هذا الدليل في غاية الضعف لان الميم فيهما ليست بزيادة بل بدل
من الواو والميم في انما زائدة وليست ببدل عن شي فدلنا على احدى هاتين
اقول احدى من سبب ذكرها والافعال حكم بذلك الوضع لا غير فلا معنى لزيادة
شرائط القيد فيه هكذا قاله التفنانة وانما خصت التاء في ضربتها لان
اي التاء ضمير الفاعل وعلامة الرفع ولا فرق بين الرفع والضم في اللفظ
وفي بعض النسخ ومعلوم ان الفاعل مرفوع وانما فخت تاء ضربت في الواو
خوفاً من الالتباس لانه لو ضمت لالتبس بالمتكلم ولو كبرت
بالمخاطبة وانما عييت الفتح في المخاطبة والكسرة في المخاطبة مع ان
عكسها يكون الكسرة في المخاطبة والفتح في المخاطبة يندفع الالتباس
ايضاً لان الفتح ادنى للمخاطبة والكسرة ادنى للمخاطبة لان المذكور اصل
فرع والفتح خفيف والكسرة ثقيلة فاعطيت الخفيف الاصل اولى من العكس
ولا يلزم التباس بسبب الخصومة الى المتكلم في التشبيه لانه لا يقال تشبيه
المتكلم انما فاعله اضممت التاء في ضربتها وقيل انما ضمت التاء في التشبيه
اتباعاً للميم لان الميم شقونية فجعلوا حركة ما قبل الميم وهو التاء من جنسها

حد

اى الميم وهو لظم الشفوي وانما زيدت الميم في ضربين اى في جمع المذكر المخاطب
 حتى يطرر بثنية في زيادة الميم وضرب الجمع اى ضرب الالف فيه محذوف
 اى ضربهم وهو الواو لان اصله ضربهم واخذف الواو لان الميم بمنزلة
 الاسم لان يجعل كثيرا من الافعال اسما كالفعل المضارع فانه اذا دخل
 عليه الميم جعل اسما كما يقولون في كبرج مخبرج ولا يوافق آخر الاسم واو
 ما قبلها مضموم في كلامهم ولذا حذف الواو منه الا هو اى يوجد
 كلمة هو خاضعة في الاسم الواو الى ما قبلها مضموم ومن ثم اى ومن اصل
 انه ليس في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم يقال في جمع دلو ادل اصله
 اد لو فابت الواو باء لوقوعها طر فابعدت كذا في اصحاح ثم كتبت الهم
 لتصح اليا فاستثقت الضمة على الياء ثم اعمل كاعدا فاض فصاد اذل
 وبعضهم يعمل ذلك بقلب ضمة الهم كس في اول الامر ثم قلبت الواو باء
 لتطرقها وانك ما قبلها ثم اعمل الاعدا للذكور هذه الايواف في بما نحن
 فيه ولا بالقاعدة لان قلب ضمة الهم كس مع وجود الواو مخالفا للقاعدة
 فلا يبرر النقض على القاعدة بضرب الوقوع الواو منتظرا ما قبلها ما قبلها
 مضموم ولذلك قال بخلاف ضربوا لان الباء ليست بمنزلة الاسم لانها لا تجعل
 شيئا من الافعال اسما بخلاف الميم واعتبروا عليه بضربهم لان
 ميمها بمنزلة الاسم فوجب ان يحذف الواو منه كما في ضربهم فاجاب بقوله
 وبخلاف ضربهم لان الواو خرج من الطرف بسبب اتصال الضمير
 والحال انا في حذف الواو وقوع الواو في الطرف كما في العظاية حيث

في
 الميم

حيث لم يقلب الياء همزة معانها وقعت بعد الالف الزائدة بخروجها من الطرف
 بسبب اتصال الهاء به والعظاية بالعين المرحلة المفتوحة وبالظا
 المعجمة وبيتة الكبر من الوزعة وجمعة العظاية بالمد كذا في اصحاح
 وما قبل العظاية بالمد جمع عطاء مخالفا له وانما شد ذنون
 ضربين هو جمع المؤنث من المخاطبة دون ضربين وهي جمع المؤنث
 الغائبة اشتراكها في الجمعية والثانية لان اصله اى ضربين
 لان التشنية ضربها والجمع محمول عليها فاذا غم الميم بعد انقلابه الى النون
 في النون قوله ليرب الميم من النون في الحقيقة على الانقلاب الميم الى
 النون ووجه قرب الميم من النون ان الميم شفوي والنون من آخر الفم
 فكلاهما قريبان فخرجا وما قبل لانهما شفويان ليس شيئا لما يجي وجره
 ومن ثم اى من اصل ان الميم قريب من النون تبدل الميم من النون في محبة
 اصله عنبر وهو الطيب في شئ اصله شئ الجازي وجرى الماء
 عليها وكذا كل نون وقعت ساكنة قبل الياء ولذلك ضعف ابدال الميم
 من النون في قولهم البناء في اليان وهو اطراف الاصابع قال ابن الحاجب
 انما ابدلوا هاءها لانهم لو تركوها واكروا الذي بعدها من الشفة
 وهو اليان فان طهرت استقبلت وان اضمي استقبلت وان ادغم ذهب
 ما في الفتحة فوجب قلبها ميم لتوافق النون في الفتحة والياء في
 اليان في المخرج وقبل في وجه شد بد نون ضربين لان اصله ضربين
 بالتخفيف فاذا كان يكون ما قبل النون ساكنا ليطر ذنونات الشا

وبارظا

جميع

ولا يمكن إسكانها بالخطاب
لإجماع الـ كـ نـ وهو
الثـ واللام صـ

لأن صف هذه النون أن يقع بعد الـ كـ نـ ضـ ونبـ ونـ وانـ ولا
ولا يمكن حذفها أي الثـ لأنها علامة الخطاب والعلامة لا تحذف إذا لم
يوجد علامة أخرى فمسلات أصله مسلمان حذفت الثـ الأولى وإن كانت
علامة للتأنيث لوجود علامة أخرى وهي الـ الثانية وهما لا توجد
علامة أخرى فلا يحذف فادخل النون لقب النون الأولى الزائدة وهي
الحريف من النون الثانية الأصلية وهي الـ اسم فادغم أحدهما في الآخر
لإجماع الطرفين فلا يقال النون نون النون لا قريب لوجود المخالفة
بينهما بالاعتناء المذكور وإنما زبدت الثـ في ضرب أي في نفس المنكلم
الواحد مذكرة كان أو مؤنثا لأن تحت أنا مضمرة أي ضمير المنفصل
أنا قوله أنا اسم إن قوله مضمرة قوله تحت ظرف لمضمرة وفي بعض النسخ
لأن أنا في تحت مضمرة وأورد عليا لا غير أض بأن يقال إن كان تحت
ضربت أنا يجب أن يراد من حروف أنا فاجاب بقوله لا يمكن الزيادة
من حروف أي من حروف أنا لا تثبت لأنه لا يخفى أما أن يراد الالف والنون
فإن زبدت الالف يثبت شيئين الغائب وإن زبدت النون
يثبت جميع المؤنث والفاء في فاضية التـ جواب شرط محذوف أي
إذا كان الزيادة من حروف أنا مستلزمة للالتصاف اختيار الثـ لوجوده
في أخواته وهي ضرب وضربت وضربتما وضربان وإنما زبدت النون
في ضرب أي في نفس المنكلم مع الغير لأن تحت كـ مضمرة وفيه نون
ثم زبدت الالف حتى لا يثبت ضمير أي بجميع المؤنث وقبل إنما زبدت

زبدت النون مع الالف لأن تحت أنا مضمرة فعلى هذا يكون زيادة النون
مع الالف لا بعدة كما أثبت في الدليل الأول بقوله ثم زبدت الالف وأعراب
قوله لأن تحت كـ أو أنا مضمرة كما مر في قوله لأن تحت أنا مضمرة وتدخل
المضمرات جميع مضروها ووضع لمنكلم كـ أنا أو مخاطب كـ أنت أو
لغائب تقدم ذكره كـ مضمرة بـ علامته في الماضي وأخواته وهي
والامر والنهي والسم الفاعل واسم المفعول وهي المضمرات تنسب إلى كـ
نوعا لأنها في الأصل ثلثة مرفوعة ومنصوبة ومجرورة لوقوع الضمير
مقام الظاهر وهو أنا مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة ثم يصير كل واحد
منها اثنين نظرا إلى اتصاله وانفصاله يعني أن جميع الضمائر إما
متصلة ومنفصلة لأنه إما أن يستقل بنفسه في الشق فـ الأول المنفصل
الثاني المتصل فأضرب الاثنين الحاصل من القسم الثاني في الثلثة
الحاصل من القسم الأول حتى يصير ستة ثم أخرج يجوز أن يقرأ بصيغة
المجهول وإن يقرأ بصيغة الأمر من باب الأفعال والثاني أو بصيغة المجرور
المنفصل حتى لا يلزم تقديم المجرور على الجار وهو ممنوع لأن إثارة اتصال الجار
كان كـ جز منه وجزا الشيء لا يتقدم عليه هذا الدليل إنما يستقيم إذا كانت
انفصال الضمير بتقديم المفعول على الفاعل وأما إذا انفصل الضمير عن
الفاعل بالفصل لا بالتقديم نحو ما ضربك إلا أنا فلا يستقيم بل وصرا
أن يقال أنا لم يوضع للمجرور ومنفصل لأن الضمير إنما يقع موقع
مظهره ومظهره لا ينفصل عن الجار لأنه إما حرف أو مضاف فلا يقع

بـ
المضمرات

أولا بيان

الانثيين

الفصل بين حرف الجر والمجرور بين المضاف والمضاف اليه الا في ضرورة الشعر
 فكذا المفعول المنفصل مجازا في المرفوع والمنصوب فان مظهرهما منفصلان
 عن العامل لقولك ما ضرب زيد لا عمرو او ما ضرب عمرا لا زيدا فالاولى
 ان يقول ثم ضج المجرور والمنفصل الامتناع الفصل بين الجار والمجرور ^{بجمل}
 القسم من المذكورين فاذا اخرج المجرور المنفصل من البين بقي لك
 خمسة انواع مرفوع متصل وهو اي المرفوع المتصل بحمل ثمانية عشر
 وجها في العقل قوله ستا منصوب بدل من ثمانية عشر وجها في الغائب مع
 الغائبة باعتبار افراد الغائب وتشبيهه بجمع ثلثة وباعتبارها في
 في الغائبة ايضا ثلثة فصارت فيها اربعة في المخاطب مع المخاطبة
 باعتبار الافراد والتشبيه والجمع كذلك في الحكاية اي في المتكلم والكتفي
 بحرفي الغائب والغائبة بالاشارة الى التشبيه اي ضربا وضربت القلة
 استعمالها بالاشارة الى المفرد والمراد من الاشتراك هو الاشتراك المعنوي
 لا اللفظي لان تشبيه الغائب والغائبة ليست بمشتركة في اللفظ لان
 لفظا احدهما ضربا والاخر ضربتا حتى جعل بعض ثلثة والآخر ثلثة
 عشر فاما نظر الى ظاهر ضربا وضربت الا ان ضمير منفصلا وهو
 مشتركة لا يوافق بحمل ان يكون المراد منه الاشتراك اللفظي لان
 الضمير منه ما ليس الالف فيكون الضمير فيها شيئا واحدا لانا نقول
 هب ان الضمير فيها ما ليس الالف الا ان تلك الالف في تشبيه الميؤنة
 لا يستعمل الا مع التاقي ضمير تشبيه ^{المراد} المذكور يستعمل الالف وحدها

ومنفصل ومنصوب متصل
 ومنفصل ومجرور متصل فقط
 ثم انظر الى المرفوع المتصل

وحدها فان في الحال في اللفظ والكتفي من ستة بحرف في المخاطب
 والمخاطبة لا اشتراك تشبيه المخاطب والمخاطبة نحو ضربتا وهو
 وان كان مشتركا بينهما لكن اعتبر الفرق التقديري في اول الفصل
 فقال وهو يجب على اربعة عشر وجها ولم يقل على ثلثة عشر
 وجها فان قيل لم لم يشترك الجمع في الغائب والغائبة وكذلك في المخاطب
 والمخاطبة يعني هذه القلة اي قلته لا تفعل قلت لان الالف المشتركة
 فيه اكثر لكثرة احاد الجمع كذا ذكره العجرواني في شرح الكافية والكتفي
 من ستة في الحكاية بلفظين نحو ضربت ضربتا لان المتكلم يترك
 في اكثر الاصول او يعلم بالصوت ان كل من ورأى الحجاب انه مذكرة او مؤنثة
 فيتميز المذكور من المؤنث والجمع من التشبيه فلا يحتاج الى تكثير
 الامثلة فان قيل اذا تميز الجمع من التشبيه في المتكلم لم الكافي بصفة الجمع
 عن التشبيه ولم يعرف قلت لان صيغة التشبيه لا يطلق على الجمع في كل امر
 بخلاف صيغة الجمع فانها تطلق على التشبيه كما في قوله تعالى فقد صفت قلوبكم
 فان المراد منها قلوبكم فبقية ثلثة عشر بعد اسقاط اربع كلمات
 من الحكاية وواحدة عن الخطاب وواحدة عن الغيبة ايضا واذا صار اسم
 واحد وهو المرفوع المتصل من تلك الالف ثلثة عشر ضمير كل واحد
 المرفوع المتصل منها مثل ذلك في المرفوع المتصل فيحصل لك بضرب خمسة
 الخارجة من القصة الاولى وهو الضمير المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب
 المتصل والمنفصل والمجرور المتصل في اثني عشر ستون نوعا اثنا عشر

المتصل نحو ضرب الى ضربنا اي ضمة للغيبة نحو ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربت
 ضربت وضمه للمني طلب نحو ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت
 وانما في المتكلم نحو ضربت ضربت والمذكور في اللفظ اربعة عشر الالة
 باعتبار الاشتراك اثني عشر وانما في المرفوع المنفصل نحو هو ضرب الى
 نحن ضربنا اي مثال المرفوع المنفصل بنما هو هوها هم هي هما هن انت
 انما انتم انت انما انتن انا نحن اعلم ان التحوين اختلفوا
 في هو فعند البصريين انه اسم كجميع حروفه وعند الكوفيين الهاء هي
 الاسم والواو حصن من اشباع الحركات تقوية للاسم ومنه كما الفرقين المذكور
 في المطولات فليطلب فيه باذا عرفت هذا فاعلم ان الاصل في هو ان
 يقال في مفرده ونشبهه وجميع هو هو هو او كما يقال ضرب ضربا ضربوا
 الا انهم لم يقولوا كذلك ولكن جعل الواو ميم في الجمع اي في جمع ضمير المرفوع
 المنفصل لا تخادح حرمها لانها شفويان واجتماع الواو بن اي اجتماع
 الحرفين المتجانسين ثقل واحال ان الضمير ضعيف لانهما جعل الواو
 ميمافصار هو ثم حذف الواو كما مر في ضربتموا وحملت التنبيه
 عليه اي على الجمع في قلب الواو ميم لا يقال فعلى هذا يلزم ان يباع
 الاصل على الفرع لا نأقول ان شيئا الواحد يمكن ان يكون اصلا باعيا
 وفرعا باعيا آخر الا يرى ان المصدر اصل الفعل في الاشتقاق عند
 اصحابنا وفرع عليه في الاعلال ان الفعل اصل فيه لثقله فكذلك يمكن
 ان يكون التنبيه اصلا للجمع حقيقة وفرعا عليه في الاعلال المذكور
 الواو الجمع

٢٢
 انما
 اذ الجمع اصل فيه لثقله كالفعل فح اندفع الاعمه اضيق قبلوا الواو
 ميم في التنبيه وهي حادثة تقع الفتحة على الميم القوي على الواو الضعيف
 والحركة في نفسه حمل ثقل وكون الفتح حقيقته بالنسبة الى الامة
 والكسرة وادخل الميم في انما اي في تنبيه الضمير المرفوع المنفصل للخطاب
 كما في ضربتكم اي كما زيدت الميم فيه ليلا يلتبس بالاشباع في قوله فكيف
 انت لما مر حمل الجمع عليه اي حمل الجمع على التنبيه في زيادة الميم
فان قيل لم حملت التنبيه على الجمع في قلب الواو ميم ولم يحمل في زيادة
الميم بل حمل الجمع على التنبيه قلت يحمل الجمع على التنبيه في زيادة الميم
للاطراد وحمل على العكس في قلب الواو ميم لنقل الجمع وكان اصلا في الاعلال
وانما لا يحذف الواو هو مع انه لا يوجب في آخر الاسم واو قبلها ضمة لثقله
من القدر الصالح والمراد من القدر الصالح ان يكون على ثلثة احرف حرف
يبدأ به الكلام وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما وانما تحذف
واو هو اذا تعاقب اي اتصل بشي آخر حصول كثرة الحروف بالمعاقبة
مع وقوع الواو على الطرق واذا حذف الواو بقي الهاء مضمومة على حالها
على الواو المحذوفة تحوّل وتلك الهاء اذا كان ما قبلها مكسورا او باءا كانت
اي تلك الهاء اذا كان ما قبلها باءا كانت حقة يلزم طرود من الكسرة الحقيقية
او التقديرية الى الضمة الحقيقية في نحو غلام وفيه فانه لو لم تكن الهاء وبق
مضمومة بعد حذف الواو يلزم خروج من الكسرة الحقيقية في غلام ومن
الكسرة التقديرية الى الضمة الحقيقية في فيه واعلم ان حذف الواو من هو

نحو

اذا اتصل به شيء آخر ليس واجب بل جائز كقوله تعالى هو البلاء المبين وهو
 العزيز الحكيم فالاختلاف المذكور في هو بانه اسم بجميع حروفه او الالف خاصة
 جاز بعينه في هي ايضا لكن في الالف حكم آخر وهو ان يجعل يا هي
 الفاقبة ها كما يجعل في يا غلام يا غلاما وفي يا بادية يا باديات
 ولا يجعل واو هو الفاء اي يبدل كسرة الالف فتحه في هي ثم قلبت الياء
 الفاء ويجعل ميم في التثنية اي تثنية المؤنث كما جعل واو
 تثنية المذكور ميم في فاعلها فتحه لا يقع الفتح على الياء الضعيف
 مع ضعفها اي مع ضعف الفتح فلا يعود الضمير اليها لئلا يلزم التكرار
 بلا فائدة وانما قال ان الفتح ضعيف لان الفتح اخوات كونه والكون
 ضعيف فذلك الفتح وانما شد نون هن كما مر في ضربات اي
 اصل هن فادغم الميم في النون كما في ضربات وضار هن وانتهى
 نوعا للمنصوب المتصل نحو ضربه الى ضربنا يعني ضربه ضربه ما ضربهم
 ضربه ما ضربهم من ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن
 ضربن ضربنا ولا يجوز فيه اي في الضمير المتصل اجتماع ضمير الفاعل
 والمفعول في مثل ضربتك وضربنك واعلم ان النحاة اجتمعوا على
 كراهة الجمع بين ضمير الفاعل والمفعول في غير افعال القلوب كاختلفوا
 في دليله فقال بعضهم حتى لا يصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في حالة
 واحدة فكما نقول ضرب زيد اياك فكذلك في المضارع نقول ضربتني لئلا
 يلزم ان يصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في حالة واحدة الا في

ند يا هي صح

لنحو كذا وانفتاح ما قبلها صح

نأ هن صح

الا في افعال القلوب استثنى من قوله لا يجوز اجتماع ضمير الفاعل والمفعول
 فان اجتماعهما جائز نحو علمتك فاضلا وعلمتني فاضلا لان المفعول
 الاول ليس مفعولا في الحقيقة بل المفعول في الحقيقة الذي يتعلق به العلم
 هو انني وذكر الاول لترتيب الثاني عليه ولهذا قيل في تقديره
 علمت فضلي وعلمت فضلك هذا ما اضار به صاحب في فصل في بعض
 حاشية وقال بعضهم في دليله ان اصل الفاعل الذي شئت ان تثير ان يكون
 مفاعله للمفعول الذي شئت ان تثير فان اتحاد الفاعل والمفعول في ضربتي
 معنى كرهه انما فهم لفظا لان تأخير الفاعل لنفسه قليل فيلزم سبق الفهم الى
 المفاعلة ولهذا لا نقول في المظهر ضرب زيد زيدا وانما نقول ضرب زيد
 نفسه لئلا يقال ايضا في المضارع ضربتني بل ضربت نفسي لان النفس صارت بسبب
 اضافتها الى ضرب المتكلم كانهما غير مفارقة المضاف للمضاف اليه وانما افعل
 القلوب فكثيرا يقع فاعلها ومفعولها شيئا واحدا وهو الاكثر لان
 علم المرء وظنه بامور نفسه اكثر وقوعا من غيره واذ كان كذلك فقد زال
 المعنى المقضي لتغير الاصل فبقيت على اصلها هذا ما اضار به ابن الحاجب
 في شرح المفصل وشرح اللب ومن هذا اعلم ما في شرح هذا الكتاب
 من فلتا الدليلين واعلم ايضا جواب سؤاليهم واننا عشر نوعا
 للمنصوب المنفصل نحو اياه ضرب الى اياها ضربنا يعني اياه اياها اياهم
 اياها اياها اياهن اياي اياكما اياكم اياي اياكما اياكن اياي ايانا
 والمذكور في اللفظ اربعة عشر لكن في المعنى اثنى عشر وفي اللواحق

في نظريين قال كذا وفيه نظر لحوال ان يكون هذي صيغة موضوعية
 ويكون الياء بدل الهمزة في هذي مائة الله اقول في الكبير شرح الكافية قبل الاصل
 منها هذي لا تتر باراء والهمزة وقيل ان في ويا اصلا وما سواهما فروع
 منها اما ذية بالياء بدل من ذي لان الثاني قد يكون بالياء نحو اضربوه
 فترين والياء لا يكون للثاني الى هذا الكلام فمن كلام صاحب الكبير علم ان اليا
 للثاني وليس هذي صيغة موضوعية للثاني وليت الياء بدل ال
 عن الياء بل الامر بالعلم وانتم من عليه بان لم يزد في نظريين للفاعل
 من حروف انت مع ان الضمير تحت انت فاجاب بقوله ولم يزد في نظريين
 من حروف كالتا لا تروى بذا فلا تجلوا اما ان يزداد الالف والنون او
 ان لا يسيل الى شي منها الا انكس بالثنية في زيادة الالف واجتماع
 النونين في زيادة النون وتكرار التا في زيادة التا وانما ابرز الياء في نظريين
 ولم يستثن الضمير فيه للفرق بينه اي بدل المخاطبة وبين جموع اي جمع
 المخاطب ولم يوث الضمير باعتبار ارجاعه الى نظريين لان البحث
 فيه ولو لم يميز لالتبس الجمع بالمخاطبة وتكون نظريين فادرد عليه بان
 ابراز الياء في نظريين لو كان للفرق بينه وبين جموع فلا حاجة اليه ان لو
 استثنى يحصل الفرق بذكر ما قبل النون فانه في المخاطبة مكسوف في الجمع
 ساكنه فاجاب بقوله ولم يفرق بينه وبين جموع بذكر ما قبل النون
 حتى لا يلتبس بالموكدة بالنون الثقيلة في الصورة وانما قال في الصورة
 اذا التباس بينهما لعدم من حيث اللفظ لان النون في المخاطبة الموكدة

التاين

الموكدة بالنون الثقيلة مشددة في المخاطبة التي لم يوكدة بالنون الثقيلة
 مخففة لئلا يمتددة فاعترض بان الفرق يحصل بحذف النون في المخاطبة
 دون الجمع فاجاب بقوله ولا يحذف النون على ان الحذف مصدر مجرور
 عطفا به على قوله بذكر ما قبل النون اي لم يفرق بينه ما يحذف النون من
 حق لا يثبت المذكور في المخاطبة والمؤنث الغائبة وما قيل ان قوله بالموكدة
 سندك اذ لو اقتصر على قوله حتى لا يثبت لكان اولي شمولية اياه وغيره
 من المؤنث الغائبة سندك لان المخاطبة والمؤنث الغائبة في اللفظ سواء
 والا ليتبس باحدهما التباس بالآخر فلا احتياج الى التعميم على انه لو قال حتى
 لا يثبت ولم يذكر بالموكدة لم يعلم بما التباس من امثلة الماضي والمضارع والرفع
 من المواضع التي يستثنى المرفوع المتصل فيها وهو في المضارع للمتكلم سواء كان
 متكلما وحده او متكلما مع الغير نحو انا اضر ب وكن تضرب وانما استثنى لوجوده
 والى على من يؤوله والتام من المواضع التي يستثنى المرفوع المتصل فيها هو
 في النصفه مطلقا مفردا كان او مثنى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا نحو زيد
 وضاربان وضاد بونه الى اخره اي ضاربة ضاربين ضاربا وانما استثنى فيها
 لانه لا يفرق بين جمع الالفين في المثنى والواوئين في الجمع وليس الحرف
 فيها ضاربا يراة بل حروف اعراب لا يمي عن قريب والمراد بالصفة
 اسم الفاعل والفعول والصفة المشبهة وافعل النفضيل واستثنى اي اجيز
 الاستثناء في المرفوع يعني اجيز استثناء الضمير المرفوع دون المنصوب والمجرور
 لانه اي المرفوع بمنزلة جزء الفعل لا ترفع فاعل الفاعل كالجزم من الفعل شدة

بالمذكور

المخاطبة صح بيان

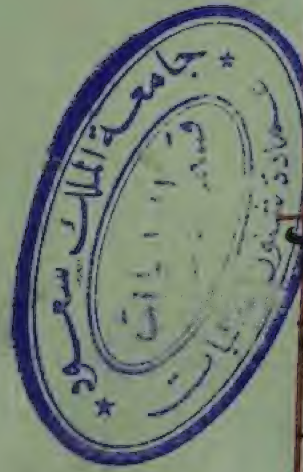
اعلم

ضارب بيان

لانه لو ابرز بيان

احتياج الفعل الفاعل بخلاف المنصوب والمجرور لانهما فضله في الكلام وانما
 استمر اي الضمير المرفوع في الغائب والغائبة دون التثنية واجمع لان الاستمرار
 خفيف والمفرد سابق واعطى الخفيف للمفرد ان سبق اولي من اعطى له لما
 هو غير سابق وهو التثنية واجمع اولان الاستمرار خفيف والمفرد كثير
 الاستمرار بالنسبة الى التثنية واجمع واعطى الخفيف لما هو كثير الاستمرار اولي
 واخرى فعلم من هذين الدليلين ان الاستمرار بالمفرد اولي من التثنية او
 لكثرة التثنية ولو استمر في التثنية واجمع ايضا لالتبس بالمفرد كما اشترنا اليه
 في اول الضامير وابدل من قوله دون التثنية واجمع قوله دون المتكلم ^ط
 الذين في الماضي اي لا يستمر الضمير المرفوع المتصل فيهما الاستمرار قريبة
 والى على الفاعل لكنه ضعيف والابرار اي ابرار الضمير قريبة قوته دالة
 على الفاعل لان الاصل الظهور وابرار قريبة فاعطى الابرار القوي للمتكلم
 والمخاطب القويين اولي وانما قيد المتكلم والمخاطب بقوله الذين في الماضي
 لان حاله لو كانا في المضارع لم يكن الحكم كذلك كما قال واستمر في مخاطبة السبق
 ومتكلم اي استمر الضمير المرفوع المتصل في المخاطب والمتكلم للمستقبل للفرق
 اي ليحصل الفرق بين المتكلم والمخاطب الذين في المستقبل وبينهما في الماضي
 ولم يبق لان المتكلم والمخاطب الذين في المضارع ليس بقوي بالنسبة الى
 المتكلم والمخاطب الذين في الماضي لان المضارع فرع والمضارع اصل لا يقال
 ان قوله واستمر في مخاطبة المستقبل والمتكلم مكر لان قوله قبل دون المتكلم
 والمخاطب الذين في الماضي يدل على ان الضمير المرفوع المتصل يستمر في مخاطبة

في المخاطب والمتكلم الذين في المستقبل لانا نقول ذكر الشيء لا يدل على بقائه
 عداه وليس من شأنه مفهوم ومعلوم مما ذكره لكنه ذكره ثانيا للتصريح
 وانما قيد الاستمرار في المخاطب دون لان المخاطب سبقه اخفى صفة الاستمرار
 وقيل انما يستمر الضمير المرفوع المتصل في هذه المواضع دون غيرهما لوجوب
 الدليل وهو عدم الابرار اي عدم ظهور الفاعل في مثل ضرب في قولنا زيد
 ضرب فلان يد عليه اعترض بعض الناس بقوله يلزم من هذا الدليل
 المصادرة على المطر بيان الملازمة ظاهر على من تأمل فانه يمكن ان يقال
 بان المراد بالابرار في قوله عدم الابرار الظهور فيكون تقدير الكلام لوجوب الدليل
 وهو عدم ظهور الفاعل حاصلة ان الفعل لا يدل من فاعله وهو انما هو
 او مستمر فلما لم يكن له فاعل ظاهر علمنا ان فاعله مستتر فيثبت الاستمرار
 بالبدل والتقديم فيل ان فاعل هذا الدليل لو اقتصر على قوله وهو عدم
 الابرار لكان في صدقه في كل الامثلة الا انية اقول لكن هذه الحروف المعدودة
 في الامثلة لا تبيّن علامة لما استمر في هذه الامثلة وقريبة لفظية اغتشت
 عن ابرار ولذلك قال والى عاطفا على قوله عدم الابرار في مثل ضرب
 والى في مثل زيد يضرب والثاني في مثل ضرب والامر في مثل انا اضرب
 والبول في مثل نحن نضرب وهي حروف ليست باسماء اي ليست بضمائر
 لان فاعل هذه الافعال مستتر في قوله والى الصفة في مثل زيد يضرب
 وزيدان ضاربان معطوف على قوله والثاني اي الصفة دليل ان ضميرها جار
 مستتر لان في لفظها قريبة اغتشت عن الابرار كالضارب للمذكر المفرد



والضاربة للمؤنث والاضاريتين للأنثيين على هذا القيد في بعض
 في الصفة وعدم مناسبة المقام ظاهر لثلاثين ولا يجوز ان يكون
 ان يكون تاضربت بسكون التاضير كذا ضربت بالحركات الثلاث هذا
 ما وعد المصنف في أوائل هذا الفصل حيث في هذه التاضير بضمير
 لما يجيء لوجوه عدم حذفها بالفتحة الظاهر نحو ضربت هذا لانه لو كان
 ضمير الزم حذفه عند مجيء فاعله الظاهر فاللزم بط فالكلام من مثله
 لان بطلان الزم يستلزم بطلان الملزوم ولا يجوز ان يكون الف
 ضاربان ضمير لانه يتغير في حالة النصب والجر تقول جاءني ضارب
 ووايت ضاربت ومررت بضاربتين والضمير لا يتغير في حال من
 كالف يضر بان قلما يتغير فيها علمنا انه ليس بضمير بخلاف الف
 يضر بان فانه لا يتغير في حال واحدة من الاحوال اعلم ان الاستعانة على
 قسمين واجب وجائز فالواجب هو الذي لا يسند الفعل الا اليه
 وذلك في مثل ففعل وفعل وفعل وفعل وهي اربعة افعال امر
 الحاضر وفعل الماضي في المستقبل ومتكلم وحده ومتكلم مع الغير
 في المستقبل وهذه الافعال لا يسند الا اليها استكن فيها في انت وانا
 ونحن قلما كان الاستناد واجبا فيهن لدلالة الصيغة عليه اي على
 الضمير قال وفتح افعل زيد ونفعل زيد وافعل زيد ونفعل زيد
 بان يجيء فاعله من ظاهر او اما الجائز فهو الذي يسند اليه تارة
 والى غيره اخرى كالمؤنث في الغائب نحو زيد فعل والغائبة نحو



نحو هذ ضربت فان الفعل كما يسند اليه الى الظاهر نحو فعل زيد وضربت
 هذ ومن المنسكن فيها واخرى الى الظاهر في زيد ضارب وزيد ضارب غلام
 واعراب **فصل في المستقبل** ما متر في فصل الماضي فترغ من بيان
 الماضي اخذ ان يبين المضارع وهو ما يكون في اوله احدى الزوائد
 الاربع او ردة عليه بانه منقوض بنصر فانه صدق عليه هذا التعريف وليس
 بمضارع بل ماضى اجبت عنه بان المراد بقولنا ما يكون في اوله احدى
 الزوائد الاربع كان فعل ماضى زيد في اوله احدى الزوائد الاربع والنون في
 ليست بزيادة على نفس الكلمة بل من اصلها ولما قل ان يقول ان هذا
 التعريف ليس بما يقع له دخول ما ليس منه نحو زيد ويذكر لان التعريف
 عليه مع انه ليس بمضارع والجواب ان كل واحد منهما فعل مضارع
 في اصل الوضع ثم نقل عنه الى الاسمين فدخل كل واحد منهما في التعريف
 لان المراد من قولنا ما يكون في اوله احدى الزوائد الاربع باعتبار الوضع
 الاصل ونقول ان المراد من قولنا ما يكون في اوله احدى الزوائد الاربع
 بقصد المضادة وكل واحد منهما اسم فلا يقال هذا التعريف شامل بنحو
 الكرم وتكسرت وتباعد فان في اولها احدى الزوائد الاصل المضارعة و
 يقرب من هذا الجواب ما يقال باننا لانهم ان اوله احدى الزوائد الاربع
 لاننا نفي بالهمزة التي يكون للمتكلم وحده والنون التي يكون له مع غيره وكذا
 الباء والنا اذا انتفى هذه على صيغة خاطئة فاعلم انه كما يجيء
 الماضي على اربعة عشر وجها وهو في المستقبل ايضا يجيء على اربعة عشر

الاربع وليس بمضارع لان زيادة
 احد الزوائد صح

وجهاً نحو ضرب الى اخره يضربان يضربون يضرب يضربان يضربان يضربان
 يضربون يضربان يضربان يضربان يضربان يضربان يضربان يضربان
 اعتبار الفرق التقديري بين نشبة الفائبة ومفرداتها ونشبة الخط
 ومفرداتها كما اعتبرت في الماضي ويقال مستقبل لوجود معنى الاستقبال في معناه
 نحو يضرب فان معنى الاستقبال موجود في معناه اذ معنى يضرب ضرب مستقبلي
 الى موضع واقع في الزمان الاني فلهذا يجب ان يقال مستقبل
 وهو الفاعل اسم فاعل من استقبل كما يقال الماضى لكن المشرى مستقبل
 بفتح الباء اسم مفعول فكان الفاعل مستقبل على ايقاعه والفعل مستقبل
 وقيل لعل وجوه ان الزمان مستقبل فهو على اسم مفعول ويقال له مستقبل
 مضارع لان المضارعة في اللغة المنة فسمي لان من به مضارب
 في الحركات والكنات لان تضرب تضارب مضارب مضارب مضارب
 فوله والكنات يقتضيه ان يكون في مضارب مضارب مضارب مضارب مضارب
 عنه ان الالف واللام اذا دخلتا على الجمع بطلت عنه معنى الجمع كما اذا
 رجلان يقولان لا اشتري العبيد او لا اتزوج النكاح كمن يشتري او يزوج
 واحد ونكاح امرأة واحدة وفي وقوعه صفة للنكرة او يقال جاءني رجل
 يضرب كما يقال جاءني رجل مضارب وفي دخول لام الابداء نحو ان
 لقائم وليقوم وبتا به بالحسن في العموم والخصوص بمعنى ان الحسن
 رجل مثلاً لا يعنى في اتته ثم يختص بالعهدة الواحدة بعينه كما يختص
 يضرب بسوقه بال بين الاستقبال بعد ان يكون شاعراً بين الحار

1 مستقبل

الحال الاستقبال وانما ذكر سوف مثله او ان بين معرفة لانه يجيء
 الاستقبال نحو يجيء ولا طلب نحو استغفر اي طلب المغفرة والوجود ان نحو
 استغاث شيئاً اي وجدته جيداً وللغول نحو استغل الخمر خلا اي قلبته لا استغاث
 نحو استغثته اي اعتقدت انه كريم وللوقوف بعد كاف المؤن وبسته
 بين الكسكة نحو الكثر منكس فلا بد من ذكر ال بين معرفة تعريف
 عند لتعين بين الاستقبال وبينها بهم بالعين المشتركة في الاشتراك
 بين الحال والاستقبال يعني كما ان العين مشتركة بين المعاني المختلفة
 ثم يختص باحد المعاني بالقرينة كذلك المستقبل مشترك بين الزمانين
 ثم يختص لاحد الزمانين بدخول السين او سوف وبدخول اللام وانما
 وجدت على الماضي حرفي انهم لان الواجب ان يكون الزيادة حرفي
 العلم لان الزيادة مستندة للشقل وهي اخفاطروف بحركاتها مجرى
 وبدور السنة عليه بالكثر دوراها بنفسها او بايقاضها وهي حركات
 السكت وهذه اطروف اما حرفي علم او مقلوب من حرفي علم كالباء
 فانه مقلوب من الواو شبهة من هذه اطروف في الخفاء والغنة كالتنوين
 فوجب ان يكون الزائد من حرفي انهم حتى يصير مستقبل لان نوعين
 صيغة المستقبل بتقدير النقص اي نقصان عن الماضي الثلاث يصير
 اقل من القدر الصالح واما في غير الثلاث فالماضي ايضا بالزيادة
 وان لم يصرف اقل من القدر الصالح بالنقصان خلا على الماضي فاشكال عليه
 بانه لو كانت زيادة الحروف في اول المضارع دون اخره مع ان الاصل

تعين الواو له ثم قلبت الواو ^{تاء} تاء فاجتمع الواو اتي في و و جعل في العطف
يعني لو لم يقلب الواو تاء لم يكن اجتماع الالف في مثل كلمة واحدة وهو
مستكره بيان الملازمة ان تاء الفعل قد يقع واو واخو وجعل فلو زيد عليها
واو اخرى للمخاطب ودخلت عليها واو العاطفة لاجتماع الالف
المستكره جدا فلما ان ابقاءها بقلبها استكره ابدلوهها تاء لانها اكثر
ما تبدل من الواو كوتراث وبجاه اصلها وراث ووجه واحترنا
بقولنا في كلمة واحدة عن اجتماع الالف في كلمتين فانه غير مستكره
قوله تاء او و ونصر واو من ثم اي من اجل ان اجتماع الواو اتي
مكره وفي كلمة واحدة عندهم قبل الاول من كل كلمة لا يصلح لزيادة الواو
حتى لا يجتمع الواو اتي قوله الاول مبتداء وقوله لا يصلح لزيادة الواو
خبره وقوله من كل كلمة متعلق بقوله الاول اي لا تزد في اول كل كلمة
واو لئلا يجتمع الواو اتي فان قبل هذا الدليل مستقيم في الكلمة التي كان
في اولها واو فلا يستقيم خبره حتى يزداد الواو فيها لان تاء العلم
المقتضية لعدم صحة زيادة الواو في الاول من تلك الكلمة فالجواب
ان لا يصلح زيادتها في تلك الكلمة ايضا وان فقد العلم جمل على الكلمة
التي في اولها واو قبل الوجه المعقول في عدم زيادة الواو لانه هو انه
لو زيدت الواو واو لا يقتضيه انضمامها وانك ها نقب ههزة نحو
اجوه وانشاج وبتقدير الفتح يضم في التصغير فتقلب ههزة ايضا
نحو اجيب في وجيب في تصغير وجه على ان المفتوحة قد تقلب ههزة

علموا

ثم واما في الكلمة التي لا يكون في اولها واو صح

عدم زيادة الواو اوله هو انه بيان

ههزة كاصدواناة في صد و وناة وعرضهم في الزيادة نفسا فله الزائد
اذ لو كان الغرض غيره وهو المقصوب له لزاوده فلو زيدت الواو اوله
وهو لا يبقى على حالها بل يتم نقص الغرض فرض زيادتها اوله من
اجل ان اجتماع الواو اتي في كلمة واحدة مكره قال حكيم ان واو ورتل اصله
عطف على قوله الاول من كل كلمة فلا بد من السؤال بان قولك لا يصلح لزيادة الواو في اوله
الواو من كل كلمة منقوض بوزن تال وان واوه زائد مع انه في اوله
كلمة لانه لاسم ان واوه زائدة بل اصل الورد تال بلدة وقيل اشد زيدا وقع
في ورتل اتي في شدة وقيل هو نفع من الجسوان نفعاد الاستدعيث
الي الفائب المذكور سواء كان مفردا او متعجم او مجموعا وجمع الالف
الفائبة لان الياء مخبره من وسط اللفظ والفائب هو الذي في وسط الكلام
بين المتكلم والمخاطب فتناسب ان يعطى الوسط الوسط واعترض عليه
بان لا يستعمل في الله تعالى كما في قوله تعالى يفعل الله ما يشاء ويحكم ما يريد
وكسب الفائب ولا يندكر تعالى عن ذلك فالاولى ان يقال وعينت الياء
لما عدى ما ذكرنا واجيب بان المراد به اللفظ فاذا قلت الله يخلق لفظ
مذكر غائب لانه ليس متكلم ولا مخاطب فيكون الياء مطلقا فاندفع بذلك
ما قاله ان رجح في قوله وعينت الياء للفائب يضرب وعينت النون
للمتكلم اذا كان معه غيره لتعينها بذلك في ضربنا اي كما عينت
النون في متكلم الماضي عينت ايضا في المضارع لان المضارع فرع
الماضي وما خوذ منه وقيل زيدت النون في المتكلم مع الغير لانه لم يبق

فلا اوله

ليس

من حروف العلة التي يليق بالزيادة لكثرة دورانها كما استثنى صاحب
 للزيادة فوجدوا اقرب الحروف اليها النون وهو اي كنون وتذكير
 الضمير باعتبار الخبر وهو قريب من حروف العلة في خروجها اي النون
 عن هو الخجش وفي الصحيح الخجشوم اقصى الانف اي عنت للزيادة
 النون لانها اقرب الحروف تشبيها من المد واللين لكونها غنية
 في الخجشوم كما ان حروف المد واللين مدة في الخلق ومنهم من قال انما عنت
 النون للمتكلم مع الغير ليوافق نحو وقد يستعمل النون للمتكلم الواحد
 للنوعين فقولنا نحن نقص وما نرسل المرسلين وفتحت هذه
 الحروف اي حروف المضارعة سواء كان ثلاثيا او خماسيا او سداسيا
 الخفيفة اي الخفة بالفتحة الا في الرباعي اي ما كان على اربعة احرص مطلقا
 اما كان اربعة احرص اصول وهو فاعل وفعل وفاعل لان هذه ^{الاربعة}
 رباعية في الصور وان كان بعضه مزيدا للثلاث والرباعي فرع للثلاث
 بوجهين اما الاول فمن حيث انه الثلاث قبل الرباعي واما الثاني
 فمن حيث ان وجود الرباعي يقتضي وجود الثلاث لان وجوده ^{وجود الثلاث}
 غير متصور حتى يتصور وجود الثلاث ليس بمقتضى وجوده والدليل
 الثاني ناظر الى المزيد الثلاث والضم ايضا فرع الفتح لان الضم قيل
 والفتح خفيف والضم ثقل ففرع الخفيف فثقل الضم له اعطى الفرع
 الفرع وقيل انما عنت حروف المضارعة في الرباعي لقلة استعمالها
 واعترض عليه بان يقول لو كان ضم حروف المضارعة في الرباعي

وجود الثلاث

في الرباعي لقلة استعماله لولا ان يضم في الخماس والسادس لان استعمالها اقل من الرباعي
 فاذا ضم في الرباعي ضمها فيها يكون بالطريق الاولى فاجاب عنه بقوله ويفتح
 ما وراءهن يعني الخماس والسادس لكثرة حروفهن بالنسبة الى حروف الرباعي
 فلو ضموا حروف المضارعة فيها لآدى الى الجمع بين الثقيلين فاعطوها فيها
 ما هو اخف حركات وهو الفتح ونفعاً للثقل لان ثمة من كثرة الحروف واعترض
 عليه بان يقول انك قلت ويفتح ما وراءهن ويهريق لبس رباعي بل
 خماسي مع ان حروف المضارعة مضمومة فيه فاجاب بقوله اما يهريق
 فاصلة يهريق وهو من الرباعي لانه من اراق ياريق وهو رباعي احماس
 فزيدت اليها على خلاف القياس فصاحبنا بعد زيادة اليها في الصحيح
 هراق الما يهريق يفتح الفاء هراق اي صبه واصلة اراق يهريق
 اصلة ياريق فذوت الهمزة لاستيفاء الهمزة من الهمزة في المتكلم وبعد
 الابدال هاء ذال ذلك ولغة اخرى هراق الما يهريق على الفعل بفعل
 قال سيبويه قدما بدلوا من الهمزة الياء ثم التزم فصارت كانهما من
 نفس حرف ثم ادخلت الالف بعد الياء ولغة ثالثة اهراق يهريق
 اهريق يافا الى هذا كلامه وفي شرح الق في اصل اهراق اراق فزيد اليها
 واذا عرفت ذلك فاعلم ان من الكتاب لا يستقيم الا على اللفظة الثالثة
 لانه قال فزيدت اليها على خلاف القياس ويكره حروف المضارعة في بعض
 اللفظ اذا كان ماضية متكسرة العين نحو علم او علموا او علموا استغفر وانما لم
 حروف المضارعة لان المضارعة لما كانت فرعاً على الماضي في الماضي كالعين

في الخماس والسادس

لان هرق اصله ارق ثم
 ابدلت الهمزة هاء ثم
 ادخلت عليها الالف
 مش 44

نحو بيان

او الهرة مكيه او كسهم والمضارعة حتى تبدل على كسر الماضي ويجوز
 الفرع على سنن الاصل نحو يعلم وتعلم واعلم وتعلم هذه امثلة
 للمضارع الذي كان ماضيه مكيه والعين ويستعمل وتعلم وتعلم
 ويستعمل هذه امثلة للمضارع الذي كان ماضيه مكيه والهمزة نكارة
 فيه لفتوته على الترتيب واحضر بقوله اذا كان ماضيه مكيه
 العين او مكيه العين الهمزة عن المضارع الذي لا يكون ماضيه مكيه
 العين او مكيه الهمزة كضرب واكرم فان حروف المضارعة لا يكتفي
 في هذا المضارع اتفاقا وفي بعض النسخ لا يكتفي بالتفعل اكم على الياء
 وهي تنفع الشهوة واعتراض عليه بان يقال لم كانت حروف المضارعة
 متعينة للدلالة على كمال الماضي دون غيرهما من الحروف الاصلية فاجاب
 بقوله وعينت حروف المضارعة للدلالة على كمال الماضي اي على كمال الماضي
 وكهزة الماضي وهذا اولي مما في بعض النسخ وهو للدلالة على كماله
 في الماضي لانه لم يكره فيه كسر الهمزة لانها زائدة اي حروف المضارعة
 زائدة وانصرف في الزائدة اولي من النقص في غيره وقبل لا يجوز غير حروف
 المضارعة ان يكون دالة على كمال الماضي لانه يلزم بكسر النفا وهي ساكنة
 نوال الحركات وهو مفوض في كلامهم وبكسر العين يلزم الاتساق بين
 يفعل ويفعل العين ويفعل بك العين وبك اللام يلزم ابطال الاعراب
 اى اعراب المضارع فلما لم يكن كسر غير حروف المضارعة تعين كسرها
 للدلالة على كمال الماضي وتخذ في الثانية الثانية عند سيبويه وعند الكوفيين
 المحذوفة

المحذوفة هي الاولى في مثل تنقلد وتنبعد وتنبخر وهي تفعل وتفاعل
 وتفعل الاجتماع لغير من من جنس واحد وعدم امكان الادغام لانه لو
 ادغمت التاء الاولى في الثانية فلا يتبع من اسكان الاولى وادغم في الثانية
 واجتنب همزة الوصل لتعذر الابداء بان كن وهمزة الوصل انما دخل
 على الماضي والامر ولا تدخل على المضارع لانه من باب ما لم يفاعل فكما لا تدخل
 في اسم الفاعل كذلك لا تدخل على المضارع فاذا لم يجرى الادغام لما ذكرنا فنعين
 اثبات نواحيها وهو الاصل كما وقع في التنزيل تنزل المدركه او اثبت
 احدهما وحذف الاخرى وانما عينت التاء الثانية للحذف عند سيبويه
 واختاره المصنف مذهب لان الاول علامة للمضارع والعلامة لا تحذف ولا اله
 النقل انما نشأ منها فهي مشددة على بالحذف واحتج الكوفيون على ان
 المحذوفة هي الاولى دون الثانية بانها زائدة فهي اولي بالحذف وكانت
 الفاء في الفعل المضارع كالضاد في ضرب فزارا عن نوال الحركات في كلمة
 واحدة وهي مفوض في كلامهم في تشعير في نفسه سؤالا بان يقول ان الفاء
 عن نوال الحركات بحصول اسكان الآخر ايضا فلم اسكن لفاء فاجاب
 بقوله وعينت الفاء للاسكان لان نوال الحركات يلزم من الياء واسكانها
 لا يمكن لتعذر الابداء بان كن فاسكان الطرف الذي هو قريب منه يكون
 اولي لان الصيغة مؤنثة ومن ثمة عينت في ضربين للاسكان لانه قريب
 من النون الذي يلزم منه نوال الحركات وانما سوى بين المخاطبة الغائبة
 حيث تقول فيها تضرب وتضرب الاستواء في التاء لان في كسر اول كون

الباء

في المستقبل

في الماضي الذي هو اصل المضارع تكونت بآسكان ان الفاعلية ونقصت
 بفتح في الخطاب فاورد عليه بان يقال لم يفتح قوا في المضارع كما فقهوا
 في الماضي بآسكان ان ونحوه فاجاب بقوله ولكن لا تسكن الثاني في
 المستقبل ضرورة الابد على تقدير الاسكان ولا يفتح ايضا بينهما
 بان يضم حتى لا يلتبس بالجهول في مثل تمدح فان الثاني تمدح لو ضم في الفاعلية
 للمخاطب لم يعلم انه معلوم الفاعلية او مجهول الخطاب ولا يفتح
 ايضا بينهما بان تكتب حتى لا يلتبس بغيره فاعلم بك الشافان التاء
 توكيد في الفاعلية للفرق بينهما وبين المخاطب لم يعلم انه غائبة
 او مخاطب على لغة فاعلم فان قيل يلزم التباس المذكورين بالخطاب
 والفاعلية ايضا بالفتح في الاضمار بالالتباس على تقدير الفتح
 اولي لان في الفتح موافقة بينهما وبين احوالهما فان فتح حرف المضارعة
 في امثلة الثلاثة مطروحة مع خض الفتح وازنكاب التباس في الحرف
 الخفيف اولي من ارتكاب التباس في الثقيل وقيل ان بينهما ما يغير
 وتقديرها وهو معتبر عندهم من حيث ان تاء الخطاب اصلها بالواو والياء
 ويختلف تاء الفاعلية لانها باقية على حالها كقول الواحد وجميع فان الضم
 في الاول اصلية كضم برز وفي الثاني عارضة كضم سقف لانه جمع
 فلا بد من تغيره وفي نظر الفرق التقديرى موجودا اذا ضم او كسر
 على ما ذكرتم اعلم ان نون آخر المضارع في التثنية واجمع مثل تون
 يفعلان ويفعلون عوض عن الحركة في يفعل لانه لا وجب ان يكون

للفرق بين الفاعلية

اذ

تغير تاسان

ان يكون المضارع معربا في جميع الاحوال وجب ان يعرب في حاله بفتح
 التثنية والجمع ايضا واو في آخر المستقبل نون علامة للرفع لان آخر
 الفعل ضاربا فصار الضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة فيمتنع ان يكون محذورا
 للاعراب لان الاعراب لا يكون الا في الآخر ويمكن ايضا ان يجعل الضمير
 حروف الاعراب لانها في الحقيقة ليست من نفس الفعل فليزمن زياد حرف
 يثبت من با حركه ووجدوا اولي الحروف بذلك حرف المد واللين كقوله
 ودان في الكلام ولم يمكن زيادتها ههنا لما كان الضمير فزادوا حرفا
 شبيهها بها وهو النون واقتضوا بها حال الرفع لانه اول الاعراب
 فاشاءوا به ثم حذفوا في حال الجزم حذف حركه التي هي عوض عنها وحمل
 النصب على الجزم دون الرفع لان الجزم في الفعل بمنزلة الجزم في الاسم وحملوا
 في الاسم النصب على الجزم دون الرفع لان النون بضمير مبتدأ من قولهم
 واو في آخر المستقبل نون علامة للرفع وهي علامة للتثنية لانه
 الرفع والذي يدل على انه باليت بعلامة للرفع انها لا تنقطع في
 حال النصب والجزم كما في فعلان النون في ليست بعلامة للرفع
 بل ضمير جماع الموث الفاعلية لان الماضي مبني فلا يكون نون للرفع ومن
 اي من اجل ان النون في بضمير ليست بعلامة للرفع بل علامة
 التثنية يقال بضمير بالياء بنقطتين من تحت لابل التاء
 حتى لا يجمع علامتا تانيت والياء المنقوطة بنقطتين من تحت

في نظري بين ضربين ضربا فاعلا خلافا للاختلاف كما مر في المضمرات فاذا كان الياء
 ضربا فاعلا صار آخر الفعل وسط الكلمة بسببه فلا يكون تحتها لاء
 فلزم من حرف ينوب عن الهمزة فوضعوا النون فيكون نون
 اعراب لا علامة التانيث ولذلك يقال بالثاء المنقوطة بنقطتين
 من فوق في هذه المناسبة ذكره المصنف هنا ثانيا واذا ادخل لم يجز
 على المستقبل ينقل معناه اي معنى المستقبل الى الماضي المنفي مثلا ان
 قلت لم يضرب معناه لم يقع الضرب في الزمان الماضي وان كان لفظ
 لفظ المضارع لكن معناه ماضى منفي لانه في كل كلمة انطوى في الاضحية
 بالاضحية فكما ان كلمة ان اذا دخل على ينقل الى معنى المستقبل مثلا ان
 دخلت الدار فانت طالوع معناه ان تدخل الدار كذلك مثا
 ينقل قبل انما ضم المصنف هذا الفصل بلم لان معناه القدم والثبات
 اذا انتهى يكون معدوما ويمكن ان يقال في بيان المناسبة انه ذكر
 في آخر الفصل تحت النفل شارة الى انه ينقل الى آخر ولا يتم كلامه
 بهذا الفصل **فصل** في الامر والنهي لما فرغ من المستقبل شرع
 في الامر وانما آخر الامر على المضارع لانه مأخوذ منه وقدم الامر الغائب
 على الحاضر لما ان صيغة المضارع باقية فيه ولان الغائب قدم في
 المضارع على المخاطب كذلك قدم الغائب في الامر على المخاطب
 عرف ذلك فاعلم ان المصنف اراد ذكر تعريف الامر فالواجب عليه
 اولاً ان يذكر اجنسي ثم الفصل ولذلك قال في تعريف الامر صيغة

في الامر الغائب والمخاطب
 في الامر الغائب والمخاطب
 في الامر الغائب والمخاطب

صيغة فاعلا اجنسي شاملة على المقصود وغيره وقوله يطلب بها الفعل
 فصل يخرج الصيغة التي لا يطلب بها الفعل كالفعل الماضي والمضارع
 والنهي وانما قال عن الفاعل ولم يقل عن التعريف لان الامر قد يكون
 على اسمي الامر كالنهي اقول هذا التعريف ليس بجامع لان الامر قد يكون
 مبتدأ للمجهول كقولك يضربني سفيان يكون التعريف جامعاً ومائناً
 فالاولى ان يشرح قوله عن الفاعل ويقول الامر صيغة يطلب بها الفعل
 ثم يحذف بان يقال صيغة دالة على معنى الطلب مفعلة بالزمان الاتي ويمكن
 ان يجاب عنه بان الامر من باب المجهول نادر الوجود وهذا الحد بالنظر
 الى الاكثر الى هذا الكلام اقول ينبغي ان لا يخرج من التعريف من امر والمعرف
 وان كان نادراً الوجود بل يمكن ان يجاب عنه بان يقال كمنه ان
 في امر الغائب مبتدأ للمجهول لا يطلب الفعل من الفاعل بل يطلب منه ايضاً
 فاذا قامت ليضرب عمو ومعناه ليضرب زيد عمو واغاية ما في الباب
 لم يذكر الفاعل التعيين والامر آخر وقيل عليه لم اشتق الامر من المضارع
 دون الماضى قال في جوابه وهو مشتق اي مأخوذ من معنى الاشتقاق النفي
 من المضارع فلا بد عليه ما قيل ان قول المصنف في صدر الكتاب واشتقاق
 شعبة اشياء من المصدر يدل على ان الامر مشتق منه وقوله هنا
 وهو مشتق من المضارع يدل على ان الامر ليس مشتق من المصدر
 تنافي في محض فلا احتياج الى الجواب بقوله ان فيه مذهبين الاول ان
 مشتق من المصدر والثاني ان مشتق من المضارع فانه يقول ثم

حول المصنف

في تعريف الامر

في الامر

٢٩
 عن الفاعل
 عن المخاطب

الى المذهب الاول وان رجعوا الى المذهب الثاني هذا كلهم في السوا
والجواب وبعد هذا محلي نظر اقول يمكن ان يجب عنه بان الامر لما كان
مشتقا من المضارع فالضارع مشتق من المصدر كان الامر مشتقا
من المصدر ايضا لان المشتق من المشتق هو الشيء مشتق من ذلك الشيء
لكن نسبة بينهما في الاستقبالية اي من حيث انهما يفيدان معنى الاستقبال
اما المضارع فخطي هو واما الامر فلان الانك انما يؤمر بحال لم يفعل لم يفعل
في المستقبل او تفعل ان الامر لا يجوز ان يؤخذ من الماضي لانه يؤتى
الى تحصيل الحاصل والى تكليف ما لا يطاق لانه اجاز الموجود في لم يبق
الا المضارع في اخذ الامر من الامور وان الى بيان كيفية اخذ الامر الغائب
من المضارع فقال زيدت الامر في الامر الغائب وجزم آخره فقول
في نصيب اذا اخذت منه امر غائبا لم يضر وانما زيدت الامر من بين
الحروف لانها هي الامور من وسط الخارج والغائب بين المتكلم والمخاطب فغائب
له اولان من وسط الخارج وضرب الامور او سطرها وذلك زيدت فيه وايضا
اي مثل كونها من وسط الخارج كذلك هي من حروف الزوائد ولما ذكر حروف
الزوائد احتاج الى بيان حروف الزوائد فقال وهي التي يستعملها قولان
وهو ابو عثمان المازني هو هو بيت اي احببت السماء جميع السموات
والمراد بها النساء السما فاذ كان حب السماء عارضة فثبتت السماء
وقد كانت قد ما اى في الزمان القديم فقدم بفتح الدال مصدر من قدم بضم
الدال بفتح قد ما فجعل من القديم يكون الدال اسما من اسماء الزمان

لا يحتاج

الامر

الزمان كذا في النسخ صحح هو بيت السماء والمضارع ان في جملة ما
عن ضمير المفعول في شيتني ولذا يظن ان حروف الزوائد
ما في جملة البيت قال حروف هو بيت السماء قيل عليه لم كلام
فيه ولم يفتح مع انه من حروف الهمجا ومن حروف النواوذة على حجا
واحد ان يفتح فاجاب بقوله وكسرت لانها ما شابهة في الصوق
بلام الجارة لان الجزم في الافعال بمنزلة الجزم في الاسماء فكما ان لام الجزم
في الاسماء اذا دخل على مظهر يكسر كذلك لام الامر لا انرا ان لام الامر
لا يدخل على المضروب ان يعود بقول لم كسرت لام الجزم اذا دخلت على المضروب
وقد فتح اذا دخلت على المضروب جواب عنه انه انما كسرت في الاول
فما بينت وبين لام التأكيد لقولنا ان هذا لم زيد ولم يفعل الامر بالعكس
لان في لام الجزم رعاية بجانب عملها وفتحت في الثانية اعتناء بالاصل
واكسرت اى لام الامر بالواو وانما الفاعل طفتين كقولك ضربت
لانهم شبهوا بولي وفي من بالفتح وكبد وكوهها مما عني مكروفا
مفتوح فيسكنوا اللام هنا كما كانوا قد سكنوا العين ثم ولد ذلك فكار
كما اسكنت الحاء في فتح وكبد يسكن العين ونظيرة مما عني مضومة
بالواو وهو يسكن الرها فالرهاب كس اذا دخل عليه والواو وفاء
تشبيهة بقصد بضم اضف فكلما يسكن العين في عضة حيث قالوا
عقد يسكن العين كذلك يسكن الرها المضومة وهو لما بين المصنوعة
اللام وبين احكامها ايضا فقبل لم يفتي ان يرا من حروف العلة

ن كسرت

مقام الالام في امر الغائب لان دورا في كلامهم كثيرا فاجاب بقوله ولم يرد
من حروف العلة مقام الالام حتى لا يجتمع حرفا على اولها الالام الغائب
وثانيتها المضارعة واجتماعها مقبل فلم يرد الميز منها فلما فرغ
من بيان اخذ الامر الغائب من المضارعة اراد ان يبين كيفية اخذ
امر الحاضر من المضارعة وحذف حرف الاستقبال وسكن آخره كما يجيء
واضاف حذف منه حرف المضارعة في المخاطب المعلوم وذلك امر الغائب
للمفارقة بين الامر الغائب وبينه للمخاطب وانما قيدنا المخاطب
بالمعلوم لان حكم المخاطب مجهول كذلك استقف عليه الان في بعض
الفرق بين امر المخاطب المضارعة والمخاطب مثل الوقت فخص في امر المخاطب
لم انما امر او مضارعة في طيب ووجه هذه النسبة قوة والاول كان
ضعيفا الا انه موافق لقوله وانما عين الحذف في المخاطب ولم يبق الامر
كثيرة يعني عين الحذف في المخاطب لكثرة استعماله وكثرة الاستعمال مستندة
للتخفيف وليس في امر الغائب كثرة الاستعمال بالنسبة اليه حتى يذف
حرف المضارعة منه ومن ثم ان من اجل ان حذف حرف المضارعة في
في امر المخاطب المعلوم لكثرة استعماله لا يذف مع الالام في مجهول امر المخاطب
تكون تصرف لقله استعماله كما مجهول بالنسبة الى المعلوم واوجب
الهمزة اي اذ خلت همزة بعد حذف حرف المضارعة اذا كان ما بعد
اي ما بعد حرف المضارعة ساكن لا افتتح اي لو لم يجلب الهمزة
يلزم الابتداء بالساكن وهو منعذ وانما اذا كان ما بعد حرف المضارعة

المضارعة منه كما لا يجلب همزة الوصل لعدم تعذر الابتداء بخرج
من مخرج وقابل من تقابل ونحو ذلك وما قبل قوله وكسرت الهمزة
بذل على انه تم راو وها ساكنة ثم كسرت فتح يلزم ما قرئ منه وهو الابتداء
بالساكن ليس بشيء لان حروف الارجاس كسرت فلما راو وها حركوها
بالكسرة لا يلائم الالام ابتداء بالساكن فلا يلزم ما قرئ منه وانما يلزم
لو لم يجزى بالكسرة واعلم ان عين المضارع لا يجزى اما ان يكون مكسورا
او مفتوحا او مضموما فان كان مكسورا او مفتوحا تكتب همزة امر المخاطب
وهو همزة الوصل لان الكسرة اصل لانها في الاصل ساكنة والاصل
في تحريك ان كسرت الكسرة وقبلها كسرت في مكسور العين والمفتوح
العين اما في الاول فلا تباع حركة الهمزة العين او لانها لو لم تكتب
فلا يجزى اما ان يفتح او يضم لا سبيل الا في الاول لانها لو فتحت لا تبسبب الامر
بمعلوم المتكلم وحذف المضارعة ضرب عنده فلما لم يمكن الفتح والضم
تعين بالكسرة اما في الفتوح العين فلا تفتح لوقفت لا تبسبب الا في
نحو اعلم عند الوقف ولو ضمت يلزم النقل بالضم والنسبة بين الامر
وبين مجهول المتكلم وحذف المضارعة هذا اذا كان العين مكسورا او
مفتوحا اما اذا كان مضموما كالامر من يكتب فالهمزة مضمومة مع
ان الاصل في همزة الوصل الكسرة لانها لو لم يضم فلا يجزى ان يفتح او يضم
لا سبيل الى شيء منها اما الاول فلا تفتح لوقفت لا تبسبب بمعلوم المتكلم
وحذف المضارعة كتب عند الوقف اما في الثاني فلما كان ولم يترك

ساكنة صح

في همزة الوصل صح

العين

علم ساه

فما علم بالتخفيف فان قيل
لا يحصل التباس بينهما لو
حذفت الهمزة في الخط

ابن قتيبة في الخط ان يعلم بالاعجاز وهو مجمع المعجم وهو ما عرض على الحرف
من نقط وصرح وتشد يد هذا هو المفهوم من التصحيح اي يعلم بالتشديد
امر من علم بالتشديد وبغير التشديد انه امر من علم بالتخفيف قلنا
الاعجاز ينكر كثيرا في يحصل الالتباس ومن غم في من اجل ان الاعجاز
ينكر كثيرا فقرأوا اي الصفتون بين عمر وعمر بالواو يعني كتب واو في
عمر وفتح العين وكون الميم ولم يكتب في عمر بضم العين وفتح الميم فقرأت
وان لم يحصل التباس بالاعجاز لانه ينكر كثيرا وانما لم يفعل الامر بالعكس
علم اخف من علم لان العين في عمر مفتوح والميم ساكن وفي عمر العين
مضموم والميم مفتوح فلما كان عمر واخف من عمر كان الواو منسبا له
فلما كتبوا الواو فيه دون عمر في الصحاح قال سقط الواو وعمر
في النصب لان الالف لان الالف تكلفها ويجمع عمر على عمرو ومن جمعه
على عمرو يعرف ان في هذه وهو عمر واو للفرق بينه وبين عمر فيل
انتم قلتم ان الهمزة الوصل لا تحذف في الخط فام حذفت الهمزة في النظم مع
انهمزة وصل فاجاب بقوله وحذفت الهمزة في الخط ان كانت للوصل
في النظم لكثرة استعماله وهي مستعينة للتخفيف والدليل ان حذفت همزة
الوصل في الخط لكثرة استعماله هو انه لا تحذف في اقرا باسم بكسرة لانه
وانما ينجز آخره اي آخر الامر وفي بعض النسخ اسكن والاول اجد راء
الجزء يستعمل في المعربات والكون في المبني فالامر الغائب معرب
في الغائب باللام وهو متعلق بيجزم اجماعا من البصريين والكوفيين

كونه

والكوفيين لان اللام من جهة بكلمة ان لم يزل يقرأ طلاقا فيها
حرقا واسما وكذلك علم فصار كلمة ان طلق النفل فكما ان من كلمة ان ط
ان اذا دخل على الماضي نقب الى معنى الاستقبال نحو ان ضربت ضربت
ولو اذا دخل على المضارع نقب الى معنى الماضي نحو قولك لو يطيعكم فني
من الامر لعنتم فلهذا الامر والشيء تنقل معنى الفعل من كونه اخباريا
الى ان شيئا فلما كان اللام من جهة بكلمة ان ط فكلما بشرط جزم المضارع
كذلك الامر وما من كونه اخباريا الى كونه مشكوكا به ليس بجيد لا يخفى
واعلم انه لا اختلاف بين البصريين والكوفيين في امر الغائب في ان
معرب ام مبني فذهب الكوفيون الى انه معرب ولذلك قالوا وكذلك
معرب عند الكوفيين وسندوا بوجوه من الاول هو لان اصل امر ليس
عندهم واصل اذهب انصر لذهب وتنص من ثمة اي من اصل ان
اصل امر ينصرف في النبي عليه السلام فبذلك قلتم صوابا وما نقل
عن عمر فلتصهروا صنفوكم الا انهم اشتقوا انما شجر والمضارع باللام
فحذفت اللام لكثرة استعماله ثم حذفت علامة الاستقبال للفرق بينه وبين
وبين المضارع الخاطب في الماضي والزال والنون في هذه الامثلة المذكورة
كل واحد منها ساكن فاجتلبت همزة الوصل لتفرد الابتداء بال
ووضعت موضع علامة الاستقبال واعطى الهمزة لايقال ينبغي ان
يقال بالوجوب التطابق بين الضمير والمرجع اليه لانا نقول ذكر الضمير
باعين انما افادوا عن انهم مذكروا قبل ان يكونوا بان على ضربين

احدهما ما لا يستعمل من كسبه فان تذكر لم يستعمل اذا لم يقال شبره
 وثانيهما ما يستعمل من كسبه فان تذكرها مستعمل اذا لم يقال في المذكور
 قائم وجوب النظم في النظم لان في النظم كذا في شرح البند
 وما نحن بصدد من القسم الثاني فلا بد ان الشكل فاعطى للمضارع الاعراب
 وهو انما علمه الاستقبال لانها هزة وضعت موضعها فلما كان الاعراب
 انما ظهر في علامة المستقبل وجب ان يظهر في نائب مناب حرف الاستقبال
 وهو الخاء ايضا ذلك لان الاعراب فاعراب الامر لذلك كما اعطى
 لفادى عمل رب وهو اجر في الشو وهو فمثل ذلك اي رب مثلك فوضعت
 الفاء موضعها اوليا بترها من باب رب سميت فاء رب قوله جلي
 عطف بيان لكاف الخطاب في مثلك قد طرقت اي اتيت باليد وضعت
 مجرور على انه معطوف على جلي انبت ليد ايضا ذات رضيع مثلك
 فانه يشبهها اي اشغلته عن صبيته ذي عمام جمع تميم وهي التعويد
 الذي تعلق في عني الصبي دفعا عنه اصابة العين وقوله نحو صفة
 ذي اي صبيته قد وضع عليه قولك املا والمعنى رب امرأة جدي قد اتيت بها
 ليد ورب امرأة ذات رضيع قد اتيت باليد ايضا فاشغلته عن ولده
 الذي عليه التعويد وقد مضى عليه قول فلم تلتفت الي ما في بطنها ولا
 الى ولدها المحبوب عندها بل التفت الي فانت مثل من فكيف
 لا تلتفت الي واما ثانيا لان الامر ضد التري وهو معرب فحمل الامر
 عليه حمل النقيض على النقيض وعند البصريين الامر الحاضر مبني

حرف ثان

مبني لوجهين ايضا الاول هو ان الاصل في الافعال البناء وانما امر المضارع
 لما به بين وبين الاسم الفاعل ولم يبق لك بهت بين وبين الامر كحذف
 حرف المضارعة وهو على الاعراب في الفعل ومن ثمة اي من اجل وجوب
 المضارعة قبل فلتنقروا والتصقوا معرب بالجمع من البصريين الكوفيين
 لوجود على الاعراب وهي حرف المضارعة وحرف المضارعة التي هي على
 الاعراب مشتقة في محل الشروع وهو الامر الحاضر فيكون الاعراب مشتقة
 وهو المطلوب لان انتفا العلة بوجوب انتفا المعلول واما ثانيا فلما اجتمعت
 على ان تزال وترى مبنيان لقيام مقام امر الحاضر وهو انزل واترك
 ولولم يكن مبني لما يكون من باب منابه مبني وللبصريين ان يجيبوا
 عما استدل به الكوفيون على ان امر الحاضر معرب اما عن الاول فذلك انك
 القرأة شاذة لا اعتد ادبها اولانه لو كان حذف اللام لكثرة الاستعمال ينبغي
 ان يترك باللام فيما لم يبلغ مبلغ كثره الاستعمال مع انها حذفت من نحو
 اخر نجم واعلوط واقنعس لا يري انهم حذفوا النون في لم يكن لكثرة
 الاستعمال فقبل لم بك ولم يحذف في لم يصبر لقله الاستعمال ويمكن
 ان يدفع في جواب البصريين باننا لانهم ان قرأة ان لا اعتد ادبها
 في مثل هذه المواضع وهو انهم لم يتركوا في امر معرب غاية ما في الباب انه
 من اضبا والآحاد واضبا والآحاد يستشهد به وان لم يعتقد في جواز
 الصلوة به كقرأة المشهورة وبما فهم حذفوا اللام لكثرة الاستعمال فلما
 كثر استعمال حذفوا اللام ايضا فيما لم يكن استعماله اطراد الكسب واعتب

النون ص

كس النون الثقيلة بعد الف الزائدة من كسها بعد الف الثانية حتى لو كان
عنده لثوهم التكرار وأما حذف النون التي بدل على الرفع في مثل هل يضرب
وهو لا مثله بحرف تفعلا وتفعلا وتفعلا وتفعلا وتفعلا
وتفعلا لأن ما قبل النون الثقيلة يصير مبتدأ بسببها وكل واحد
من نوني التنوين لا يجمع نون على الأعراب فاجمع بينهما ما فتح لا متناع
الجمع بين الأعراب والبناء وإنما عيّن النون الدال على الأعراب بالحذف
ولم يحذف نون التأكيد لأن الأصل في الأفعال البناء والفعل المضارع إنما يكون
معربا بسبب ما به من الاسم كما مر ونون التأكيد من مصارع الأفعال فلما
دخل على الفعل المضارع ما هو من مصارع الأفعال ضعفت مشابرة
الاسم في جوع إلى البناء الذي هو الأصل لأن نون التأكيد لو حذفنا
هنا لم يبق للزيادة فائدة وهو التأكيد وإنما دخل الف الفاصلة بين
نون جمع المؤنث ونون التأكيد في مثل يضربان باسوة بادخال
الالف فإذ أعين اجتماع النونات أقبلها نون جماعة التثنية ولما فيها
وثالثها النون الثقيلة لأن لم يكن حذف النون كما حذف النون من
غيرها لأنها ضمير للأعراب والضمير لا يتغير ولا يمكن حذف نون التأكيد
لأنه لم يبق التأكيد الذي هو المقصود فلا بد من الزيادة اعلم أن كل
موضع يدخل فيه النون الثقيلة تدخل فيه الخفيفة وكذلك قال حكيم الخفيف
من جميع الوجوه مثل حكم الثقيلة إلا أن لا يدخل بعد الألف في فعل
الاثنتين وجماعة التثنية فإن الثقيلة تدخل فيها دون الخفيفة فلا

فلا يقال أذهبان وأذهبان إذا لودخل فيهما الخفيفة يلزم أحد
المحذوران وهو أن تحرك النون الخفيفة أو أنبانها على الكون لا يسل
إلى الأول لأن وضع النون الخفيفة على الكون فتحركها خروج عن الوضع الأصلي
ولا إلا أن لا اجتماع ال كنين في غير حذره وهو غير جائز ولا يمكن حذف
أحدهما إنما ال كين الأول في المتن فلا حذف يؤدي إلى اللبس لو حذف
الألف لم يعلم أن الفعل مفرد أم ثنائية إنما ال كين الأول في الجمع لو حذف
يلزم اجتماع النونات وأما الساكنة الثانية في المتن والجمع وهو
التأكيد فلما مر من أنه لو حذف لما بقي الحاقه فائدة وإنما قال لا اجتماع
أن كنين في غير حذره لأن اجتماع ال كنين على حذره جائز وهو أن يكون
ال كين الأول حرف مد والثاني مدغما فيه نحو دابة أصلها دابة فثبت
حركة الباء الأولى فادغمت في الثانية لأن حرف المد بمنزلة المدغمين إذا المدغم في
في حرف بمنزلة المدغمين لأن الثاني مدغم وان كين إذا كان مدغما يجري
مجرى المدغمين لأنه مدغم في المدغم فيه فكان السلف بالمدغم فيه حذره لأن
أن كين المدغم كالمعدوم ولأن التثنية برتفع عنهما دفعة واحدة فلم يبق
جاء الجمع فيه بين ال كنين فإن قيل إن أصله ضربوا وانصل
به نون التأكيد فكان حقه أن يقال اضربون لأن اجتماع ال كنين فيه على
حذره نحو نجد والثوب وكذا اضرب في اضرب فينبغي أن لا يحذف الواو والياء
كما لا يحذف الألف في اضربان واضربان قلنا أن نون التأكيد بمنزلة
كلمة منفصلة من الضمير لأنها في مكان قياسه أن يحذف الواو والياء في الضميرين

لان ال كنين لب في كلمة واحدة والتقاء كنين على حدة ان يكون في كلمة
 واحدة وانما فرق بين الواو والياء وبين الالف مع ان القياس التسوية
 بينهما بالحذف لان الالف لو حذفت من المشغ لا ينسب بالمفرد عند الوقف
 وفي جماعة النسب لو حذفت الالف يلزم الوقوع فيما فر منه وهو اجتماع
 النونات مع ان الالف خفيفة وتنقل الواو والياء وانما تجوز النون
 فانما جاز لانها في كلمة واحدة ولان النون الثقيلة بحمل على الخفيفة في
 الصورتين وان لم يلزم التقاء كنين على غير حدة في الثقيلة فانه
 يلزم في الخفيفة بل لا ريب فحمل عليه اطراف التباس ولقال ان يقول
 لا ضم انه يلزم من دخول الخفيفة في فعل جماعة النسب التقاء كنين
 وهو صريح لا شك تقول اضربن فلوات خلعت بالفت اضربن لا يكون
 من التقاء الساكنين في شيء وانما ارباب الحاسب الى جوابه بان الثقيلة
 هي الاصل والخفيفة فرعها وارسلت الالف مع الثقيلة فيلزم مع
 الخفيفة وان لم يجتمع النونات لئلا يلزم الفرع مرتبة على الاصل
 فيلزم التقاء كنين على ذلك التقدير وفيه نظر لان اصالة
 الثقيلة انما هو عند الكوفيين لا عند اصحابنا البصريين واعلم ان
 هذه القاعدة عند غير يونسكي تدخل الخفيفة في فعل الاثنين
 وجماعة النسب قياسا على الثقيلة ولان المد في الالف بمنزلة الحركات
 لحقة المد ولها لم يتجاشوا عن التقاء كنين على غير حدة عليه
 وقع في التثنية كقوله من قرأ تحيا بسكون الياء في محاي ومما

او عند يونس

ومما في لغة رب العالمين وكقوله تعالى الان يسكون الالف واللام ونحو
 النون والاي كحذف ونحو ذلك وفي غير التثنية الموقوف باللام الاصل عليه
 همزة الاستفهام نحو يسكون الالف واللام فيس مطر دليلا يثبت
 بالخبر واعلم ان التقاء كنين جائز في الوقف مطلقا لان محل الخفيف
 نحو زيد وعمرو ويكره في كلهما الى الثقيلة والخفيفة تدخلان في سبعة
 مواضع لو هو مدح الطلب فيها اي سبعة مواضع وهي كل مستقبل
 معنى الطلب وانما قال مستقبل احسن اذ اعلم ان الماضي قد وجد في
 وثا كيد الغائب ممتنع والمضارع على طرف الالف فانه قد يجتزأ الى ان
 وانما قال فيه معنى احسن اذ اعلم ان ما يطلب يقصدنا كيد ليو جد
 ويحصل دون الجنب فانه على اجتماع الوقوع منها الامر كما مر في الغائب
 ليضرب وفي الحاضر كواضربن والني في المضارع كواضربن كواضربن
 ومعنى الطلب في هذه الامثلة ظاهر فبدل نون التأكيد عليه باو اما
 التثنية كواضربن والني في المضارع كواضربن فلا تهما بمنزلة الامر
 وانما جواب القسم اذا كان القسم على الآتي كواضربن فلا تهما
 يكون على ما يطلب وجوده وتحصيله وانما قلنا جواب القسم كواضربن
 على الآتي لان نون التأكيد لا تدخل على القسم وانما اذا كان القسم على
 الماضي كواضربن فلا يؤكد بالتثنية وانما التثنية في كواضربن
 منه قول ان عمر كواضربن لم يعلم شيئا على كرسية معهما اي لم
 يعلم من قبلت النون الوقفية قول الله تعالى لنسفا لان النون في
 الف

لنفسه

ولو بالشاويل
قال معنى الطلوع

في الصورة بالنهي نحو لا تضر من قلما كان في الاشياء المذكورة طلب الشئ
جميع الاقلام المذكورة فان الطلوع وان لم يوجد في بعضه فافقده
وتأويله والنهي وهو في اللغة المنع وفي الاصطلاح طلب كتحريم الفعل
استغلا أو قبيل هو استعدا ترك الفعل بالقول ممن رونه وقيل
قول القائل لغيره لا تفعل على جهة الامتناع لا في جميع الوجوه
التي ذكرت قبل الا انه معرب بالاجماع والامر ليس كذلك فان الامر
يختص فيه بين البصريين والكوفيين ويجوز المجزوء وهو الذي
لم يستم فاعله من الاشياء المذكورة من الذي يخوضب الى امره الى اخر
امثلة المطر وهو المستقبل نحو يضرب الى اخره وما يتعلق بالمستقبل الامر
والنهي والنفي والوضع من وضعه الى المجزوء حذف الفاعل واوقات المفعول
مقامه وقوله اما تحسن الفاعل بغير كذا في الفاعل المقدور بهذا
ظهوره وما قبل واعلم انه اقول في قوله والوضع من وضعه اما تحسن
الفاعل او يعظمت اوله ثم نظر واضمح بيانه فانصوب ان يطرع
اللام عما بعد اما وعما هو موطوف على ان لو طرحت اللام لم يصح
المعنى لان الغرض من وضع المجزوء ليس في الفاعل بل في حذفه
والمفعول عظيم الهم نحو طعن الامير اذا طعنه كغيره وعظمت
اي الفاعل وذلك اذا كان المفعول مقبلا والفاعل عظيم الهم او لشهرته
اي الفاعل دون المفعول ولو ذكر الفاعل يكون عظيم الهم هو المحصى
اعطى زيد الوفا فاعطى هو ان المعطى السلطان او فواله اي من الفاعل

من
من

مخوضب زيد يعلم انضارب فيسهم امره على ان مع فوفا منه او فوفا عليه
اي على الفاعل نحو قتل زيد ويعلم القاتل فيسهم امره على ان مع فوفا عليه
او جهلا لا اي جهل المشكك الفاعل وعنه بالمفعول نحو سرق المال ومنها من
اعادة المماثلة وزيد في الاشياء والقول في قوله تعالى ولا احد عنده
من نعمة تجزي الا ابتغاء وجه ربه الاعلى منها قصد رد الفعل عن اي
كان او لا عرض للفاعل نحو قتل الحاجي فان الغرض المزمع قتل لا فائدة قال
ان وجع فان قيل المفعول ضد الفاعل في المعنى فكيف يجوز ان يقال مقام
ويرتفع ارتفاعه قلنا انما جازا لان للفعل طرفين طرف الصد وهو
الفاعل وطرف الوقوع وهو للمفعول فكان بين الفاعل والمفعول مناسبة
من حيث الطرفين فصيح ان يقوم مقامه وجازا لارتفاع لاق فاعلية
الفاعل باسناد الفعل اليه لا باسناد شيئا الا يرى ان ذبا في قولنا مات
زيد فاعل مع انه لم يحدث شيئا بل هو مفعول في المعنى لان الله تعالى
اما انه لوجود الاسناد اليه وقد تحقق الاسناد في مخوضب زيد فلا يبعد
ان يرتفع ارتفاعه الى هذا الكلام اقول في هذا الكلام ضعف من
اما اوله لان قوله للفاعل طرف الصد ومن في لقوله ان فاعلية الفاعل باسناد
الفعل اليه لا باسناد شيئا وثانيه فلان قوله وقد تحقق الاسناد في مخوضب زيد فلا
يبعد ارتفاعه مصادرة على المطلوب لان المقصود من السؤال هو ان يقال
لم اسند الى المفعول مع انه ضد الفاعل وانت جعلت هذا القول جزءا من الدليل
وانما اختص المجزوء من ما ضل الشك في بصفة فعل يضم الفاعل والعين

يبعد ان يرتفع ارتفاعه

التافه اليقيني من المذمورة بلا فرق عداي على افعال فصل
 في بيان اسم الفاعل قوله وهو اسم مبتدأ ول اسم الفاعل وغيره من الاسماء
 وقوله مشتق من المضارع اي مأخوذ منه يخرج المضارع واسم
 الذوات فانه لا يثبتان اسم الفاعل من غير المشتقات
 كالاسم المفعول والصفة المشبهة واسم الزمان والمكان والالة واسم
 التفضيل وقوله لمن فاك الالف الفعل اي مدلول المصدر فان
 سبويه سمي المصدر فعلا خرج عنه اسم المفعول الاثر مشتق
 لمن وقع عليه الفعل لمن قام به الفعل واسم الزمان والمكان لانها
 مشتقان لزمان ومكان فلهما الفعل لا لمن قام به الفعل واسم الالة
 لانه مشتق لالالة الالف يقع بسببها الفعل لا لمن قام به الفعل
 وبقوله بمعنى الحدث خرج عنه الصفة المشبهة واسم التفضيل
 لكونها بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدث فان معناها ليس مما يكون
 الا باحد الازمنة ومن ثمة لو قصد بهما الحدث ودت الى صفة
 اسم الفاعل الا يري انك تقول زيد فاعل من بمعنى ان صفة
 الحسن والاسنية ثابتة لزيد فان قصدت فيها قلت زيد حسن
 الان او غدا وما قبل ان افعال التفضيل خرج بقوله لمن قام به الفعل
 لا بقوله بمعنى الحدث لان اسم التفضيل لمن قام به التفضيل لا لمن
 قام به اصل الفعل ليدل على ان اسم التفضيل زيد حسن
 لمن قام به فضل الحسن لزيد لا اصل حسن له لما يجوز ان يكون لمن

الحدث

لمن قام به الحسن الفاضل واعلم ان التعريف الذي ذكره المصنف لاسم
 الفاعل ليس بجامع لخروج بعض الافعال عنه واجب ودائم وباقي لان
 كلامه ليس بمعنى الحدث وينبغي ان يكون التعريف جامعاً
 فالصواب ان يقول بدل قوله بمعنى الحدث ويجري عليه لست ولا
 ليس بمعنى الحدث من اسم الفاعل مع ان الصفة المشبهة خصت به
 ايضا الى هنا كلامه اقول ان هذه الصفة تدل على الحدث اذا نظر الى
 ذاتها وعدم حدوثه بل ودائه بالعقل بالشرع كذا ذكره نجم السعدي
 وانما اشتق منه اي اخذ من المضارع فلا يراد عليه قوله ان مشتق
 مشتق من المصدر لانه اراد به هنا بالاشتقاق الاشتقاق الفعولي وهو
 بمعنى الخذ لا الاصطلاح اي اولان المضارع لما كان مشتقا من المصدر
 المشتق منه وهو اسم الفاعل مشتقا ايضا من المصدر لان المشتق
 من المشتق محمول على المشتق من ذلك النبي لنا بغيره ما في الوفا
 صفة للنكرة نحو جاءني رجل واكب وبركب وغيره من المناسبات المذكورة
 في وجه من ابره المضارع باسم الفاعل وصيغة من التثنية سواء كان مقدر
 او صريحا على وزن فاعل ولهذا السبب باسم الفاعل ولم يسم باسم المفعول
 واسم مفعول كثر التثنية كذا قيل وفيه نظر لان تسمية باسم
 الفاعل لا تكون على وزن فاعل في التثنية بل كونه اسم من قام به الفعل
 وهو الفاعل ولم يجب على المصنف ان يقول على وزن فاعل فاعل فاعل
 يتناول على فاعل وفعل نحو رحيم وغفور لان الفاعل والفعل

قيل

لا بد أن على من قام به الفعل لا بعد أن تقديره على بناء فاعل فما يكون
اسم الفاعل في فعل حقيقة صيغة فاعل لا هو أعلم أن المصنوع أن الينا
كيفية أخذ اسم الفاعل من المضارع فقال وحذف علامة الاستقبال من ضمير
فادخل الالف فابينه وبين الماضي وحجت الالف لحقتها الالف الالف
زيدت بين الف والعين اذ لو زيدت الاول لامتنع الابتداء بها لانها
ساكنة ولو حركت لكانت اذ الابتداء لصارت هجزة وتخرج عن وضع
اذا وضع الالف على الالف اولاً لانه لو حركت فلا يخرج من وضعه
او يركب السيل الى الاول اذ لو ضم الالف بالامر من ينصر ونحوه مما كان
عين مضارعة مضمومة اخوانه ولا يسيل الى الثاني وان واليه بقوله
لان في الاول بصيرتها بالمتكلم المضارع من الفعل المفتوح العين ولا
يسيل الى الثالث اذ لو كلف الالف بالامر من المضارع المكسور العين
نحو اضرب ولو زيدت الالف لبناء اسم الفاعل في الآخر يلزم الالف
بينه وبين تشبيهه لما فيه كونه با وقيل لو زيد في الآخر بصيرتها
فلما لم يكن زيادتها في الاول وفي الآخر نوعين زيادتها بينهما وانما
كسبه اي جعل العين المضارع كسرة في اسم الفاعل وهو الصادق
ينصر بعد زيادة الالف لبناء اسم الفاعل قبل ان قوله وكسبه يصح
في مضارع غير مكسور العين وانما في المضارع المكسور العين فلا يصح
لان لم يلزم كسبه وهو ممنوع ولا يمكن ان يجاب عنه بان يقال
لمراد من قوله وكسبه وابقى كسبه عن المضارع لا حقيقة يعرفها

المتأمل

المتأمل اللهم الا ان يقول الضمير المحرور في قوله وكسبه عيبه راجع الى الاسم
لا الى المضارع ووجهه نقف الى هذا كله اخول يمكن ان يرد بقوله
وكسبه حصول كسره لعين المضارع اعم من ان يكون مفعولاً
في الاصل ثم كسبه ومن ان يكون مكسوراً لان بتقدير نصب
بصيرتها بما في المفاعلة نحو ناصر وبتقدير الضم ينقل لان
الضم جزء الواو والواو ثقيل وجزء الثقيل ثقيل فان قلت بتقدير
الكسب يترك الالف بالامر باب المفاعلة قلت نعم وكسب بغير
مع ذلك الالف بالامر ضرورة وقيل اختبأ الالف بالامر اولي
لان الالف بالامر الشيء بما يثبت به لان الامر مشتق من استقبال
والفاعل مثبته في الاشتقاق من المضارع والالتزام الالف
الشيء بشيء بينهما ما يثبت به اولي من التزام الالف بالامر بشيء
بشيء ثبته قبل في هذين الوجهين ضعف لان التزام الثقيل اولي من التزام
الالف بالامر قلت هذا سيد انما يفرق بين الفاعل وبين الامر في الجملة
واما اذا فرق بحركه الآخر في اسم الفاعل وسكونه في الامر اذ لم يعرض على
آخر الفعل وقف فلا تخم ان التزام الثقل من كل الوجه اولي من التزام
مثل هذا ويجوز ان تصفه المشبهه فيل هو ما اشتق من فعل لم يقام
به الفعل على معنى الثبوت قولنا ما اشتق من فعل حدثت بنا والحدود
ونحوه وقولنا لم يقام بالفعل كخرج ما عدا اسم الفاعل من اسم المفعول
واسم التفضيل واسم الزمان والمكان والاله وقولنا على معنى الثبوت كخرج

اسم الفاعل متعديا كما لا ريب لانه يدل على الحدث وهذا التعميد فاعلى واحدا
من التعميد الذي ذكره بعض الصنفين لها وهو ما اشتق من فعل لازم
لمن قام به الفعل على معنى الثبوت الى هذا كله هذا اسد يدرك الصفة
المشبهة لا يشتق الا من فعل لازم فلا بد في التعميد من ذكره اعلم
ان الصفة المشبهة جاءت على هذه الابنية التي ذكرها وعلما بها
من فعل كالعين غالبا ومن فعل بضم العين ايضا واما من فعل بفتح
العين فليقل استغناء عنه باسم الفاعل من فعل بفتح العين واما الذي
من فعل كالعين يجيء على وزن فعل بفتح العين وكالعين كخوفير في وهو
الجاء من فري وقد جاء مع مجيء فعل كالعين فعل بضم العين
مخوذاً بذكر الدال وضمها يندفع النظر في الامور وحذر فهو حذر
وعجل بفتح العين وهو عجل وجاء من فعل كالعين على فعل نحو سلم
وعلى فعل بفتح الفاء وسكون العين شكس لمن آتت اخلاقه
من شكس وعلى فعل بضم الفاء وسكون العين نحو حتر بفتح حاء وعلى فعل
بك الفاء وسكون العين نحو صيف بضم صاء وهو صفر وعلى فعل للمماثلة نحو
غار يغار وهو غيور وعجل بفتح العين وهو عجل واما الذي من فعل بضم
العين في الماضي على فعل غالبا نحو كرم فهو كرم وشرف فهو شرف وعلى وزن
فعل بضم الفاء والعين نحو صلب فهو صلب على فعل كالفاء وسكون
العين نحو ملح بالضم مملوحة فهو ماء على وزن فعل بضم الفاء والعين
نحو حطب الذي صابته الجناية وعلى فعل نحو خطب اللون فهو

فهو جنب
الصلح

فهو اخطب وخرش الشيء اي خشن فهو اضرش وعلى فاعل مخففة
المراة فهو عافر وقره الرجل فهو قاربه وعلى وزن فعل بفتح الفاء
والعين نحو حش فهو حش وعلى وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين
نحو صعب فهو صعب وعلى وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو حش
ضد الدين لا يقال لزم التكرار لانه ذكر اول الصفة المشبهة التي
يجيء على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو فري وقره لاننا نقول
لا يلزم التكرار لان الاول من باب فعل بفتح الفاء وسكون العين وهذا باب
فعل بضم العين وعلى فاعل بفتح الفاء نحو حش وكوجبان وعلى فاعل
بضم الفاء نحو شجاع والذي على فعل بفتح العين في الماضي فقد جاء
منه على فعل نحو مرض فهو مرض وعلى فعل نحو شاع فهو شاع
وفعل نحواء اللحم ونى فهو نى ضد نصيح وعلى فعل بضم الفاء
وسكون العين صلا الشيء فهو صلوو وعلى فعل بضم الفاء وسكون العين
نحو افق الفرس فهو افق اذا كان فاضلا او على فعل نحو شاب فهو شاب
فهو شيب وعلى فعل نحو ضاق فهو ضيق وقد جاء من فعل كالعين
بما فيه معنى الجوع والعطش على فعلا نحو جاع فهو جوع وهو جوعا وعطش
فهو عطش ومما ليس به معنى الجوع والعطش مثل شبع
يشبع فهو شبع وخزي يخزي فهو خزيان وافعل الملوان
والعيوب والحلي نحو سود واصفر واحمر واشرب واصطب كدر واغبر
واهيض واعور واحول وهو اي الصفة المشبهة التي يجيء على وزن

بالضم فهو حش

شجاع

افعل يختص بباب ففتح الفاوك العين ولا يجيء هذه الصيغة من غير
 الآسنة يجيء من فعل بضم العين نحو احمق وادم هو من التماسك الآسنة
 واخرق واد عن الرعونتر احمق والآسنة فاء واسمها راجع
 و زاد الاصمعي على هذه الآسنة صورة اخرى وهو اعجم الذي لا يقدر
 على الكلام أصلا يقال بالفارسية ذبان وقال القسطنطين اصحاب
 اللغة ان الصور المذكورة كلها من باب ففتح الفاوك العين
 احمق فهو في المشهور من حمق بك العين وهو لغة قليلة في حمق
 بضم العين وكذلك يجيء اخرق في المشهور من خرق بك العين فهو
 لغة في خرق بضم العين واسمها بك العين فهو لغة في بضم العين
 واعجم من عجم بك العين فهو لغة في عجم بضم العين واما
 عجم فانه بك العين وهو لغة في عجم بضم العين وقوله اعني فعل بك العين
 لغة مشهورة فيهن اي في الاشياء المذكورة محصله كونها تفصيلا و
 يجيء صيغة افعل اي افعل لتفصيل هو ما اشتق من فعل موصوف
 بزيادة على غير قولنا ما اشتق من فعل ما اشتق من المشتق في الفعل
 وقولنا لموصوف يخرج اسما الزمان والمكان والآلة لانها ليست لموصوف
 وقولنا بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول الصفة المشبهة
 لان كل واحد منها بالموصوف بزيادة على غيره لتفصيل الفاعل والشرط
 الاول ان يكون من الثلاث لا من الرباعي قوله غير مزيد فيه صيغة للثلاث
 والآسنة الثانية ان يكون مما ليس بكون ولا عيب والى دليل الشرط

نحو من سمع

فقال

الشرط الاول لا يجيء من المزيد فيه لعدم امكان محي فظ جميعه فيها
 في افعل مثلا من استخراج ان لم يحذف الحروف الزائدة لا يمكن بناء الفعل لتفصيل
 منه وان حذفته فقلت هو اخرج لم يعلم ان المراد منه كغير الخرج
 واث والى دليل ان الشرط الثاني لا من يكون وعيبان فيه ما يجيء افعل
 مثل اخرج واخرج وللصفة من غير تفصيل فيلزم الالتباس لوجها منه
 افعل لتفصيل فاذا قلت من اخرج هو اخرج لم يعلم ان المراد زواجره اعلم
 ان المراد من العيب هنا العيب الظاهر حتى لا يشك كل من اجل افعل
 سبيل وانما لا يجيء لتفصيل المفعول بل لتفصيل الفاعل فقط حتى لا يترك
 يلتبس بتفصيل المفعول بتفصيل الفاعل فان قيل لم لا يجعل على العكس
 يبين افعل لتفصيل من المفعول دون الفاعل حتى لا يلزم الالتباس
 اي التباس تفصيل الفاعل لتفصيل المفعول قلنا جعلا اي جعل افعل
 التفصيل للفاعل اولى لان الفاعل مقصود ما تم حيث لا يتم الكلام
 بدونه في الجملة الفعلية والمفعول فاضله في الكلام لانه يتم بدونه ايضا
 انما ينبغي افعل لتفصيل للفاعل دون المفعول لانه يمكن التعميم في الفاعل
 دون المفعول لان الفعل سواء كان لازما او منعذما فلا بد له من فاعل
 ولا يجيء المفعول الا من المتعدي فلو بني للمفعول يبقى اكثر الافعال
 بلا تفصيل اما اذا بني للفاعل لم يبقى من الافعال شيء فلا تفصيل فيلزم
 لا يجيء لتفصيل المفعول بل لتفصيل الفاعل لان الفاعل اكثر من المفعول
 اقول وهو بعينه مع التعميم في الفاعل واستشعر المصنف على القاعدة

او كثير الاستخراج

سؤال من ثلثة اجبة الاول هو انتم قلتم ان الفعل التفضيل لا يجي للمفعول وهو
اشغل من ذات الخجين لتفضيل المفعول والشيء بالكسر زقا السمين في
مثل اشغل من ذات الخجين وهي امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت
تبيع السمسم في الجاهلية فانها ضاوت بن جبير الانصار في سوق
عكاظ ومعهما خيلان من سمس وباء ففطح فم احد الخيلين وذاق
ورفع اليها فامسكت به بذي يديها ثم فتح الآخر ودفع اليها فامسكت
بيديها الاخرى فلما شغل يديها واقفها وهرب فطرب بها المثل في الاستغفار
ثم استلم فوات وشهد غزوة بدر فقال له رسول الله كيف شراؤك
اي هرب بك يكتفى عن فعل على ذات الخجين هل لطفا فنبه صلى الله
فقال يا رسول الله قد رزقني الله الاسد واعوذ بالله من الحوزي النقصان
في الاسد كذا في الصحاح والسؤال الثاني هو انتم قلتم ان الفعل التفضيل
لا يجي من المريد الثاني وقوله وهو اعطاهم الدينار والاهم من الزوائد
على الثاني والسؤال الثالث هو انتم قلتم ان الفعل التفضيل لا يجي من العيوب
واحقق من هبنتهم جاء من العيوب والهبنت لقب رجل واسمه بريد
بن ثروان وكان يضرب به المثل في احقق كذا في الصحاح واجاب عن
السؤال الثالث بجواب واحد وهو قوله شراؤك محالف للقياس
ويجي اسم الفاعل على وزن فاعل غا لبا وقد يجي على وزن فاعيل نحو
نصير وقنيل ومرضين بمعنى نام وقاتل وما رضى فاذا كان الفعل بمعنى
الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث تقول بصل نصير وامرأة نصيرة

الفعل

نصيرة ويستوي فيه المذكر والمؤنث اذا كان بمعنى مفعول نحو مرت
برجل قنيل وجريح وامرأة قنيل وجريح ايضا بمعنى مقتول ومجروح
فرقا بين الفاعيل بمعنى الفاعل وبينه بمعنى المفعول فان قيل لم يفعل
الامر بالعلان يستوي المذكر والمؤنث في فعل بمعنى الفاعل وميز في
الفعل بمعنى المفعول مع انه لو فعل كذلك يحصل الفرق ايضا قلت
لان الفاعل اصل بالنسبة الى المفعول والفعل الذي ميز فيه المذكر
والمؤنث اصل من الفاعيل الذي سوي فيه المذكر والمؤنث في الاصل ان
يذكر اذا كان جارا على الموصوف والمذكر والمؤنث اذا كان جارا على الموصوف
المؤنث ليكون مطابقا للموصوف في التذكير والتانيث فاعطى الاصل
للاصل والفرع للفرع واشتق من قوله ويستوي فيه المذكر والمؤنث بقوله
الا اذا جعلت الكلمة التي هي فعل من عداد الاسماء اي جعل الاسماء التي لا تجي
على الموصوف في الصحاح فلان من عداد اهل الخير اي بعد معرفتهم نحو بجنة
فلان ونبجنة فلان ولقاطية ولقبيطة فلان ولقبط فلان اذا لم يذكر
فيهما الموصوف والمؤنث والمذكر فالتبعية الفرق بالان وعدمه
دفعاً للتباسه واما اذا ذكر الموصوف يفرق من الموصوف انه مذكر
او مؤنث نحو مرت بامرأة قنيل ورجل قنيل وقد يشبه به اي
بالفعل بمعنى المفعول قوله ما هو بمعنى الفاعل قائم مقام الفاعل يشبه
في الاستواء بين المذكر والمؤنث كقوله ما ان دعت الله قريب من المحبين
اي قارب والقياس قريب لانه مستند الى دعة والفعل فيه بمعنى الفاعل

ويشبه به صح

ويجئ اسم الفاعل على وزن فعول للمبالغة نحو منعني مبالغة ما منع وصوب
في مبالغة صابر والفعول يكون بمعنى الفاعل وجمع المفعول كالفعول يستوي
فيه أي في الفعل المذكور والمؤنث إذا كان بمعنى الفاعل نحو امرأة صوب ورجل صوب
فلا فرق بينهما ويفرق إذا كان المفعول بمعنى المفعول فيقال في الفعول ناقة
حلوبه وبغير حلوب لأن الفاعل الذي بمعنى المفعول يستوي فيه المذكور والمؤنث
والفعلين بمعنى الفاعل لا يستوي فيه المذكور والمؤنث فأعطى الاستواء للمذكر
والمؤنث في فعل المفعول وعدم الاستواء للفاعل وأعطى الاستواء في فعل الفاعل
وعدم الاستواء للمفعول طلبا للعدل فكان الفعل والفعل والفعل تتألف في الاستواء
وفي التمييز فقام الاستواء وأعطى للفعل إذا كان بمعنى المفعول وللفعول إذا كان
بمعنى الفاعل والتمييز بالفتحة فإن قيل لم يعطى حصيل العدل أيضا قلت
لأن الفعل إذا كان بمعنى الفاعل قد أخذ التمييز بالأصل التمييز كما مر فتعين
للفعل إذا كان بمعنى المفعول عدم التمييز وهو الاستواء فإذا كان الاستواء في التمييز
بمعنى المفعول بقي عدم الاستواء في الفعل بمعنى المفعول والاستواء بمعنى الفاعل
ويجئ الفاعل للمبالغة على ابنه شتت منها فقار بفتح الفاء وتضعيف العين
نحو صابري مبالغة صابر ومنها مفعول العين الميم وكون الفاء في فتح
العين نحو مخذم بالخ المعجم والذال المعجم هو سيف الفاطم كذا في الصحيح
وهو اهذه الباء مشتركة بين الآله نحو ملعب وبين مبالغة الفاعل
نحو مخذم في مبالغة خادم بمعنى فاطم ومنها فاعل الفاء وتضعيف العين
نحو سيق في مبالغة فاسق ومنها فاعل بضم الفاء وتضعيف العين مثل

واصله

مثل كباد وطوال في مبالغة كبيرة وطويل ومنها فاعل بفتح الفاء وتضعيف
العين نحو علامة في مبالغة عالمة لم ونسابة أي عالم بالانتساب كذا
في الصحيح ومنها فاعل بك العين نحو راوية في مبالغة راقية والروية
البعير والبفل والحمار الذي يسمى عبد العامة تسمى المنيعة قراوية كذا
في الصحيح ومنها فاعل بفتح الفاء وضم العين نحو فورة في مبالغة
فارقة ومنها فاعل بضم الفاء وفتح العين نحو ضحكة في مبالغة مضاحكة
وفي بعض النسخ ضحكة بالفتح هي من بضم العين منه للسخرية كذا
في الصحيح ومنها مفعالة بك الميم وكون الفاء نحو مجذامة في مبالغة
جاذمة أي قاطع في الصحيح وجعل مجذامة أي سبع القطع للمودة ومنها
فاعل بك الفاء نحو ضاربة في مبالغة ضارب ومنها مفعلة بك الميم وكون
الفاء نحو مقام في كثير من نسخها مفعول بك الميم وكون الفاء نحو مطير
في كثير من نسخها ويستوي المذكور والمؤنث في النسبة الأخيرة وهي العلامة
إلى آخره فقلتم من استعمال الألف في النسبة من هذه النسبة يقال فيها بالتاء
في المذكور والمؤنث وفي الأخيرين وهو مقام ومطير بدون التأني فقلتم من
هذا أن في آخر الألف وهو صبار ومخذم وسيق وكباد وطوال يفرق بين
المذكور والمؤنث بالتاء وعدمه فإن الأصل أن القلة يستلزم الاستواء فكيف يستوي
المذكور والمؤنث في النسبة الأخيرة قلنا إن الأصل التمييز بين المذكور والمؤنث
كما مر وكثرة استعمال أصل أيضا فأعطى الاستواء الذي ليس أصله إلى القلة إلى
ما ليس أصله أيضا للمناسبة بينهما قيل عليه انتم قلتم في النسبة الأخيرة يستوي

المذكور المؤنث مفعيل كعطيها مع انه لا يستوي المذكور المؤنث فيه كسين
 اذ يقال من سكين وامرأة مكينة فاجاب بقوله اما قولهم سكينه فمحمول
 على نظيره وهو فقيرة فان بالث في المؤنث وبدون في المذكور لانه فاعيل الذي
 بمعنى الفاعل فلا يستويان فيه فلما لم يستويا حمل المكينة على عدم الاستواء
 حملا للنظير على النظير كما حمل النقيض على النقيض كما قالوا هي عدوة الله
 في المؤنث بالث وفي المذكر عدوانه بفعل الثا فان المذكور المؤنث لا يستويان
 فيه وان لم يدر في الثاني المؤنث في فعل الذي للفاعل حمل على صد بقة فانه
 يفرق بين المذكور المؤنث بالث لانه فاعيل بمعنى الفاعل الذي يفرق بين المذكور
 والمؤنث لانه اي التصديق بقبضه كقبض العدو فحمل النقيض على النقيض
 في عدم استواء حمل النظير على النظير لما فرغ من بيان كيفية افعال الفاعل
 من الثلاث شرع الآن في بيان افعال غير الثلاث فقال وصيغة هي صيغة
 الفاعل من غير الثلاث على صيغة المستقبل بعد حذف حرف المضارعة بميم مضمومة
 وقوله كمصدر مفعول على ميم مضاف الى قوله ما قبل الاخير نحو كرم من بكرم
 ومخرج من يدرج من يخرج من يخرج فلان قبل لم اختير بالزيادة الميم
 قلنا في جوابه فاختير الميم لتعذر حرف العلم اليه هي بالزيادة لان حرف العلم
 ثلثة الواو والياء والالف لا يسيل شي ومنها اما الاول فلان الواو لا يرا في اول
 الكلمة كما مر واما الى الثاني فلان الياء لو زيدت يلزم الالتباس بالمضارع
 لو حذف حرف المضارعة ولولم يحذف يلزم اجتماع الياءين واما الى الثالث
 فلان الالف لا تسيل المتكلم وهذه من المضارعة فلما تعذر زيادة حرف العلم

ملحق

العلة فيه زادوا الميم فان الى دليل اختارهم الميم بالزيادة بقوله فسر
 مصدر مجرور عطفا على قوله لتعذر حرف العلم مضاف الى قوله الميم الى الواو
 في كونها شقوبان وانما ضم الميم ولم يفتح للفرق بين اسم الفاعل
 وبين الموضع ولم يكلف في بيته وبين الالة فلم يضم الميم لا لتسبيح
 انما باسم الموضع او بالعلم لانه اعلم ان المصا لورد سوالين على القاعدة المذكورة
 وجه الايراد في الاول انتم قلتم ان صيغة الفاعل من الفعل غير الثلاث على صيغة
 مستقبلية الا ان اسم الفاعل يزد فيه ميم مضمومة ويضاف كسرة عين الميم واسم الفاعل
 من غير الثلاث قد يجيء على صيغة المستقبل بجم الا ان ذلك ليس سريحا
 مستحب من السبب اي اكثر واظن في الكلام واحسن منه هو محسن
 والفتح اي اقل فهو مفضل فيكون اسم الفاعل يفتح ما قبل الآخر في هذه الثلاث
 وجه الايراد في الثاني هو انه يجب على ما ذكرتم ان يجيء الفاعل من غير
 الثلاث على صيغة المستقبل كسور العين بميم زائدة وحال قد يجيء من
 غير الثلاث على صيغة فاعل نحو عاشب المكان فهو عاشب وأورس فهو
 وارسلورس ثبت اصغر يكون باليمن ومنه اورس المكان كذا في الصحاح
 ويقع من يقع العلم اي ارتفع كذا في الصحاح ولا يقال موقش
 ولا مورس ولا موقع على القيس فاجاب عن هذين السؤالين بقوله
 شاذ اي على خلاف القيس وانما بنى ما قبلنا الثاني على المحرم وهو
 الفتح في نحو ضاربة ومكرمة مع ان اسم الفاعل معرب لانه اخر صيغة
 اسم الفاعل بجملة وسط الكلمة باقصالنا الثاني في بعض

بجم

النسخ كنون التأكيد بيا النسبة يعني كما ينبغي ما قبل نون التأكيد في ليعض بن
 وما قبل بيا النسبة في ضارب وعلى الفتحة للتحفة اولان ثاء الثانية
 بمنزلة كلمة اخرى ومن عاداتهم انهم اذا ركبو كلمة مع كلمة اخرى بنوا
 آخر الكلمة الاولى على الفتحة نحو عشرين وبعلبك **فصل في بيا**
اسم المفعول لما فرغ من بيان اسم الفاعل شرع في بيان اسم المفعول وعرفه
 بقوله هو اسم يتناول المحدود وغيره وقوله مشتق يخرج الاسماء الى
 لا يكون مشتقا وقوله يفعل على بيا المجهول يخرج الفاعل لانه ليس مشتق
 من يفعل بضم الياء بل من يفعل بفتح الياء لكان يتنازل ما عدا اسم
 الفاعل من المشتق من الفعل وقوله لمن وقع عليه الفعل كخرج ما عدا
 فانطبق الحد على المحدود وما قبل وفيه نظر فليست اتم ولو قال من
 المضارع بدل قوله من يفعل لكان امر على شيء لان فعل يفعل
 اصل الاوزان فذكر الاصل كاف على انه لو قال من المضارع بدل يفعل
 يحتاج الى زيادة قيد المجهول لان المفعول ليس مشتق من المضارع
 المعلوم بل من المضارع المجهول وصيغة يفعل اقصر من المضارع المجهول
 وصيغة اي صيغة اسم المفعول من الثلاث المجردة على وزن مفعول
 نحو مضروب وبه سمي لكثرة الثلاث وفيه نظر من وجهه في اسم الفاعل
 لا يقال قال بعد قوله على وزن مفعول غالباً لكان احسن صيغة
 اسم المفعول من الثلاث قد يكون على فَعُول وفَعِيل وفَوَيْس وحَلُول
 نقول ان اسم المفعول لا يكون من فَعِيل وفَعُول الا بعد ان يُقَدَّر

ان يُقَدَّر بمعنى مفعول فيكون صيغة على وزن مفعول مطلقا وهو اسم المفعول
 نحو مضروب مشتق اي ما فوض من يضرب بالبناء للمفعول المتكسبة بينهما
 من حيث انهما يستندان الى مفعول عالم بسم فاعله فادخل الميم مقام الزائد
 اعني حرف المضارعة لتعذر حرف العلة وقرب الميم من الواو وتحجبا في النسبة
 كما ذكرناه اسم الفاعل من غير الثلاث فصارت مضرب بضم الميم ثم ففتح الميم
 الذي قائم مقام حرف المضارعة للتحفة ولا يبقى على الضمة حتى يلتبس
 بمفعول الالف نحو مفعول من افعل بضم الميم فانه لا يعلم انه مفعول من
 فعل ومن افعل فصارت مضرب بفتح الميم والراء ثم ضم الراء لانه لو لم
 يضم فلا يخرج ايا ان يبقى على الفتح او يكسر لا يستدل الى كل منه حاجتي لا
 يلتبس بالموضع الذي من الثلاث المجردة ان لم المفتوح العين على
 تقدير فتح الراء لان الموضع منه على وزن مفعول بفتح العين وعلى تقدير
 كسر يلتبس بالموضع الذي من الثلاث المجردة ان لم مكسور العين لان
 الموضع منه على وزن مفعول كسر العين فقول لا يلتبس بالموضع دليل
 عدم جواز فتح الراء وكسرهما ثم اشبع الضمة اي ضم الراء لا بعد
 مفعول في كلامهم فلولم يشبع بلزم وقوع ما ليس في كلامهم قوله
 بغير التاء على ما في بعض النسخ احتراز عن مكرمة بفتح الميم وضم الراء
 فانه كثيرة في كلامهم فصارت مضروباً تشبه المص في نفسه سواء
 فقال انتم غيرتم صيغة مفعول الثلاث بفتح الميم المضومة لئلا
 يلتبس بمفعول الالف وغيرتم ايضا بضم الراء المفتوحة لئلا يلتبس

بالموضع ولم يبعث الامر حتى يزول الالتباس بان تغية مفعول الانفعال حتى
 لا يلتبس بمفعول التلذذ بان تغية الموضع حتى لا يلتبس بمفعول التلذذ
 ايضا ومفعول التلذذ يكون باقيا على حاله فاجاب بقوله وغير
 مفعول التلذذ دون مفعول سائر الافعال والموضع اي لم تغية المفعول
 واسم المكان من غير التلذذ حتى يصير ما به في التلذذ باسم الفاعل
 اعني غير الفاعل للعلية التي ذكرها في اسم الفاعل وبفعل بضم العين
 الى فاعل بكسر العين والقياس فاعل بفتح العين لانه مأخوذ من المضارع
 المفتوح العين وفاعل بضم العين لانه مأخوذ من المضارع المضموم العين
 فتغير المفعول ايضا لمواخات بينهما من حيث ان كل واحد منهما مأخوذ
 من المضارع وبفعل عمل فعله اذا اعتمد وكان بمعنى الحال والانتقال ولما
 فرغ من بيان كيفية اخذ اسم المفعول من الفعل التلذذ شرع الان في بيان
 كيفية اخذه من الفعل غير التلذذ فقال وصيغة اي صيغة اسم المفعول
 من غير التلذذ على صيغة الفاعل اي على صيغة اسم فاعل الا ان اسم المفعول
 من غير التلذذ على صيغة الفاعل اي على بفتح ما قبل الآخر فاقبيل بين
 الفاعل فان قيل لم فم قوا بفتح ما قبل الآخر من المفعول وكذا في الفاعل
 ولم يبعث الامر مع حصول الفرق على هذا التقدير قلنا تبع الفعل ما
 يعني ان الفاعل مأخوذ من الفعل المضارع المعلوم الذي هو مكسور
 ما قبل آخره والمفعول مأخوذ من المضارع المجزوء الذي هو مفتوح ما قبل آخره
 نحو سخر بفتح الراء من يسخر ويخرج من يخرج ومكرم بفتح الراء

من يفعل بفتح
 العين

بفتح الراء فيها من يكرم اعلم ان المراد بقوله بفتح ما قبل الآخر اعم من
 ان يكون مفتوحا لفظا او مقبلا لينا وكل اسم المفعول الذي قبله ما قبل الآخر
 مفتوحا لفظا نحو سخر بفتح الراء في بيان اسم المكان والزمان لما فرغ
 من بيان اسم المفعول شرع ان يبين اسم المكان والزمان فعرّف
 اسم المكان فقال اسم المكان ولم يقل هو لئلا يتوهم رجوع الضمير الى اسم
 الزمان مشتق اي اسم مشتق فاسم مشتق من المشتق والمعرفة وكونه وقوله
 مشتق بخبر الاسماء المشتقة وقوله من يفعل بفتح الراء والعين
 بخبر اسم المفعول فانه لئلا يشتق من يفعل بفتح الراء بل من يفعل بضم
 الراء وقوله المكان يقع في الفعل بخبر ما عدا المعرفة فانطبق التعميم
 على المعرفة فاذا ان يبين اخذ اسم المكان من المضارع المبني للفاعل
 فقال فزيدت الميم بعد حذف حرف المضارعة مقامها كما زيدت مقام
 حرف المضارعة الميم في اسم المفعول لمناسبة ما صلة بينهما اي بين المكان
 والمفعول وما وقع في بعض النسخ وهو قوله وهما محل وقوع الفعل
 دليل لمناسبة بينهما فلما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان اسم المكان
 لما كان مناسبا لاسم المفعول في وقوع الفعل وجب ان يراد الواو
 في المكان المفعول انشأ الى جوابه فقال ولم يراد الواو بعد ضم العين
 في المكان حتى لا يلتبس اسم المفعول فان قيل لوزيدت في المكان ولم يراد
 في المفعول يرقيق الالتباس ايضا قلت لان المفعول اصل بالنسبة
 الى المكان لقيام مقام الفاعل فاستحق الاصالته الزيادة هي فضلة

وصيغة أي المكان من يفعل بفتح العين نجبي على وزن مفعول كالمذهب
بفتح الميم لأنها قائم مقام حرف المضارعة المفتوحة وفتح العين لأن
الفتح أخف الحركات أو ليكون حركته عين اسم مكان موافقة لحركته عين
المضارع المبني هو منه لأنه يجري عليه ولما كان حكمه أن يفتح وهو أن
اسم المكان المأخوذ من المضارع المفتوح العين على وزن مفعول بفتح
العين لا يتنازل المثال استثناء فقال الأمن المثال فانه الضمير يجوز أن
يكون لثمة أو يرجع إلى اسم المكان سواء كان عين فعل مفتوحاً أو
مضموماً أو مكسوراً كـ العين أي عينه فالالف واللام عوض عن
المضارعة والضمير الرجوع إلى اسم المكان والضمير الجرد في فية راجع
إلى المثال تقدير الكلام على الأول فانه أن كـ عين اسم المفعول المكان
مطلقاً في المثال وعلى الثاني فانه اسم المكان كـ عين مطلقاً في المثال
والوجه الثالث أو جوداً جدر كما لو جعل بكـ العين من وجعل يوصل
بفتح العين والموسم موسم يوسم بضم العين والموعود من وعد
يعيد بكـ العين وانما اختاروا في اسم المكان المأخوذ من المثال كـ
دون الفتح والضم أما الفتح فانه لا يظن أن وزنه فوعول بفتح
العين نحو جوب واما الضم فلأن المفعول بضم لم يوصف في كلامهم
وبعضهم قال إنما اختلف فيه ذلك لأن كـ مع الواو أخف من
الفتح مع قبل فبه نظر لأن الفتح أخف الحركات وأكـ ثقيل
فاستعمال كـ مع الواو أخف من استعمال أنقلها معها

معها قلت بين الواو والكم موافقة جسيبة بين الواو والفتحة من
الموافقة حتى قالوا الم فـ بين الواو والفتحة منسوجة أي بعيدة
والجـ الجـ من بخلاف ما هو خلاف الجـ فاستعمال كـ مع الواو
أخف وقال بعضهم إنما كـ عين اسم المكان المأخوذ من المثال لأن المثال
يبين أن قصه يفاد من حيث أن حرف العلة في أن قصه وقع في
وفي المثال في الأول فلم يكن فتح العين في المثال والوقوف المشترك بين
المتباينين ولم يكن الضم لما مر غير مرة ولما كانا مضمناً سؤال وهو
أنه لو كان عدم فتح عين اسم المكان المبني من المثال المجرد ظن أن وزنه
فوعول مثل جوب فأنظن في كـ اسم المكان موجود أيضاً لأن لظن
أن يظن أن وزنه فوعول بكـ العين فانه راجع إلى جوابه فقال ولا يظن
في ذلك لأن فوعول بكـ العين لا يوصف في كلامهم بخلاف الفوعول بفتح
العين فانه موجود في كلامهم كجوب وصيغة اسم المكان من تأني
بكـ العين مفعول بفتح الميم لما ذكرنا وبكـ العين ليكون حركته جسيبة
موافقة لحركه عين المضارع واستثنى من هذا الحكم أن قصه استثناء
منقطعاً فقال الأمن أن قصه يعني لكن أن قصه فانه أي اسم المكان
فتح العين أي عينه فالالف واللام عوض عن المضارعة فية في أن قصه
ويحتمل أن يكون الضمير في فانه لثمة كما في المثال نحو مري بفتح الميم
من مري بكـ العين ولم يكن عينه ايضاً على الموافقة بينهما ما فهم
عن نوال كـ لأن الباء بمنزلة الكسرة ولم يكن عينه ايضاً بمنزلة

مرتباً

اجتماع الكسرة فتفتح العين **ف** فإرأ منه مع خفة الفتح هذا
التعليل مستقيم إذا كان الناقص نيباً مكسوراً العين وأما إذا كان واوياً
مكسوراً العين فلا يستقيم ثامن وحكم المفعول الفاء واللام حكم الناقص نقول
من وثق بوقوع بفتح العين وكذلك معتل العين واللام نقول من طوى
بطوى بطوى بفتح العين ولا يبي اسم المكان من يفعل بضم العين
مفعول ما لنقل الضم **و** أما لعدم مفعول في كلامهم الأكراماً ومفعولاً
فإذا لم يكن من يفعل بالضم اسم المكان على وزن مفعول بالضم فقم
موضعه بين مفعول كالعين وبين مفعول بفتح العين واعطى للمفعول
بضم العين احد عشر اسماً **المكان** موضع العبادة من شك بنبك
بضم العين والمجرى مكان نحو الابل من جزرت الابل اجزرها بالضم كذا في
الاصح وقال النفاذ انه ان من جزر بضم العين في الماضي ججز بفتح
العين والمنبت مكان النبات من نبت ينبت بالضم والمطلع موضع
طلوع الشيء من طلع بفتح بالضم والشرق موضع شروق الشمس
أي طلوعها من شرق بفتح بالضم والغرب موضع غروب الشمس
غرب بفتح بالضم والمغرب مكان الفرق ومنه مغرب الرأس لا فراف
الشرفية من فرق بفتح بالضم والمقط موضع انقطة ومنه
مقط الرأس أي موضع سقوط القلعة عن الامة من سقط بفتح بالضم
والمكان موضع ان يكون بفتح بالضم والمرفق مكان الرفق
وهو ضد العنق من رفق بفتح بالضم والمجد من سجد بفتح بالضم

بالضم اسم بيت يبنى للعبادة سواء سجد فيه أو لم يسجد وقال سيبويه
أما موضع السجود فالسجد بالفتح لا غير وكل الفتح في المسجد المسكن
والمطلع على القياس وقال ابن السكيت في اصطلاح المنطق الفتح في كل ما
جائز ولم يسمع والباقي من اصد عن المذكورة اعطى للمفعول بفتح العين
وتبرحت المفعول بفتح العين دون المفعول كالعين واسم المكان من يفعل
بالضم في غير الاشياء المذكورة كخفة البقعة دون الكسرة واسم الزمان
مثل اسم المكان في جميع الوجوه انه ذكرناها للمكان نحو مفضل الحارثي
الذي قتل فيه الحسين بن علي كرم وجهه فانه يستعمل لزمانه ايضا فيقال
مقتل الحسين لزمانه واعلم ان ذكرناه من اسم المكان والزمان في النذر
المجرد وأما في غيره فاسم المكان والزمان يجيء على صيغة اسم المفعول مثل مفضل
من أدفل بفتح مخرج من استخرج بفتح مخرج وانما كان المكان والزمان
من غير الثلاث في المجرى على صيغة المفعول لأن الفعل يقع فيه ما وصار كل واحد
من المكان والزمان والمفعول محلاً للفعل فثابه كل واحد منهما بالمفعول
والفرق بالقرائن وما قبل ولم يبين المصنف اسم المكان من غير الثلاث
لانه ذكره في فصل المفعول حيث قال ثم وغير مفعول الثلاث دون
مفعول الافعال والموضع ليس بجيد لان الواجب عليه ان يبين من غير
الثلاث كما بينه من الثلاث والحال انه لم يبين في باب المفعول صيغة
المكان من غير الثلاث وان ذكر عدم تغيره استظهر **فصل في اسم**
الزمان من بيان اسم المكان والزمان شرع في بيان اسم الزمان

بقوله هو اسم ثلث من المقصود وغيره وقوله مشتق يخرج ما يسمى مشتق وقوله
من يفعل يخرج اسم المفعول لانه مشتق من المجرى ولكن يدخل فيه غيره
من المشتقات وقوله لانه يخرج ما عدا المقصود قيل في تعريفه نظر لانه
يلزم منه تعريف الشيء بنفسه بان ذلك انه عرف اسم الالة بان
اسم مشتق من يفعل لاله ومعرفه المحدود موقوفه على معرفه
الحده ومعرفه الحده موقوفه على معرفه اجزاء الاله فمعرفه الاله يتوقف
على معرفه الاله فيلزم تعريف الشيء بنفسه وهذا باطل لان يلزم منه توقف
الشيء على نفسه ويمكن ان يجاب عنه بان عرف الاله الاصطلاحيه بالاله
التفوي فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه صيغه اسم الاله بجاء
على وزن يفعل كالميم وفتح العين كجاء ومن ثم اي من اصل الاله
صيغة اسم الاله على وزن مفعول كالميم فالحق الصريح المفعول بفتح الميم
والعين الموضع والمفعول كالميم وفتح العين الاله وهو الفعل بفتح الهمزة
وسكون العين نحو ضربت ضربته المرة اي بناء المرة والفعل بكسر الفاء
وسكون العين نحو ركبته ركبته حنة اذا كان دكوب حسنا للحالة
التي عليها هكذا قال الزجاج في شرح الرهاوي يقال لذلك بحال النوع
اعلم ان الفعل الذي يراد منه بناء المرة والنوع لا يخرج اما يكون ثلثا
او لم يكن فان كان ثلثا فلا يخرج اما ان يكون مجزئا او مزيدا فيه فان
كان مجزئا فلا يخرج اما ان يكون في مصدره الالف فان لم يكن في مصدره
الالف فهو الثلاثي المجزئ الذي لا تاء في مصدره فالمره من على فعله بالفتح

ومن اجزائه

الفاعل

ثلاثا

بالفتح والنوع على فعله بالفتح ان كان في مصدره التاء فالمره والنوع على مصدره
المستعمل والفارق بينهما القرائن كشدة واحدة للمره وشدة لطيفة
للتنوع ورحمة واحدة للمره ورحمة لطيفة للتنوع واما البواني وهو الثلاثي
المزيد فيه والرابعي المجزئ والمزيد فان كان في مصدره التاء فالمره والنوع على المصدر
المستعمل والفارق القرائن ايضا فواستفانة ودرجته واحدة او حنة وان لم يكن
فيه التاء فبنا المره والنوع على مصدره مزيدا فيه التاء نحو انظر اذ في ودرجته
واحدة او حنة واما قوله ان تبت ان تبتا وتولقيته لفاء للمره في
الاله القبيح اتيت ايتته ولقيته لقيته لانا فلو قد ذكرنا ان المره من
الثلاثي المجزئ الذي لا تاء في مصدره على فعله بفتح الفاء وان في كل واحد
ثلاثي مجزئ الذي لا تاء في مصدره او مزيدا فيها تبتا ولقيته لقيته ليم
في اسم الاله لانه لو لم يكن في تاء او بضم او بفتح لاجاز ان يضم او لو ضم
لا تبت بالمفعول من المزيد على الثلاثي بحرف واحد ولا جاز ان يفتح ارضا
للفق في بيته اي بين اسم الاله وبين موضع فلما لم يزل التاء لم يوضع لميم
او فتح تعين الالف لعدم التاء فيه ويجوز صيغة اسم الاله على وزن
مفعول نحو مقراض ومفناح على مفعول كالميم كالميم ويجوز صيغة
اسم الاله على الشذوذ مضموم العين والميم وسكن الفاء نحو مقراض هو
الاء الذي يجعل فيه السور والسور بالفتح الدوا الذي يصب في الانثى
والمخل هو ما يخل به الدقيق وكذلك يجيء على الشذوذ مكمل مجزئ
ومدق ومدهن بضم في كل ما فكر سيويه هذان اي السوط والمخل

المعجم

لم يذهبوا بهما من هذا الفعل ولكن جعل من عداو الاستماع المسقط لكل
 اسم مختص بلا شذوذ في هذا الوعاء وليست أي ليس من اسم آية
 بحث عنها بل هو اسم موضوع لآية مخصوصة بلا شذوذ في هذا المقام
 الآلية جعلت السقوط ولو جعلت السقوط في وعاء الدهن لايستعمل
 مسوطا ولكن يستعمل الوعاء بمدهن وكذلك لو جعلت الدهن
 في وعاء السقوط يستعمل بالسقوط ولا يستعمل بمدهن وكذلك افواه
 نحو المدق والمدهن ومحرضة بخلاف ما تقدم من المفاتيح والمكسرة
 لما فرغ من بيان الباب الاول شرعا في بيان الباب الثاني فقال
الباب الثاني في بيان المضاعف لم يعين لغوي واصطلاحا
 والمضاعف في اللغة اسم مفعول من ضاعف يضاعف كما مر مرة
 وفي الاصطلاح ان يجمع طرفان المتماثلان او المتقاربان في كلمة
 او كلمتين او تنفع احد المتلين بالآخر في كلمة واحدة قد افترق
 بينهما باحد المتلين الاخرين على سبيل الممازجة والتضائيف وانما قدم
 هذا الباب على سائر الابواب الفعالية لقرينة من تصحيح الابدال
 اليها من اقدم في التضعيف في مواضع مخصوصة بخلاف تلبين
 الرخصة فانه في مواضع كثيرة ويقال له اي للمضاعف الاصم وهو من
 به وقيل يقال وصل اصم اذا فقد سمعه ولا يسمع الصوت الخفي
 لشذوذه الى تحقيق الشذوذ في المضاعف بواسطة الادغام يعني ان
 الاصم يستدعي الجهر كذلك المضاف يستدعي الجهر اولان الاصم

في الجهر

الاصم لا يسمع الصوت الخفي الا بكسر ريه كذا في المضاف لا يتحقق الا
 بكسر ريه الخفي ولا يقال له صحيح لصبر ريه احد حرفيه في نحو تقض
 الباء في أي هو أي في طبرانية ومنه انقضاء الكواكب كذا في الصحاح
 اصله تقضض فلبت الضاد الثانية في الصورة ياء لا شذوذا
 ثلث ضاها في فضا تقضي وانما ابدلت الضاد الثانية ياء لدفع
 ثقل التضعيف ومنه قوله تعالى فافلح من زكيا وقدر خاب من
 دساها اصله دسساها فابدل السين ياء وضاد تيرها فقلبت
 اليها الفالحة كرها وانفتح ما قبلها فضا دساها وانما حصر
 الضاد الثانية بالابدال لان الثقل انما انت منها في آخرى بالابدال
 ادلائها لام الفعل وهو محل العوارض والتغيرات والابدال نوع من التغير
 واللام ادلى به وهو اي المضاعف يجمع من ثلثة ابواب هن دعائم
 الابواب نحو ستر يستر بفتح العين في الماضي وكسر في الفاعل وعوض
 بعض كالعين في الماضي وكسر في الفاعل وعوض بعض بكسر العين في
 الماضي وفتحها في المضارع ولا يجيء المضاعف من باب فعل يفعل بضم
 العين فيهما الا قليلا نادرا نحو حب بحت فهو حبب ولبت يلبت فهو
 لبيب وانما قلنا انه من باب فعل يفعل بضم العين فيه الما لم يجيء اسم
 منها على وزن فاعل نحو حبب لبيب ولهذا قال المصنف في حبب فهو حبب
 ولبت فهو لبيب واذا اجتمع فيه في المضاعف حرفان من جنس واحد
 سواء كان في كلمة واحدة او في كلمتين او اجمع حرفان متقاربان في كسر

مع ان ثبات من حروف ليس
 كحرف غنة ولا همزة
 رفعت

وقر يقر بفتح العين في الماضي
 وكسر في الفاعل صح



سواء كان في كلمة واحدة وفي كلمتين بدغم الاول في الثاني لتقل الحرف في الكلمة
فان التلظظ بالمتشدين في غاية التقل مثال الاول نحو مد الى اخره اصله
ادغم احد الدالين في الآخر كونهما من جنس واحد ونحو قوله تعالى الم اقل لكم
ادغم احد الدالين في الاخرى وان كانا من كلمتين كونهما من جنس واحد
ايضا ومثال الثاني نحو احمى اصله انمحي ادغم النون في الميم لغير مجزئها
ونحو اخرج شطاها اخرج الزرع فراضه وطرفه ادغم الجيم في الهمزة
لغير مجزئها وان كانا في كلمتين ونحو قوله تعالى وقالت طائفة ادغم
الثاني في البطي فاعلم ان الادغام في المتماثلين اقوى منه في المتفاربين
لانك لا تحتاج في المتماثلين الى ادغم الاول في الثاني ان كان الاول
سكن او الى اسكان الاول وادغمه في الثاني ان كان متحركا في المتماثلين
تحتاج الى نصيب واحد منهما مثل اخرتم ادغم في الثاني وان الادغام
في كلمة واحدة اقوى من الادغام في كلمتين لان حروف الكلمة الواحدة
يلزم بعضها ببعض فاذا انوال فيهما متلاان او متفاربان حصل نقل
لازم ولا كذلك اذا انوال في كلمتين لان كلمة الثانية لا تلزم الاولى
فلا يحصل نقل لازم وينبغي ان يعلم ان المراد بالتقارب اعم من ان يكون
التقارب في المخرج او في الصفه فيقوم مقام كالجهر والهمس او غير ذلك
ومخرج الحرف هو المكان الذي نشأ منه ومعرفة المخرج بان تشكك
وتدفع عليه همزة الوصل فينظر الى منتهى الصوت انتهى في
مخرجه لا يرى انك تقول اب وتسكن فيجد الشفتان قد اطبقا احدهما

ومخرج الحرف

احدهما على الاخرى واعلم ان الادغام معنيين لغوي واصطلاحي فاللغوي
ادغام الشيء في الشيء تقول ادغمت الشيب في الوفا اذا دخلته فيه
وادغمت الفرس للجمال اذا دخلته في فيه اما المعنى الاصطلاحي فادغام
اليه بقوله وقالت طائفة الادغام الباء في الحرف في المخرج مقدار الباء
الحرفين كذا نقل عن جابر الله العلواني وهو صاحب الكشاف قيل
لما جاور في بيت الله الكعبة زمانا كثيرا حتى صنف لقفن بحار الله
العلوية وقيل الادغام اسكان الاول وادغمه في الثاني في هذا النوع
نظرا لانه لا ينفك عن الحرفين الذين اولهما ساكن يمكن ان يجاب عنه
بان المراد بالاسكان وقيد ان الاول ساكن ثم ادغم في الثاني المدغم
والمدغم فيه والضاهر ارجع الى الالف واللام تقدير الكلام والذي بدغم
هما حرفا في اللفظ والتكلم وحرفا في اللفظ والكتابة كذا وقد كان
كل واحد منهما حرفا في اللفظ والكتابة كذا وقد كان
والكتابة كالرحمن فان الهمزة مع الراء مدغم ومدغم فيه مع انه حرف فان
في اللفظ والكتابة به وما قيل ان الرحمن حماسي في اللفظ وراعي في الكتابة
نظر الى اللفظ وحده بدون الالف واللام لانه لا يوافق المش
مع انه لم يكن فيه ادغام وكل ما في الادغام واعلم ان اجتماع الحرفين
على ثلاثة اقسام الاول ان يكونا في الحرفان المجتمعا متحركين وفي بعض
النسخ في كلمة مجزئية اي في هذا النوع الادغام نحو مد الى اخره
ادغم الدال الاولى في الثانية بعد اسكان الاولى لا يقال انه منقوطا

فيها الكشاف

بجاء الله بيان

بقولنا ضرب بكذا فان احسن من المجتمعين مع الادغام فيليس بواجب قلنا
 في كلمة لكان اصولها ينقض به لاننا نقول علم وقع في بعض النسخ
 في كلمة لا يرد وعلم النسخ الاخرى انما لم يقل في كلمة اكتفاء بالمثل لانه ذكر
 وعرض في الآتي الا الحاق استثناء من قوله ببالادغام اذا كان مستثنى
 فردد وهو المكان الفليظ المرتفع وانما اظهر مع وجود موجبه الادغام
 حتى لا يبطل الالحاق فان فردد الملحوظ بفعل كذا في التصحيح والملحق
 لا يدغم لان دعاءه المقابلة بين الملحق والملحق به حركة وسكونا
 واجبة ومع ادغام الملحق لا يوجد المقابلة صورة وقوله والاوزان
 مجرورة على انه عطف على قوله في الحاقات اي الآتي الاوزان التي هي يلزم
 الالتباس في تقدير الادغام واعلم ان تقدير الضمير الرجوع الى الموصول
 يجب في هذا الصلح بل وبيد موصول من صككت الباب اذا اطبقت
 ومنه يقال نصك وكبت اذا اصاب بعضه بعضا حين منتهى التقارب
 وكنته كذا في التصحيح وسر جمع سر في قوله ببالادغام وبيد ضمير
 طريق بخالف لون الجبل وطلل هو ما بقي من ان رآه يارفاة هذه الكلمة
 امتنع الادغام فيها حتى لا يلتبس الصكك بصكك بتشديد الكاف الذي
 هو كناية فاضف ان لو ادغم الصكك فقبل صكك لم يعلم انه طبق الباب
 ام كناية فاضف وسر بضم السين وتشديد الراء من السر ورفاثة لو ادغم
 السر فقبل سر لم يعلم انه من السر ورام من السر يروجه بضم الجيم
 وتشديد الراء البئر التي يكون في موضع كثير الكلام كذا في التصحيح وما

وما قبل وهو الخطم التي يكون في ظهر الحمار ليس بشيء لان الخصم المذكورة
 هي الجدة بالنون لا الجدة فان لو ادغم الجدة فقبل جد لم يعلم انه
 بمعنى الطريق في الجبل ام بمعنى البئر وطلل بفتح الطاء وتشديد اللام
 هو لطم الضعيف فان لو ادغم طلل فقبل طل لم يعلم انه من آثار الديار
 ام مطر ضعيفا اذا عرفت هذا فاعلم ان بعض الناس اعترض على
 كلام المصنف قائلان بان الادغام لا يجوز في قول واقتل وتباعد
 ونشترل مع ان كلامه ليس بخارج من كلامه قلت هذا الاعتراض غير
 وارد لان كلامه خارج من قوله والاوزان التي يلزم الالتباس اما
 اما لزوم الالتباس في قول على تقدير الادغام فلانه لو ادغم فقبل
 قول بالتشديد التبيين بمجهول لم يعلم انه فاعل او فعل واما لزوم
 الالتباس في اقتل فلانه لو ادغم بجبب بنقل حركة الن الاول الى الفاء
 فلا بد ان يسقط الهمزة لا يقدم الاحتياج اليها وحيث يلتبس الذي
 هو ما في التقعين واما لزوم الالتباس في نحو تباعد ونشترل انه
 لو جاز الادغام فيها فانها لو ادغما لوجب ان يقال انشترل واتب
 بالالف لوجوب اسكان الن الاول على تقدير الادغام فليتبع كل منهما
 بالماضي لاحتمال ان يكون الهمزة همزة الاستفهام واعتراضه على ان
 يقال ان رد وفسر من الاوزان التي يلزم فيها الالتباس لان رد وادغم
 ادغم لم يعلم هو من اي باب هو كذا في رد وعرض فلزم ان
 لا يدغم لحصول الالتباس فان رالى الجواب بقوله ولا يلتبس في مثل

رد وقر وعرض لان قد يعلم من يقر بضم العين ان اصله قد
 بفتح العين لانه لو لم يكن قد بفتح العين اما ان يكون بضم العين
 او بضم العين لا سبيل الى الاول لان فعل يفعل بضم العين في الماضي وضمها
 في الغابر لم يجز ولا الى الثاني لان المضاعف لا يجز من فعل يفعل
 بضم العين فيها وقر ايضا بعلم من يقر بضم العين ان اصله قد
 بفتح العين لانه لو لم يكن قد بفتح العين اما ان يكون بضم العين
 او بضم العين لا سبيل الى الاول لان فعل يفعل بضم العين في الماضي و
 وكه ها في الغابر لم يجز ولا الى الثاني لان المضاعف لا يجز من
 فعل يفعل بضم العين فيها وقر ايضا بعلم من يقر بضم العين
 ان اصله قد بضم العين لانه لو لم يكن بضم العين اما ان يكون بضم
 العين او بفتح العين لا سبيل الى الاول لان فعل يفعل بضم العين
 في الماضي وضمها في الغابر لم يجز ولا الى الثاني لان المضاعف لا يجز
 من فعل يفعل بفتح العين فيها اعلم ان استعمل الادغام كثيرا في نحو
 حتى يجي اجتماع الحرفين المتماثلين والبعض منهم لا يجوز الادغام
 فيه ولذلك قال ولا يدغم حتى لمجي في بعض اللغات حتى لا يقع الضم على
 الياء في يجي بالادغام والضم على الياء مع الادغام ثقيلة وقيل اما
 لم يدغم لان الياء الاخير غير لازم لانه يسقط تارة نحو حيوا اصله
 حيوا نقلت ضمة الياء الثانية الى الاولى بعد ما كانا فاجتمع الياء كانت
 تحذف الياء الثانية فصا حيوا قوله او تقلب تارة الفا دليل آخر

سكتة

آخر لقوله غير لازمة نحو حيا اصله يجي بضم الياء فثبت ان الفا لم يفتح
 ما قبلها ولا في التثنية من الافم المذكورة ان يكون الاول ساكنا وان في
 منحه كما وهذا القسم يجب قبل الادغام ضرورة كالتقسيم لا يقال هذا
 الكلام يدل على ان الادغام واجب فيما يكون فيه الحرفان المتجمعان
 اولهما ساكنا نحو صحوا فان فيه الفين اولهما ساكنتا وثانيتهما متحركتان
 مع ان الادغام لا يجوز فيه فلو كان الا ان يكون الفين لكان اصوب
 لانا نقول استغنى المض عن ان يقول الا ان يكونا الفين اكتفا بالثاني
 بقوله نحو مد فهو على وزن فعل فيكون العين مصدرا وان كان
 لا طائل تحت قوله على وزن فعل لا يقال انما ذكره ليعلم ان مد هنا
 مصدر لا فعل ماض لاننا نقول لا يعلم ذلك لان قوله على وزن فعل
 يحتمل ان يكون العين منه منحه كما وسكتا ولا يقال يعلم ان العين
 فيه ساكن بالايجام لانا نقول لوضوح قوله وهو على وزن فعل واكتفى
 بقوله نحو مد يعلم بالايجام ان مد هنا مصدر فلو قال نحو مد مصدر
 او قال نحو مد على وزن فعل لكون العين لكان اخرى واجدرا انتهى
 كلامه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من قوله على وزن فعل بيان
 صيغة مد بالادغام ولم يجز الى قوله بكون العين لان قوله والفا
 والفاء التثنية ان يكون الاول ساكنا يجز فيه يدل على كون العين
 فلا يحتاج الى الاعادة تماثل والفاء التثنية من الافم المذكورة
 هو ان يكون الحرف الثاني ساكنا والاول فاسم كالفادغام فيه

ممتنع لعدم شرط الادغام وهو تحريك الالف في قولنا انما امتنع الادغام
 فيه لانه لو ادغم لابد من سكن الاول فيجتمع ساكنان فتفترق
 ورطبة وهي اجتماع الحرفين من جنس واحد فتقطع في اخرى است
 منها وهو اجتماع الالف كنيين وقيل انما امتنع الادغام فيه لوجود الحفنة
 المطلوبة من الادغام وهي انما تحصل بالكنين وهو حرف الالف فيجتمع عدم
 شرط الادغام فيه وهو سكون الاول ما قبل الالف ان يقول ان كلام المصنف
 يدل على عدم جواز الادغام فيما يكون ثنائيا كحرفين ساكنين للوقوف مع
 ان الادغام فيه جائز فلو قال اذا كان الثاني في غير الوقف لكان احسن
 بشي لان سكون الوقف عارض فاذا كان الالف سكون عارض يجوز الادغام
 وفكر كما يجيء واعتبر ضد علي بن ابي طالب ان الادغام ممتنع ينبغي ان لا يحذف
 احد الحرفين فيسا على الادغام لمصلحة الحفنة فيه فاجاب بقوله وكين
 جوزوا الحذف في بعض المواضع وان كان الادغام غير جائز فظرا الى
 اجتماع المتجانسين وهو ثقبيل مطلقا نحو ظلت ومسنت اصلهما
 ظلت ومسنت يحذف احد حرفي التضعيف لانه اجتماع المتلاني فيهما
 ولم يكن الادغام لكون حرفي التلاني بوساطة اتصال الضمير المرفوع
 البارز المنحرف فيحذف احد حرفي التضعيف لان الحذف يفيد التخفيف
 كما ان الادغام يفيد ابطا واختلفا في الحذف منها فذهب
 البعض الى ان الحذف اول المندين لان الحذف كالادغام في فائدة
 التخفيف فكما انهم لم يدغموا اول المندين في الثاني فكذلك الحذف

يحذف اول المندين وذهب الآخرون الى ان الحذف هو المثل الثاني لان الحذف
 معطل بدفع الثقل وهو انما حصل من الثاني فهو حقيق بالحذف
 ثم علم انه يجوز فتح الفاء وكسرها فيهما وذلك لان حذف
 منها احد الحرفين من غير نقل حرفها الى ما قبلها الذي هو الفاء
 بقي الظاهر اصله مفتوحا لان الفاء في الاصل مفتوح وان حذفها
 بنقل حرفها الى ما قبلها بعد سب حرف ما قبلها يصير انفا مكسورا
 لنحر كما يحرك ما بعدها وهي كسرة فجوزوا الحذف من المندين
 كما جوزوا القلب في بعض المواضع لدفع الثقل اللازم من اجتماع
 المندين نحو نقضي البازي اصله تقضض بفتحة ضار ان قلبت
 الضاد والثالثة باء فصارت نقضي ثم قلبت الياء الفاء لتحركها و
 وانفتح ما قبلها وعلية اي على جواز حذف احد المندين نظر الى
 اجتماعهما فراه من قرأ القرآن بك ألفايتها النوبة في بيوتكم
 من القرآني المكان اي الاسفاد فيها اصله قرآن فيحذف الراء
 الاولى لا اجتماع المندين فينقل حرفها الى القاف فيقول لما حذف
 الراء الاولى لا اجتماع المندين اجتمع الالف فاعطى القاف
 مثل حرف الراء وهذا معنى قول المصنف فنقل الى فعل هذا يكون الفاء في
 محل التعقيب فلا يحتاج الى الكلف فيما قبل وهو ان القاف في التعقيب
 فتقدير الكلام في حذف الراء الاولى لانه نقل حرفها فيكون النقل
 قبل الحذف حتى لا يرد على المصنف لاعتنا بانه الفاء للتعقيب فوجب

ان يكون نقل حركة القاف بعد الحذف هذا بين السخا له ثم حذف الهمزة
لعدم الاحتياج اليها فصارت قرين وقيل انما قرئ قرن بك القاف من
وقر يقر وقاد كوعد بعد اصد يوقر حذف الواو لوقوعه بين ياء
وكسرة ثم حذف حرف المضارعة للامر وما بعدها مكسوة فابتدئ به
فصارت فاجتمع المؤنث منه قرن بك القاف هذا الوجه وان كان صحيحا
في نفسه لا يوافق بحث الادغام الذي نحن بصدده وانما ذكر المص
هنا تنميما للفقهاء كرس القاف فاذا قرئ قرن بفتح القاف يكون مأثورا
من اقر بالمكان بفتح القاف قرارا وهو نقل المتكلم وحده من قررت
بك العين نقل بفتحها فعلى هذا اصل اقرن حذف الراء الاولى
بعد نقل حركتها الى ما قبلها ثم استغنى عن همزة الوصل فصارت قرن بالفتح وهو
او اقر بالمكان كما هو لغة في اقر بفتح العين في المضارع وكسره في
الماضي كذلك هو لغة في اقر بالمكان كما في الوجه الاول بك العين وهو نفسه
المتكلم وحده من المضارع من قررت بالمكان اقر بفتح العين في الماضي
وكسره في القاب فعلى هذا اصل اقرن بك الراء الاولى نقل حركتها الى القاف
ثم حذف للاجتماع المنبذين فاستغنى عن همزة الوصل فصارت قرن بك القاف
اقول هذا هو الوجه الاول بعينه حاصل هذا الكلام ان قرن يجوز فيه
قراءة فتح القاف من قر وبك العين يقر بفتح العين قرارا ويجوز ايضا
قراءة كسرة القاف لوجهين الاول من قررت بالمكان بفتح العين قرارا
والثاني من قر يقر وقاد كوعد في تفسير القاضيه ايضا وى هذا

فيقر بك العين

الآخر

اي امتناع الادغام عند سكون الحرف الثاني اذا كان سكونه لازما كمدون
واذا كان سكونه عارضا يجوز الادغام وعدمه كما مر على طبع من المضارع
نحو امدد بفتح الادغام نظر الى سكون الحرف الثاني ومنه بالادغام بان ينقل
حركة الدال الى الميم فاستغنى عن همزة الوصل فبقى الدال الثانية ساكنة فيجوز
الادغام بفتح الدال للتحفة اي الحفة الفتحه ومنه بالادغام الى كسرة الدال لان
الكسرة اصل في تحريك الساكن لان الكسرة بن السبب وهو سكون مد
بالضم لا يتبع حركة الدال بحركة عين المضارع وهي الضمة ومن ثم اى
ومن جواز مد بضم الدال لا يتبع لا يجوز فتر بضم الراء وان جاز الوجه
الآخر من فك الادغام نحو افسر والادغام مع كسرة الراء وفتحها نحو افسر لكن
لا يجوز الضم لعدم موجب الاتباع وهو ضم العين المضارع لان فتر يفر
من باب ضرب يضرب واستشعر المص في نفسه سؤالا وهو انه اذا كان
سكون الثاني عارضا من المنبذين يجوز فيه الادغام وفتح كما مر الحاضر
نحو فلم لا يجوز الادغام في جمع المؤنث من امر المخاطب من المضارع نحو
امدون مع انه امر فاجاب بقوله ولا يجوز الادغام في اميدون لفقدان
شبه الادغام وهو تحريك الثاني لان سكون الثاني لازم بسبب اتصال المؤنث
ولا يمكن تحريكه كما يمكن تحريك الساكن الثاني في مد وقر قال الشيخ
لقائل ان يقول لم حكموا الجواز الادغام في الامر ولم يحكموا الجواز في مدوت
مدوتنا مدوت مدوتنا مدوت مدوتنا مدوت مدوتنا مدوت مدوتنا مدوت مدوتنا
بالامتناع في هذه الامثلة مع ان سكون الحرف الثاني في الباين

اي يضم

عارض لأن السكون في الأمر بسبب كونه آخر الأمر في هذه الصور بسبب
 اتصال الضمير المرفوع المتصل بالذو يمكن أن يجب عنه بأنه لا بد لجواز
 الادغام من تحريك المثل الثاني ولا يمكن عند اتصال الضمير المذكور
 بلزوم أربع حركات متواليات فيها هو الكلمة الواحدة بخلاف الأمر فإن
 تحريك المثل الثاني لا يمتنع إلى هنا كما أقول فيه نظر لأننا لا نستلزم أربع
 حركات في نحو مدون لأنه وإن تحرك الثاني لأجل الادغام لم يفتح أو غم
 الدال الأول في الثاني نية يجب سكون الأول فيها مدون بتشديد الدال
 فلا يلزم أربع حركات متواليات بل يمكن أن يفرق بين مدون وأمدون
 وبين الأمر بأن يقال إن السكون في آخر الأمر عارض لأن الأمر مأخوذ من
 حيف المضارع المتحرك آخره بخلاف مدون وأمدون وأمثالهما فإنها
 كلمة اتصلت آخرها ضمير بارز فكان الأمر في الأصل متحركاً ثم سكن آخره
 بعروض الأمر على الأصل ولا كذلك مدون وأمدون وأمثالهما فإنها
 لم يفتح الأصل ثم سكن فافتتحة فتقول بالنون التثنية إذا دخلت
 إذا دخلت على الأمر من المضارع في مدون بتشديد الدال وفتحها
 مدان مدون بضم الدال مدان أمدونان بفتح الدال غام وبالحذف
 مدون بفتح الدال مدون بضم الدال مدون بفتح الدال وتشديد الدال في جميع
 أمثلة الادغام وسلم الفعل من مد بضم ما إلى آخره أصلاً ما إذا دخلت
 الدال الأولى بعد سكونها في الثانية فصلاً ما واجمع منه مد على
 على وزن فعلة كفتح جمع فاسق وكفرة جمع كافر فجرة جمع فاجر

فاجر وبه رجع جمع بارز وفي التنزيل يا بدي سفره كرام بررة ويمتنع فيه الادغام
 للالتباس والمفعول منه ممدود ممدودان ممدودون بغير الادغام لا
 شرط الادغام معدوم هنا وهو أن لا يكون بين المتماثلين فاصلة
 وقد وجد الفاصلة في الأمثلة المذكورة وهو الواو وسلم الزمان والمكان
 منه ممد بفتح الميمين وادغام الدال وسلم الآلة منه ممد بالميم الأول
 وفتح الثاني وادغام الدال المحجول من ممد بضم الميم ومن ممد
 بضم الباء وادغام الدال فيه ما ويجوز الادغام إذا وقع قبل تاء
 الافتعال حرف من حروف التشديد شش ضط طوطي وهي
 عشر حرف في النجاسة بالياء سواء كان النجاسة في المخرج أو في المحو
 والمجسودية فشرح بيان الحروف المذكورة على الترتيب إذا وقع
 قبل تاء الافتعال قبلها بالهمزة فقال نحو أخذ إذا قلت أنه من أخذت أنه
 مخالف للقياس لأنه أصله أخذت بالهمزة ياء كونه ما وانكسرها
 ما قبلها فيصير أبين أخذت ثم قلبت الياء المبدلة تاء وادغم هذا التاء
 في تاء الافتعال مخالف للقياس لأن الياء المبدلة لا قلبت تاء لأن شرط
 قبل تاء وادغام التاء في تاء الافتعال أن يكون أصلية والياء فيما نحن
 بصدره ليست بأصلية وإنما قلنا أنه من الأخذ لأنه لو كان من
 أخذت بفتح يكون على وفق القياس ولا يكون شاذاً أو مثال التاء
 إذا وقع قبل تاء الافتعال انحر بالتشديد فاصلة بفتح بالتخفيف
 فنقل إلى باب الافتعال فصلاً أنجر ثم ادغمت التاء الأولى في الثانية
 الافتعال سائر

بأن المثلثة انشأ
لأن من باب فتح أي
قتل القاتل وجب فيه
الادغام على التعاكس

فصار الجرح وأما مثال الثاني إذا وقع قبله الافتعال نحو أثار يجوز
فيه انشاد لأن الثاني من المهموسية من المهم وهو انصوت
الخفي **وصرفها** أي المهموسية عشر بحروفها **استخرجت**
أي الحذف في السؤال من الشيء وهو الالحاح في المسئلة **خصف**
بالتأني أم امرأة قال الزمخشري في الحواشي معناه استكدر عليك هذه المرة
انما سمى الحرف في المذكورة مهموساً لأنه أضعف الاعتماد في موضوعه حتى
جرت معه النفس في التصحيح فيكونان من جنس واحد نظر إلى كون الثاني
والثالث من المهموسية فيجوز ذلك الادغام بجعل الثاني المنقوطة بنقطتين
من فوق ثاء بتلات نقط أو يدغم الثاني في الثاني فصارتان بتلات نقط
وبالتعالي بجعل الثاني المنقوطة بتلات نقاط من فوق ثاء بنقطتين من فوق
وادغام الثاني في الثاني فصارتان بتلات نقطتين وأما الدال من الحروف المذكورة
إذا وقع قبل ثاء الافتعال إذا انصلب أو ثاء قلبت الثاني الألف فصارتان
فادغم الدال في الدال وجوباً فلماذا قال ولا يجوز فيه أي إذا انغمز ادغام
الدال في الدال أي لا يجوز فيه ادغام الثاني في الثاني بقلب الدال ثاء كما سيجي في
ست ولا يجوز البتة أيضاً قبل القلب لأن يبقى على حاله ولا بعد قلب الدال
ثاء ولا بعد قلب الثاني الألف كما يجوز في بعض ما سيذكر فلا يجوز فيه من الاحتمال
سواء ادغم في الدال لأنه جعل الثاني دالاً لم يجعل الدال ثاء فقط من غير
وذلك مبنية على محافظه امر من متفادين بقدر ما أمكن لأن بين الثاني
والدال بعد ثاء من جهة المهموسية وقر بأن وجه أي من جهة

أي من جهة المخرج فان بقي على حاله ولم يقلب اصلاً بقوت مقتضى القرب في الدال
الدال ثاء ولا بقوت مقتضى البعد فلا جرم حفوظ مقتضى القرب والبعد
بأن قلب اصدها بالآخر ولم يسكت على أن القلب بأن اختيار جعل الثاني
دالاً من غير عكس وذلك لبعد الثاني من الدال في المهموسية لأن المهموسية
حالة مخصوصية بالثاء وليكن مخصوص به لا يوجد في الدال فلا يمكن أن
ينقلب الدال ثاء ويدغم فيه إذا لم يمكن أن يدخل جنبه في لباس مخصوص
بشيء بخلاف عكس ينقلب الثاني دالاً ويدغم فيه إذا حاله مخصوصية بالدال
ولا لباس مخصوص به سوى كونه في مخرج معين والثاني يثبت في الدال في ذلك
المخرج لقرب بينهما يمكن أن ينقلب الثاني دالاً استيعاباً ليجب ينقلب بحافظة
لمعنى القرب ولا يمكن أن ينقلب الدال ثاء مع أن القرب من الجانبين رعاية
لمعنى البعد في المهموسية ولهذا السبب قدم اعني البعد على اعتبار القرب
لنوقف عليه كما لا يخفى عند التدبر وفضل القرب هنا بالدال حيث قال
ولقرب الدال من الثاني في المخرج وبسبب فضل القرب بالثاء في ست ويقول
وجعلت الثاني الدال القرب الثاني في المخرج فإذا ثبت أنه لا بد من قلت
وجعل مقتضى القرب وأنه لا بد وان يكون ذلك القلب هو قلب الثاني دالاً أو
العكس قوله ولقرب الدال من الثاني لا يخلو عن إشارة إلى هذين المطالبين
كما لا يخفى ثبت لزوم ادغام الدال في الدال للزوم اجتماع حرفين من جنس واحد
ولهذا قول إذا جعلت بلزم حينئذ حرفاً من جنس واحد فبدغم فثبت
اصل المدعي وهو لا يجوز فيه غير ادغام الدال في الدال هذا تحقيق كلام

في جمل
قال في حيزه

بقدر ما أمكن وذلك ان تقول لم يعل ولم يعتبر الى حال الدال في المجرورة
 وان نور والنقض يستلزم تحل في دفعه بما تمحل به فتنزله
 المستعان وعبد الله كماله في الاول ان يقول لا يجوز قلت الدال تاء وادغم
 التاء في التاء لانه لو فعل كذلك لايعلم من الذين ام لا واما الدال
 من اطروف المذكورة اذا وقع قبل تاء الافتعال نحو اذا ذكر اصله اذ تكرر
 فيه اذ كر قبل التاء والاقرب بالتاء من الدال في المخرج فصلا اذ كر فيك
 الادغام وهو لغة فصيح وذلك قال ويجوز اذ كر ارضاء في الخمسة
 الدال في الدال فصلا اذ كر لان الدال من المجرورة كالدال وهو نفس المجرورة
 بحسب قولك ظل قور بضم او اخر جند مطيع وانما سمى اطروف
 مجرورا لانه اشبع الاعمال في موضع ومنع النفاذ بحسب ما حتى
 ينقض الاعتماد بحسب الصوت كذا في الصحيح وفصل المصطلح هذا
 بقوله فجعل التاء في الدال كما في اذ ان لما مر وانما لم يفتد التاء في اول الامر
 لعدم قرب المخرج بينهما بل قبلت الدال اقرب المخرج بينهما فيجوز ذلك الادغام
 نظر الى اتحادهما في المجرورة يجعل الدال في الاول والاول في الاخر اذ كر والياء
 نظر الى عدم اتحادهما في الذات واما الدال من اطروف المذكورة اذا وقع قبل
 تاء الافتعال نحو اذا ان اصله اذ تان لانه من التنية قبلت التاء الادغام
 ادغم الزا في التاء بعد قلب الدال اذ فصلا اذ ان ويجوز الباء من
 اذ كر في الامور المذكورة وكل لا يجوز الادغام بجعل الزا والاك في التاء
 اعظم من الدال في امتداد الصوت فيصير حينئذ كوضع القصعة

ادال القرناء

وادكر

القصعة الكبيرة في الصغيرة او لانه يوازي باوان وانما قبلوا التاء اولاد لم
 يفتد التاء لان التاء والدال من مخرج واحد وليكن التاء من مخرج واحد لان الزاء
 من طرف الدال وطرف التاء باوان التاء من طرف الدال وحسب التاء واما التاء من
 من طرف المذكورة اذا وقع قبل تاء الافتعال نحو اسمع يجوز فيه الادغام بجعل
 التاء سببا وادغم التاء في التاء لان التاء من المجرورة المذكورة ولا يجوز
 الادغام بجعل التاء من تاء فلا يقال لا تمنع لعمري التاء في امتداد الصوت فلو ادغم
 كذلك يصير كوضع القصعة الكبيرة في القصعة الصغيرة وهذا خلاف مقتضى
 العقل ويجوز الباء لعدم الجنية في الذات وعلى هذا قوله تعالى ومنه من سمع
 واما التاء من اطروف المذكورة اذا وقع قبل تاء الافتعال نحو اشتهت اشتهت قبلت
 التاء شيئا ثم ادغم التاء في التاء من لا يجوز الادغام بجعل التاء في التاء فيجوز
 ان يقال اشتهت ولا يجوز ان يقال اشتهت ويجوز الباء نحو اشتهت مثل اسمع في الامور
 المذكورة واما الصا من اطروف المذكورة اذا وقع قبل تاء الافتعال نحو اصبر
 صلا صبر يجوز فيه اصطبر بجعل التاء طائفة بالتاء من الطاء في المخرج ولا يجعل
 التاء صاد لان الصا من المستعينة وهو ما يرتفع التاء الى الحنك المطبق
 وهو ما يطبق التاء مع الحنك والاعلى وهو ما اصططقت في الادب
 الاولى وهي الصا هو الطاء والظا والضا مستعينة مطبقة وقد عرفت
 معانها والثالثة الاخيرة وهو الخا والفاين والفاق مستعينة فقط
 ليست بمطبقة وعلى هذا لا يلزم من الاستعانة الطاء ويلزم من الاطراف
 استعانة التاء من المنخفضة وهو ما يرتفع التاء الى الحنك

البك

وهو ما عدى الحروف المستعينة قال ان رجع فان قيل قولنا ان الصاد دليل
ولا بد له من مدلول فانه فابن المدلول قلنا المدلول انما هو انما لا يفكر
ذلك غير مذكور لانا نقول لا نعلم غير مذكورين مذكورين اذ معنى قوله كيف
فيه اصطبرانه يجوز قلب البناء في اصطبروطا فاندفع الاعتراض الى هذا الكلام
قلت لا يجوز ان يكون قوله لان الصاد دليل لقلب البناء في اصطبروطا لان كون
الضامن المستعينة المطبقة والتأمن من الخفض دليل على عدم جعل التأمن
لا على جعل التأمن طاء اللهم الا ان يقال ان قوله لان الصاد دليل على عدم جعل
التأمن صاد وهو المفهوم مما هو مذكور في قوله اذ معنى قوله يجوز فيه اصطبر
انه يجوز قلب البناء ومفهومه هو انه يجوز قلب البناء صاد افترع كلام هذا
بقوله فجعل التأمن طاء ولم يجعل صاد كالمباعد بينهما اي بين الصاد والتأمن
التأمن من التأمن في المخرج وان كان بينهما في كونها مطبقة ومنخفضة فصارت
اصطبر كما في سنت اصله كسرت فجعل بين والدان تاء لقرب السنين من
في الميمونية وجعل الدال تاء لقرب التأمن الدال في المخرج ثم ادغم التأمن في
فصارت ثم يجوز ان الادغام يجعل الطاء صاد انظر الى اتحادهما
في الاستعانة نحو اصله صبر فجعل التأمن طاء فطاء اصطبر ثم
جعل الطاء صاد افادغم الضامن في الضامن صبرا ولا يجوز ان الادغام
يجعل الضامن طاء لعظم الضامن عن امتداد الصوت لا يقال ليس الطاء طاء
المدغم ليس باعظم من الطاء المدغم فيه قلت معنى جعل الضامن طاء انما ثبت
منه وعظم المنوب لا يفوت عن التأني بالكلية فيكون الطاء المدغم

اطبر فان قلت عظم الضامن
لا يضر في ادغامه في الطاء بعد
جعل طاء لان المدغم بعد
القلب صح

يجعل م

المدغم اعظم من المدغم فيه ويجوز ان يثبت نحو اصطبر لعدم اجتنابه في الدال
بين الضامن والطاء وان كان بينهما من الاستعانة واما الضامن الحروف
المذكورة اذ وقع قبل تاء الافتعال نحو اضرب اصله اضرب يجوز ان يدغم
الطاء والتأمن ضادا وادغام الضامن في الضامن ولا يجوز ان يدغم الضامن
طاء والطاء تاء حتى يكون اتبر ولا يجعل الضامن طاء وادغام الطاء في الطاء
بعد جعل التأمن طاء لزيادة صيغة الضامن من الطاء ويجوز قلب التأمن من غير
الادغام مثل اضرب في الوجوه المذكورة يعني يجوز اضرب واضطر لا يجوز
اترب واطرب واما الطاء من الحروف المذكورة اذ وقع قبل تاء الافتعال
نحو اطلب اصله اطلب قلت تاء طاء لانه لو ابقى مع مقارنتها اياها
في المخرج لادى اما الى الادغام وهي لا يدغم في ان لما فيها اطباق الذي
يفوت بادغامها فيها واما الى الاطراف فتغير النطق بهما فقلبو
تاء الافتعال حرفا يوافق التأمن في المخرج ويوافق ما قبله في الصفة
قصد لنفي التناذر وهو الطاء فقلت طاء ثم يدغم الطاء في الطاء وجوز
باجتماع الحرفين مع تحريك التأمن ولما اقال لا يجوز في غير الادغام اجتماع
الحرفين من جنس واحد بعد قلب الافتعال طاء لقرب التأمن من الطاء
في المخرج واما ان طاء اذ وقع قبل تاء الافتعال نحو اطلب اصله اطلب جعل
ان طاء ثم يجوز في الادغام جعل الطاء الفير المعجمة طاء بمعجمة واول المعجمة
طاء بمعجمة لم وان بينهما في العظم واما ادغام الطاء في التأمن فلم يكن
لان الطاء مطبقة فيكون هو اذ هاب الاطباق عنه ويجوز البيان

لعدم الجزئية في الذات مثل اظلم باظا المجمع واظلم باظا غير المجمع
واظلم فيهم لف وشر على الترتيب واما الواو اذا وقع قبل تاء الافتعال
فخواصها اصل او تعد من افتعا وهو قبول الوعد اصل او عدي يجوز فيه
الادغام بجعل الواو تاء ثم تدغم التاء في التاء فتصا افتعا لا تلم بجعل الواو
تاء يلزم منه محذوران احدهما ان يصير الواو ياء لكسما قبلها
فيلزم كون الفعل مرة يائيا نحو ايتعد مرة واويا نحو بو تعد لعدم
موجب القلب وان را الى المحذور والآخر بقوله او يلزم نوال الكسرة
لان الياء بمنزلة الكسرة مع كسما قبلها وناس يقولون ايتعد يانعد فهو
موتعد بالهمزة كذا في الصلح قالوا ان ياء فاه قبل لم تعين التاء بقلب الواو
مع ان الواو لو قلبت غيره لا يلزم كل من الامرين المحذورين قلنا التحق
المواخاة بين الواو والتاء الى هذا الكلام قلت في او تعد قاعدة بين احديهما
اذا كانت الواو كسرا وما قبلها مكسورا يجب قلب الواو ياء والتاء في ان
الواو اذا وقع قبل تاء الافتعال وجب الواو تاء وادغام التاء في التاء فان لم
من احد القاعدتين محذوران تعين القاعدة الاخرى فلا وجه لابرار هذا
السؤال واما الياء اذا وقع قبل تاء الافتعال فخواصها اصل ايتعد فيجعل
الياء تاء فاعني نوال الكسرة لان الياء بمنزلة الكسرة مع كسما قبلها
فخصوصا في مصدره يزيد كسما اخرى ثم ادغم التاء في التاء فتصا افتعا
على هذه القاعدة بنقض توجيهه ان قولكم ان تاء الافتعال اذا وقع
ياء قلبت الياء تاء ثم بدغم التاء في التاء منقوض بايتكل فان الياء في

الكسرة

فيه لم يقلب تاء فاجاب بقوله ولم يدغم في مثل ايتكل لان الياء ليست بلزما
بيان ذلك ان ايتكل ايتكل لانه من الاكل فليست الهمزة الثانية بواو كسرا
وانك ما قبلها كما ايمان ولم يقلب الياء المبدلة من الهمزة تاء لان
الياء ليست بلزما بمعنى يصير الياء همزة اذا جعلت تاء ثانيا مع ان التزم
شطر في الادغام ومن ثم من اجل ان المزوم شطر في الادغام لا يدغم
ياء جسي في الياء في بعض النسخ لان الياء ليست بلزما حيث تسقط تاء
وتفتحة تارة اخرى كما مر واوردها هذه القاعدة بنقض توجيهه ان
التاء وقع قبل ياء الافتعال اذا كانت مقدومة عن همزة ولم تصر لازمة لا بدغم
في تاء الافتعال منقوض بايتخذ فان اصله اخذ قلبت الهمزة ياء وكسرا
وانك ما قبلها فتصا ايتخذ بالياء ثم بدغم الياء في تاء الافتعال فتصا اخذ
فاجاب بقوله وادغام اخذ شاذ لا يعول عليه ومن هذا التوجيه
ظهرت ما قبل هذا انكرا لا طائل تحته ويجوز الادغام اذا وقع بعد
تاء الافتعال حرف من حروف مدوزة صضط ط كح يفتل لان من القتل
فادغم تاء الافتعال في التاء التي هي عين الفعل فتصا يفتل من ما قبله
اصله يبتدل لانه من البدل فادغم تاء الافتعال في الدال فصار يبتدل
منه ابتدل ويعدو اصله يعتذر لان من العذر فادغم التاء الافتعال
فالتال فصار يعتذر من اعذر يعتذر ويترج اصله يترج لان
من الترج فادغم تاء الافتعال في الزا فتصا يترج من انترج يترج
ويشتم اصله يشتم لان من الشتم فادغم تاء الافتعال في الهمزة

اصله يقتتل صح

فصا ينتم من انتنتم وخصم اصله يخصم لان من الخصومة فادغم
 تاء الافتعال في الصا فصا يخصم من اخضم يخصم ويقتض اصل
 يفتضل لان من الفضل فادغم تاء الافتعال في الضا فصا يفتضل
 من افتعل يفتضل وينظر اصله ينظر لان من الانتظار فادغم تاء الافتعال
 في الطاء فصا يرتطم من انتظم ينظم ويرطم اصله يرتطم لان من
 الرطم كذا في الصحيح ادرطم عليه امره اذ لم يقدر على الخروج منه فادغم
 تاء الافتعال في الطاء فصا يرتطم من باب ادرطم يرتطم وفي هذه الامثلة
 يجوز الباء والادغام ولكن لا يجوز في ادغامه من الا الادغام يجعل التاء
 اي تاء الافتعال مثل العين لا على الضويف استدعاء المؤخر وان احتمل
 ان يكون من باب اضافة المصدر الى الفاعل وذكر المفعول متروك ومن
 اضافة المصدر الى المفعول وذكر الفاعل متروك الا ان لا يجوز هنا
 الا الثاني لان عين الافتعال اصل دون التاء فجعل غير الاصل تابعا
 للاصل اولى من جعل الاصل تابعا لغير الاصل ومعنى استدعاء المقدم
 تاء الافتعال المؤخر وهو عين الفعل كالتقدم المؤخر ليدغم فيه
 وقيل الدليل على ضعف استدعاء المؤخر ان التاء من المحموسة والذي
 وقع بعد تاء الافتعال كل من الموهودة الا الين والصا فجعل التاء
 تابعا لما وقع بعده من المجهوز اوله وانما الين والصا فانها وان كانا
 من حروف المحموسة لكنهما من الحروف الصغيرة فلو جعلنا تابعا لغير التاء يكون
 كوضع القصعة الكبيرة في القصعة الصغيرة فيجعل التاء تابعا لهما

لها لا يقال هذا الدليل لا يستقيم في المثال الاول لانا نقول في المثال الاول
 اجتمع الحرفان المتماثلان وهو التاء ان فلازم في بينه ما في الاستدعاء المؤخر
 مثل المقدم فلا احتياج في ادغام احدهما في الاخر الى الدليل وعند بعض
 الصفيين يجوز هذا الادغام في الماضي اي في ماضيه هذه الامثلة جميعا
 يلتزم بها الضم التفعيل بيان لزوم التاء على تقدير جواز الادغام ان
 في يخصم لجواز الادغام لا بد من نقل حركة التاء الى الحاء لان عند هم اي
 عند الصفيين لجواز الادغام في تفعيل حركة التاء الى ما قبلها وعند
 الرهزة المجتنب في بصير خصم فلم يعلم انه ماضية التفعيل او ماضية الافتعال
 وعند بعضهم يجوز ان يدغم التاء فيما بعده في محي بك الفاء نحو خصم
 لان عند هم كالتقاء التاء كقبح احدهما الى ال كنه وان نلته
 كحرف المدغم لان ال كنه اذا حرك حرك بالكة فاستغنى عن الهمزة
 المجتنبه فصا خصم بكسه وعند بعضهم يحج بالهمزة المجتنبه
 نحو اخصم بفتح الحاء اصله اخصم فادغم التاء في الصا بعد نقل
 حركتها الى الحاء فلم يحذف الهمزة المجتنبه نظر الى سكون اصله
 سكون الفاء في الاصل وحركته عارضة باعتبار نقل حركة التاء اليها فلم
 تحذف الهمزة المجتنبه ويكون في مستقبله اي مستقبل ما وقع من الحروف
 المذكورة بعد تاء الافتعال كالفاء وفتحها كما يجوز في الفاء وفتحها
 في الماضي نحو يخصم اصله يخصم فنقل حركة التاء الى الحاء ثم قلبت الياء
 فادغم الصا في الصا فصا يخصم بفتح الحاء وعليه قراءة من قرأ

وهم يحتمون بفتح الخاء ومترهم من لم ينقل حركة التاء الى الخاء بل كان
 التاء غم يقبل التاء صاد افاد غم الصاد في الصاد ثم كسر الخاء فصار
 من التقاء الالف كنين وعلية قرأه من قرأ بالكره يجوز ايضا في فاعله
 اي في اسم فاعله منه الادغام ضم الفاء للتابع حركة الفاء بضم الميم
 مع فتحها وكسرها كالمستقبل نحو مخضوب بفتح الخاء وكسرها امثلة
 الفاعل مخضوب بضم الميم مع الحركات الثلاث في الخاء نحو يحيى مصدره على
 ثلثة اوجه الاول حضا ما بك الخاء لا غير اصله اخضيم فليت التاء صاد
 فصا اخضصا ما ثم حذفت حركة الصاد المبدلة من التاء ثم ادغم
 في التاء نية غم حرك الخاء بالالف للتقاء الالف كنين الاول الخاء والثاني
 الصاد المدغم ثم حذفت الحركة للاستغناء عنها وتوحيك الخاء وينقل التاء
 الى الخاء فادغم الصاد الاول في التاء فتغني عن همزة الوصل فصار حضا ما
 والثاني يحيى مصدره حضا ما بفتح التاء لفتح الصاد ان اعتبرت حركة
 الصاد المدغم فيها ولم يعتبر الصاد المدغم لان الالف كسرها كالمعدوم فلا يكون
 حاضرا فيكون فتح الخاء تابعا لها والثالث يحيى بضم الصاد ما مع اثبات
 الهمزة وفتح الخاء وكسرها اعتبارا لكون الاصل اي ان الاصل في
 الخاء الالف كنين والفتح عارضان عليها باعتبارها فاذ كانت
 الحركات على الخاء عارضة لم يحدف الهمزة المجتلية وتدخل في الفعل
 وتفاعلا فيما بعدها اذا كان فيما بعدها حركات تشدد في شئ
 ضبط ظوي بجعل التاء مثل ما بعدها ثم يدخل في اجتلاب الهمزة

ناريج لا تباع

الهمزة للضرورة كما يدغم تاء الافتعال فيما بعدها لما مر في باب الافتعال
 نحو اظهر اصله نظير فليت التاء طاء لقرب حركتها ثم ادغم الطاء في الطاء
 فاصبح الى همزة الوصل لتعذر الابداء بالالف كسرها فصار اظهر وعلى هذا
 انما قل اصله تشاغل ادغم التاء في التاء بعد قلب التاء ثانيا ثم اجنبت الهمزة
 الوصل ضرورة تعذر الابداء بالالف كسرها فوزن اظهر وانما قل تفعل
 وتفاعلا لافعل وفاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل
 القاعدة بان يقال انكم قد علمتم اذا وقع بعد التاء من الحروف المذكورة يدغم
 التاء فيما بعدها للمناسبة فلم لم يدغم في استنظم فاجاب بقوله ولا بد
 في نحو استنظم لكون الالف متحققا وكاله ان شرط الادغام نحو التاء
 فلم يوجد في استنظم في استناده وان كان الالف متحركا كالف في الاصل
 كان استندين بسكون الالف تقديره فلم يوجد شرط الادغام هنا
 ايضا فلم يزد الالف غم ولكن يجوز حذف تاء التاء الاستفعال في بعض
 السطوع بسطوع اصلها استطاع يستطوع حذفت الالف للتخفيف
 كما يجوز حذف اصل الالفين لما مر في ظلت للتخفيف هذا اذا قلت بكسر
 الهمزة واذا قلت استطاع بسطوع بفتح الهمزة فلا يكون من باب
 الاستفعال بل من باب الافعال ويكون الالف زائدا في اصله استطاع
 زيدت الالف على حذف القيس كالف في اوراق اصله اوراق ثم زيدت
 الالف على خلاف القيس **الباب الثالث** في الهموز وهو مفعول
 من حمزت الحروف فانما حمز كذا في الصحاح وانما قدم هذا الباب على

8

على المعتلات لان الهمزة حرف صحيح لان نغمها كتحذف الحرف الصحيح
الاثرها قد تخفف وتخذف اذا وقعت غير اول فناسب ان يقدم على
هذه الابواب الثلاثة ويؤخر عن المضاعف لان الابدال في المضاعف
في مواضع مخصوصة وتبين الهمزة في مواضع كثيرة ولا يقال في
لصيرة همزة حرف علة في التبيين اي في ازاله شدتها كما من واو من
وايمان وهو كجي على ثلثة اضر بدهوز الفاء كواخذ والعين كوا
سال واللام كوقرا وحكم الهمزة حكم الحرف الصحيح في تحمل الحركات
لان الهمزة حرف صحيح فيكون نغمها كتحذف الحرف في الصحيح الا
انها تخفف بالقلب وجعلها مجردة لكون المعطوف عليه مجردا
بين اي بين يخرجها اي يخرج الهمزة وبين يخرج الحرف الذي
منه حركتها اي حركه الهمزة وهو بين بين هو المشدود بين
مثاله وفي بعض النسخ قيل بين الهمزة وبين طرف الذي منه حركه
ما قبلها نحو سئل وهو بين بين الذي هو الفيل المشدود ثم اختلف
في همزة بين بين فقد الكوفيين ساكنة وعند البصريين متحركة
بحركة ضعيفة واخذف بالجر عطفا على قول بالقلب وانما حذفوها
لان الهمزة شديدة يخرج من أصل الخلق وهي ادخل الحروف في حروف
الخلق فاستقل النطق بها فاساغ فيها التخفيف لدفع ثقلها
والاصل في تخفيف الهمزة جعلها بين بين لانها تخفيف مع بقاء
الهمزة ثم ابدال ان اذهب الهمزة بعوض ثم اخذ لان اذهب

اذهب الهمزة من غير عوض فشرع في بيان الموضوع الذي فيه تخفف
الهمزة بالقلب فقال الاول اي التخفيف بالقلب من بدء خبره ان يكون
اي الهمزة وقوله اذا كانت ساكنة ومتممها ما قبلها ظرف مقدم لقوله ثقل
بشيء يوافق حركه ما قبلها وهو خبر ان يكون ويجوز ان يجعل قوله
ان يكون تاما بمعنى ان يوجد تخفيف الهمزة اذا كانت ساكنة الى اخره
وفي بعض النسخ الاول يكون بدون ان فعلى هذا كان تاما فقط
واسم التخفيف بالقلب للين اي لضعف حركته ان كان اي
طبيعته واستدعا ما قبلها نحو الفاء صا صا والالف صا صا
ان كنته واستدعا ما قبلها الفاء لكونها مفتوحة ولوم بالواو
ما صلح لوم بالهمزة ان كنته واستدعا ما قبلها واو لكونها مضمومة
وهو مصدر من لوم الرجل انضم لوما ونسبته ان شاء الله
ويجوز ان ياء اصله بئر بالهمزة ان كنته واستدعا ما قبلها ياء لكونها
مكسورة هذا اذا كانت الهمزة وحركه ما قبلها في كلمة واحدة
اما في الكلمتين كقوله لعل الى الهدي انتا فان قوله انتا من
الانتان قلبت الهمزة الثانية فيه ياء لكونها وانك ما قبلها
وليس هذا بموضع الاستشهاد ثم انقل الهدي فقط همزة الوصل
من اوله فعاد الهمزة الثانية المنقلبة ياء لزوال موجب القلب
فالتقى ساكنان وهما الف هدي والهمزة التي اعيدت فحذف الف
هدي لكونه اخر الكلمة والتغيير بالآخر اولي نصا الى الهدي انتا

رهزة ساكنة بعد الدال المفتوحة فانقلب الفاقصا الى الهمزة انتاوه
 موضع الاستشهاد لما فرغ من بيان تخفيف الهمزة بالقلب شرع في بيان
 الموضع الذي تخفف فيه الهمزة بجعلها بين بين ففكر وان كان في اي
 قبلها بين بين ان يكون الهمزة وخبر يكون جملته شرطية وهو قوله
 اذا كانت الهمزة متحركة ما قبلها تثبت بجعلها بين بين بدون
 القلب الحذف وفي بعض النسخ يكون بدون ان لقوة عركتها اي
 لقوة طبيعتها الهمزة بسبب حركتها نحو سأل بفتح الهمزة وفتحة
 ما قبلها ولو لم يضم الهمزة وفتح ما قبلها في الصحاح السليم الدخ الا
 الشحج والنفق قبل لؤم الرجل بالضم لؤم وسئل بك الهمزة وضم ما قبلها
 جعلت الهمزة في هذه الامثلة بينها وبين ما في الذي منها صحتها
 وهو بين بين الذي هو المشهور الا اذا كانت استثناء من قوله اذا كانت الهمزة
 متحركة ومتحركة ما قبلها يثبت الهمزة اي اذا كانت الهمزة مفتوحة
 وما قبلها مكسورا او مضموما لا يثبت بل يجعل باء او واو او كوا مبر
 بفتح الهمزة وكما ما قبلها جمع مبررة وهو اسم عداوة كذا في الصحاح
 فقلت الهمزة باء لك ما قبلها وكحوصون بفتح الواو وضم ما قبلها
 جمع جونية وهي الخابية المطية بالقائ في الصحاح فقلت الهمزة واو
 لضم ما قبلها لان الفتح كان كوا في اللين والضعف فلان الفتح
 جزء الالف والالف ساكنة فتقلب الهمزة المفتوحة كما تقلب الهمزة
 في الالف فان قبل لم لا تقلب الهمزة الفاق في سئل وهمزة مفتوحة

متحرك كاصح

مفتوحة ضعيفة وما ذكرتم بفتح ان تقلب الهمزة فيه الفاق
 لكون الفتح كالكون في الضعف فلان لا تقلب الهمزة في سئل لان الفتح
 صارت قوية بفتح ما قبلها لان الجرس مع الجرس يتقوى واعتصر
 عليه بان يقال انتم فلانم ان الهمزة اذا كان ما قبلها ايضا مفتوحا
 وفي هناك فقلت الهمزة الفاق فتح ما قبلها فاجاب بقوله وكف
 لاهناك المرتع لا يقاس عليه وهو بعض من البيت صدر صراحت
 بسم البفال عشية فارغى فافترادة لاهناك المرتع قوله راحت
 فعل ما ض بمعنى ذهبت قوله بسم متعلق بقوله راحت قوله البفال
 فاعل راحت قوله عشية مفعول فيه قوله فارغى امر مخاطبة
 فترادة بضم الفاق اسم قبيلة او اسم شخص فتأدى حذف منه حرف النداء
 قوله لاهناك دعاء عليه من هشت الطعام ومنه كان هشتا
 سريتا قوله المرتع فاعل هناك فلما فرغ عن الفاقين شرع
 في بيان الموضع الذي تخفف الهمزة بالحذف بقوله وان كان في
 التخفيف بالحذف مبتداء خبره ان يكون بمعنى ان يوجد حذف في
 بعض النسخ يكون بدون ان بمعنى ان يوجد اذا كانت الهمزة
 متحركة وساكنة ما قبلها وانما يوجد حذف الهمزة اذا كانت متحركة
 وساكنة ما قبلها ولكن تليين اي تحذف حركة الهمزة فيه في حال
 حركة الهمزة وسكون ما قبلها او لا للين عركتها اي لضعف طبيعتها
 الهمزة فيه بالهمزة او لا كن ثم تحذف الهمزة لاجتماع التليين

الفاق

كان اذا مفتوحا لا تقلب صح

لا قبله يكون على ثم اعطى حركتها أي مثل حركة الهمزة المحذوفة أو انما قلت مثل حركة الهمزة
 للهمزة المحذوفة اعطى لما قبلها لان حركة الهمزة لم يبقا بعد التلبين وبعد حذف
 الهمزة حتى يقطع لما قبلها اذا كان ما قبلها حرفا صحيحا او واوا
 او ياء اصليتين مثال ما اذا كان واوا او ياء اصليتين نحو شوي
 وسوا اصلهما شوي وسوؤا يكون الياء والواو واو الهمزة المحذوفة
 فنقل حركة الهمزة الى ما قبلها ثم حذفت الهمزة فصارت شوي وسوؤا
 بالتخفيف وقد جاء باب شوي وسوؤا كما في ان فيه وانما لا يكون
 ههنا مثالا لان المصنف لم يذكرهما في ترتيبين بمعنى واحد قال في وجع واحتم
 بقوله بمعنى واحد من ياء والتصغير فانه وان كانت زائدة بمعنى الا انه لا يست
 بمعنى واحد بل بمعنى مع ضم الكلمة وفتح ثانيا فيها وفيه ما فيه يعرف بالتأمل
 ومثال ما كان قبلها حرفا صحيحا نحو شوي وسوؤا بغير الهمزة اصله مسئلة
 بسكون الين وفتح الهمزة فحذفت حركة الهمزة فالتقى ساكنان ثم حذفت
 الهمزة لاجتماع الساكنين ثم اعطى حركتها الى ما قبلها فصارت مسئلة
 بغير الهمزة وملك ملك من الالوكة وهي الرسالة اعل كما اعل اعدال مسئلة
 والهمزة المحذوفة حركة الهمزة فحذفت الهمزة لاجتماع الساكنين
 ثم اعطى حركتها الى الالام فصارت الحمر الا انه يجوز فيه الحمر لان الالف في الهمزة
 في اول الكلمة لا قبل سكون الالام وقدم ان عدم السكون ينقل حركة الهمزة
 احمر اليها ويجوز الحمر ايضا لفتح حركة الالام لان في الاصل ساكن فحركتها
 ينقل حركة الهمزة اليها ولا اعتبار بالعارض كما يجوز في خصم اخصم

اصله

نظر الى طر وحركة الحاء والظاهر ان باب الاستغفار والاستغفار كتاب
 الاحمر في جواز الاستغفار والتفقا وتنفقا وانما مثل ثلثة امثلة للهمزة
 التي قبلها حرف صحيح لان المسئلة لم يبق العين ومثل اسم الله
 وفي الاحمر الالف واللام زائدة للتعريف على اصل الكلمة فان شاء الله
 ان القاعدة المذكورة جارية فيها وجبيل اسم للصبي كذا في التصحيح اصله
 جبيل بفتح وسكون الياء وفتح الهمزة فحذفت حركة الهمزة فاجتمع
 فحذفت الهمزة ثم اعطى حركتها لما قبلها وهو بية اسم موضع او اسم ماء
 من مياه العرب في طريق البصرة اسم بفتح كذا في ان فيه اصله هو بية
 اعل كما اعل جبيل فلهذين المثالين للهمزة التي قبلها ياء او واو مزيدتين
 لمعنى وهو لا الحاق فان جبيل ملحوق بفعل وهو ب ملحوق ايضا
 بفعل ولولا الياء والواو لم يكونا ملحوقين بفعل هذا اذا كان الساكن
 والهمزة في كلمة اخرى فالتى دالية بقوله وابويوب اسم الصحابي
 من الانصاف اصله ابويوب بسكون الواو فحذفت حركة الهمزة الى
 الواو فاجتمع الساكنان الهمزة والواو الذي بعده فحذفت الهمزة فصارت
 ابويوب بفتح وبغير الهمزة هذا مثال الساكن الواوي واما الساكن
 الياء فالتى دالية بقوله وابتغى مرة اصله ابتغى بسكون الياء وفتح
 الهمزة المنحرفة فحذفت حركة الهمزة فالتقى الساكنان الياء والهمزة
 فحذفت الهمزة ثم اعطى حركتها الى الياء فصارت ابتغى مرة
 بغير الهمزة وفتح الياء وانما يجوز تخمين الحركة على حرفي العلة في

L

هذه الاشياء اي في جيل وضوئيه وابويوب وابتنى مرة لقوتها وطرو
حركتها يعني ان حروف العلة المذكورة قوتية لان بعضها اصلية وبعضها
مزبذة لفائدة الالحاق فيجوز تحمیل الحركه عليها وان لم يكن قوتية
والحركه عارضه عليها والعارض كالمعدوم واذا كان ما قبلها حرف
لين مزبذ اي غير اصلية ولا زائدة لالحاق اعلم حروف العلة
الواو والياء والالف تسمى حروف العلة لكثرة تغيرها ويسمى هذه
الحروف ايضا حروف المد واللين لان فيهن من المذوالين عند النطق
بها واما تسميتها بحروف المد واللين لبعث الاطلاق بل فيه تفصيل
ان حروف العلة اذا كانت ساكنة تسمى حروف اللين ثم اذا كانت متحركة
ما قبلها فهو حرف مد فكل حرف مد حرف لين ولا ينطق بالالف حرف مد ابدا
لانها ساكن ابداء حركه ما قبلها مفتوح تناسبها والواو والياء تارة حرف لين
كما في قول سبع مصدر او اخرى حرف مد كما يقول وسبع وتارة ليست
حرف لين ولا حرف مد بل بمنزلة حرف صحيح وذلك اذا تحركت كما في
وعدو بانه عرفت هذا انظر الى ما قبل الهززة فان كان باء او واو
مدتين اي مناسبتين حركه ما قبلها وما يشبه المدة كياء التثنية
فان باء التثنية ليس من المدة لان حركه ما قبلها لا يمتد الى سب الهمز بل
يشبه المتدفق اليه جعلت الهززة مثل ما قبلها ثم ادغم في اخره اجتماع
الحرفين المنجانبين ولا ينقل حركتها الى ما قبلها لان نقل الحركه
الى هذه الاشياء يفضي الى تحمیل الضعيف والفاء فيفيد غم فاء الجواب

الجواب يعني اذا الامر كذلك فيدغم فعلى هذا لا يقال في قوله فيدغم بعد
قوله ثم ادغم تذكره بلا فائدة لان الثاني حاصل الكلام ليس الاول ولذلك
جاد بالفاء نحو خطبة اصله خطيبه قلبت الهززة ياء وادغم الياء
في الياء ولم ينقل حركه الهززة الى الياء فيحذف الحركه الى ما قبلها من تحمیل
الحركه على طرف الضعيف بسبب النقل هذا اذا كان ما قبل الهززة ياء واما
اذا كان واو او فاء واليه بقوله ومقروءة اصله مقروءة قلبت الهززة
واو او وادغم الواو فصار مقروءة واما مثال ياء التثنية فان الياء بقوله
واقبت تصغير افوس وهي جمع فاء اصله افيست قلبت الهززة ياء وادغم
الياء في الياء فصار افيست تبدل الياء فان قيل يلزم تحمیل الضعيف ايضا
في الادغام وهو الياء النانية فان الياء النانية مقلوبة عن الهززة فان
نقلت حركه الهززة الى ما قبلها يلزم تحمیل الضعيف وان لم تنقلها بل
نقلت الهززة ياء ثم ادغم الياء الاولى فيها يلزم ايضا ما قررتم وهو
تحمیل الحركه على الياء لان المدغم فيه متحرك ابداء ومع ان ادغام الياء الاولى
فيها تحمیل ايضا اذ حال حرف في حرف نوع تحمیل فلنا الياء النانية
اصلية مقلوبة من الهززة الاصلية فلا يكون ضعيفه كياء جيل فان
الياء في الالحاق فيكون اصلية في بنوت الالحاق فلا يكون نقل حركه
الهززة عليها تحمیل الضعيف وان كان ما قبل الهززة الفاء جعل بين
بين الكثرة ضرورة لان الالف لا يتحمل الحركه حتى تحركها وتحذف الهززة
ولا يتحمل الادغام ايضا حتى تدغمها في الثاني فلما امتنع الامر من

كسر ساء

المذكورين تعين بين بين المشهور لان ما قبل الهمزة ساكنة وهو الالف فلا يمكن
 يكون بين بين الالف المشهور كوسائل وقائل بغير ابدال والهمزة قبل فتح
 من الهمزة المتخذة في كلمة واحدة شرع في بيان الهمزتين المجتمعتين
 في كلمة واحدة فقال واذا اجتمعت الهمزتان في كلمة واحدة وكانت الاولى
 مفتوحة والثانية ساكنة قلبت الثانية الفاء واخذوا آدم اصلها
 اء دم واخذ الهمزتين قلبت الثانية الفاء وجوباً كونها مفتوحة
 ما قبلها فوزنه افعلاً ولا يجوز ان يكون الاولى فاء الكلمة والثانية زائدة
 بوجهين الاول ان الهمزة بكسر زادت بها اولاً وقلت زيادتها بعد الفاء
 بالنسبة الى الاول والحمل على الاكثر اولى والثاني انه لو كان كذلك لكان
 فاعلا كذا من فيجب ان ينصرف بالتشوين والالف واللام فلما لم ينصرف
 دل على ان وزنه افعلاً لا في اتمه استثنى من الاستمرار الغير المضمون من
 قلب فعله اذا اجتمع الهمزتان وكانت الاولى مفتوحة والثانية ساكنة
 قلبت الثانية الفاء واستمر عليه الالف اتمه اصله اتمه لان جمع ايام
 كاحمرة جمع حار جعلت همزتها الثانية الفاء في اخذ الا ان لم يستمر عليه
 ولذلك قال ثم جعلت الالف باء لاجتماع ال كنين الالف المضمونة من
 الهمزة والميم المدغم وانما جعلت الالف باء لمناسبة الياء بحركة الميم
 المدغم في الاصل لانه اصله اتمه يكون الهمزة وكلمة الميم الاولى وما يذكر
 المصنف في كتابه غير مشهور والشهور انه نقلت همزة الميم الهمزة عند
 ادغام الاولى في الثانية فصلا اتمه فكمه اجتماع الهمزتين فقلب

سائل
 وتأمل
 بالهمزة

الهمزة الثانية بآئ لمناسبة الياء كذا في شرح آت فيه وعبد الاعتم
 وهذا عند البصريين وعند الكوفيين لا تقلب الهمزة الثانية بالالف
 حتى لا يلزم اجتماع ال كنين وقم عندهم اتمه الكسر بالهمزتين فان
 قبل اجتماع ال كنين في حذو جاز لم لا يجوز على مذهب البصريين في
 اتمه حتى جعلت الالف باء مع ان ال كنين الاولى هي الالف حرف ومد وان
 مدغم فلما الالف في اتمه ليست بمدة كيف يكون اجتماع ال كنين في حذو
 لان الالف انما يكون مدة قبلت من الواو والياء بطل ان يكون ما قبلها
 مفتوحة فالالف اتمه ليست بمدة مع لانه ليس بمقلوب بل من الواو ولا
 من الياء فاذا لم يكن الالف مدة لا يكون اجتماع ال كنين على حذو هذا
 اذا كانت الهمزة الاولى مفتوحة واذا كانت مكسورة قلبت الهمزة الثانية
 ياء لكونها وانك ما قبلها نحو ايسر اصله ايسر قلبت الثانية ياء
 فصار ايسر واذا كانت الهمزة الاولى مضمومة قلبت الهمزة الثانية
 واواً نحو اوشر من اوشر الحديث بالماضي دوى اصله اوشر بالهمزتين
 قلبت الهمزة الثانية واواً لكونها وانضمام ما قبلها فصار اوشر و
 واشرض على هذه القاعدة بان يقال ان ما ذكرتم من ان الهمزتين
 اذا اجتمعتا وكانت الاولى مضمومة والثانية ساكنة قلبت الثانية
 واواً لكونها وانضمام ما قبلها منقوض بكل وحذو مرفان اصلها اوكل
 واوخذ واو مرفا قلبت ان يقال اوخذ اوكل او مرفا ياء او حرج من
 آجر العظم ياجر لكونه كثر استعملها حذفت الهمزة الاصلية تخفيفاً

نية
 نية

دون همزة الوصل لكونها علامة ثم استغنى عن همزة الوصل لئلا يكون ما بعده
مخدوف فحذفت فتبين حذو كل وقالوا بين امرئاً مرراً وأمر جذاً الرهضة وباقاً
لا ثم كثر استعماله ولم يبلغ في أكثر ما يبلغ كل وقد جعل حكم منوط وهو
وهو جواز الاستعمال إلا أن مرافضه عند الابتداء به وأمرافضه عند الوصل
مما قبله لأنه إذا قيل أو مر في الابتداء كان ثقبلاً لا اجتماعاً الرهضتين وإذا
وأمر لم يكن ثقبلاً لعدم اجتماع الرهضتين لأنه حذفت همزة الوصل
للاستغناء عنها فاجاب المقص بقوله وأما كل وقد مر فاعلم بالها
بحذف الرهضتين معاً فإذا لا يفس عليه ولا يعتد به وهذا إذا كانت
أي الرهضتين في كلمة واحدة **وقال** وأما كانت في كلمتين فيجوز إبقاء
الرهمتين لأن كون اجتماعهما عارضاً قد بهنون أمر الثقل ويجوز
تخفيف أحدهما أيضاً ثم اختلفوا في المحذوف منها فاث راليه بقوله
تخفف الثانية عند الخليل لأن الثقل حصل بالثانية فلا يصلح التخفيف
قبل حصول الثقل وأبو عمر يخفف الأولى لأن الاستئصال لا يحصل إلا
باجتماعهما معاً فبأية ما وقع التخفيف جاز كس قدر أين هم أبدلوا
أول المنبسط في دينار وكان ذلك التخفيف **وقال** فكذا في الرهمتين
تخفف جاء أكثر أطرافها أي جاء علامات القيمة وعند أهل الحجاز تخفف
الرهمتين كلهما معاً لما يلزم من اجتماعهما الثقل وعند بعض العرب
يفتح بينهما الف لفصل كقول الرمة يا ضبية الوعاء بين جلال
وبين النقاء أنت ضبية أم أم سلم الوعاء الأرض اللينة وصال

وجاء اسم موضع ويروي بالحاء المهملة مضمومة قال ابن درستون جوهراً
على اثبات الرهمتين فزادوا الف بينهما ماهر بأمن اجتماعهما ثم قال لا يجوز
تلك الالف في الخط كراهة اجتماع تلك الفات قال ابن الحارثي في شرح
المفصل لم يثبت ذلك يعني اقحام الالف بين الرهمتين إلا في مثل أنت
ونسبته وفي شرح أن فيه وأما نحو جاء أحدكم فلا تفصح الالف بينهما
ولا تخفف الرهمزة في أول الكلمة لقوة المنكحة في الابتداء أي أن المتكلم في
الابتداء في غاية القوة فلا يحتاج إلى تخفيف الرهمزة وقيل إذا وقعت
الرهمزة في أول الكلمة لا تخفف بوجه من الوجوه المذكورة في أول هذا البحث
لأن الرهمزة المبتداء بها لو خفف لم يكن التخفيف ببدل الالف عنها إلا أن
وقوع الالف في الابتداء أو ببدل الواو أو الياء عنها لأن أبد الرهما منها لا يكون
إلا إذا كانت ساكنة أو مفتوحة قبلها ضمة أو كسرة كل ذلك منتف عند
وقوع الرهمزة ابتداءً ولا التخفيف بالحذف لأن تخفيفها بالحذف لا يكون
إلا إذا تقدمها ساكن وهو منتف فيهما نحو بصد وهو لا تخفف بحذفها
بين بين كراهية الم ابتداءً بما يشبه كس لأن الرهمزة بين بين قريبة
من أن كس على مذهب البصريين وأما على مذهب الكوفيين فيبدل الم ابتداءً
بال كس لأنها ساكنة مخدومة ولقال أن يقول أن ما ذكرتم منقوض بكل
وقد مر فإثم ففقت الرهمزة بالحذف فيها ابتداءً وإن لم لا يجوز
ذلك الجواب عنه أنا لا نعلم أن المحذوف منها الرهمزة المبتدأ بها لأن المحذوف
منها هي الثانية كما مر أنفا وهي ليست بواقعة ابتداء بل بعد همزة الوصل

فلما حذفت النية حذفت همزة الوصل مستغنى بحركة ما بعدها ولما قل
ان يعود ويقول ان ما ذكرتم وان لم يكن منقوضا بكل واحد ومرا لا انه
منقوض يقبل فان اصله قول حذفت الهمزة الواقعة اولا للتخفيف فيمكن
الاجابة عنه بان يمنع ان اصله ذلك لان ما فوض من نقول فحذفت حرف
المضارعة ولكن الهمزة في قولهم حذفت الواو والفتحة ان كنين فليكن
بسبب جود الهمزة فلا يتحقق التخفيف او نقول سمن ان اصله قول
كن اعلى بنقل حركة الواو الى الفاق وحذفت الواو والفتحة ان كنين
فاستغنى عن همزة الوصل فحذفت لاعلانها حذفت للتخفيف بل لعدم
الاحتياج اليها كما في بعض تصرف ابن الحاجب واعترض على هذه
القاعدة بان يقال انتم قلتم لا تخفف الهمزة في اول الكلمة مع ان خففت
في اناس فاجاب بقوله وتخفيفها بالتحذف في اصلها اناس
اي خففت همزة اناس من اول الكلمة على خلاف القياس وذكر ذلك
همزة الاله على وزن فعال بمعنى مفعول لان ما لوه اي معبود وكذا في الصحاح
فحذفت الهمزة من اول من اول الكلمة على خلاف القياس فصلا لاه ثم
ادخل على الف واللام فادغم فصلا الله هذا على احد قولي سبويه
وعلى قوله الآخر اصل لفظة الله لاه من لاه يليه ليها اي ستروا صبح
لان مستور عن اعين الناس والاذها ثم ادخل الالف واللام فادغم لام
التعريف في الهمزة فصلا الله هذا لا يكون الالف واللام عوضا عن الهمزة
ولو كانتا عوضا لكانتا اجتمعتا مع المعوض منه في قولهم الاله وقطعت

21
وقطعت الهمزة في النداء لظهورها تفخيها لهذا الاسم وفي الصحاح سمعت
ابا علي النخعي يقول ان الالف واللام عوضا عنها قال وبدا على ذلك استجارهم
لفطع الهمزة الموصولة الداخلة على لام التثنية في القسم والنداء في قولهم افاء الله
لنفعين وبالله اغفر لي الميراث انها لو كانت غير عوض لم يثبت في غير
هذا الاسم وقيل الاله فحذفت الهمزة الثانية فنقل حركة الهمزة الى الهمزة فصلا
اللاه ثم ادغم فصلا الله وفيه نظر لان الله لم يثنى في الالف والمعنى
انما في اللفظ فلاق احدهما في النظم الذي لا يعقل عنه الا بدليل معتل العين
صحيح الف واللام وهو لاه والآخر حموز الفاصحة صحيح العين واللام وهو اله
واما في المعنى فلاق الله خاص لربنا شبارك ونعالى في الجاهلية والاسلام
والاله ليس كذلك وان الهمزة ان حذفت ابتدء من غير سبب فنقل حركتها الى
ما قبلها لزم حذف الفاء بلسان من يسمي من كلمة فان حذفت بعد
نقل حركتها الى ما قبلها لزم مخالفة الاصل من وجوه الاول فنقل حركتها في
الكلمات على سبيل التروم ولا نظيره وان نقل حركتها الى من ما بعدها
وذلك يوجب اجتماع متدين متحركين وان كان ذلك المنقول اليه
الموجب لكون النقل عمدا كلاء عمل وادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك
بمعزل عن القياس لان الهمزة في تقدير الشبه هذا اما ذكره سيد عبد الله
عقمر له ذنبه ونفسا وذنوبنا كريم اله وقيل الله ليس مشتق من لفظ
وهو اخيرا ابو حنيفة رحمه الله والخبيل كما حذفت الهمزة ونقل حركتها
الى ما قبلها في بيري مضارع واي اصله بيري فليست اليه الاضطرار

لفحة ما قبلها فصار يرى ثم لين الهمزة أي حذف حركتها فاجتمع ثلث
 سواكن الأول التاء والثاني الهمزة والثالث الالف المنقلبة عن الياء فحذف
 الالف واعطى مثل حركتها لتراء وهو الفتح ليكون كعلامة للهمزة
 المحذوفة المنحرفة بالفتح فصا يرى وهذا التخفيف أي حذف الهمزة
 ونقل حركتها إلى ما قبلها وأجبت في يرى لوجود ثلثة شرط الالف الثانية
 التي شرطها المص في هذا التخفيف دون دون اخوانه وهو الماض مثل
 رأى وسم المفعول والفاعل واسم المكان والالف لعدم كثرة الاستعمال
 فيمرن بخلاف المضارع كذا في التصحيح وقيل اخوانه مثل نأى بنائى وغير
 ذلك لعدم وجود جميع الشرط فيها واث رالى على ان الشرط بقوله لكثرة
 استعماله مع اجتماع حرف العلة بالهمزة في الفعل الثقيل فمن وجد هذه
 ان الشرط كلها وجب حذف الهمزة ومنه انتفى واحد منها لا يجب حذفها وقد
 تحقق كلها في يرى فحذف منها على سبيل الوجوب ولذلك قال و
 ومن ثم أي من اجل اشتراط ان الشرط المذكورة في وجوب حذف الهمزة لا يجب
 في بنى بحذف الهمزة في بنى لا شفا لكثرة الاستعمال فيه ولا يجب ايضا في
 بسل بحذف الهمزة في بسل لا شفا اجتماع حرف العلة مع الهمزة فيه
 لان الالف حرف صحيح ولا يجب ايضا في مري بحذف الهمزة في مري بحذف
 الهمزة لا شفا اجتماع المذكور في الفعل لان مري ليس بفعل بل اسم
 مفعول اذا عرفت ذلك فاعلم انه يجب ان يعلم من حذف الالف لا يجب
 جواز حذف الهمزة اذا انتفى بعض الشرط المذكورة قيل اتفقوا
 العرب

العرب على حذف الهمزة في مستقبل راي لانه اذا قيل ردى في نفس المتكلم اجتمع
 همزتان بينهما حرف ساكن وال ساكن كالميت كانت قد توالي همزتان فحذف
 الثانية بعد نقل حركتها الى ما قبلها ثم حذف في جميع الامثلة اطرا
 للباب وقد استعمل على الاصل ضرورة كقول الشاعر راي عيني ما لم تراه
 كلانا عالم بالنتجات ونقول في الحاق الضماير بارزة كانت او مستندة
 في الماضي راي رايانا والى آخره بانبات الهمزة واعلال الباء سيجي في باب
 التناقض في المستقبل يرى بربان برون ترى تريان بربن ترى تريان
 ترون تريان ترى ترى وحكم برون في حذف الهمزة التي هي عين الفعل
 حكم يرى وقد مر وجه حذف همزته ولكن حذف الالف الذي في ترون
 وهو الالف المقنونة من الياء التي هي لام الفعل لا اجتماع ال كنبين بواو جمع
 لان الهمزة لا تبين بواو الجمع لوجود لام الفعل بينهما بل المتصل بواو جمع
 الالف الذي هي لام الفعل ومن الظاهر ان حذف الهمزة وهو عين الفعل
 في برون لوجود كثرة الاستعمال مع العائنين الآخرين المذكورين وحذف
 الالف المقنونة من الياء وهي لام الفعل لا اجتماع ال كنبين بواو جمع بينهما
 بول بعيد وحركت الياء في بربان لظروا طرحة اي لاجل الالف وفيه
 نسخ لا يخفى والظاهر ان يقول حركت الياء لالاف ويمكن ان يحمل حركت الياء
 على لاجل الالف فلا يلزم حمل حركت الياء على الالف لظروا طرحة على الياء
 والعارض كالمعروف لا يقال اذا كان حرف العلة منخر كما وما قبلها مفتوحا
 يجب قلب حرف العلة الفاء والياء حرف علة ما قبلها وهو الاء مفتوح

فاعلم من هذا ان حذف الهمزة في برون
 لا اجتماع ال كنبين
 بسبب الاتصال
 بواو الجمع
 صح

لم لم يقبل لانا نقول ولئن سلم ان موجب القلب موجودا وكس
 لا تقبل الي الفالائم اذا قبلت بجمع ال كذا الالف المقبولة من الياء
 والفتحة تشبیه ولم يمكن ان يحذف اصددها حتى لا يثبت التشبيه بالواحد
 عند دخول لن لان نونها يحذف يفي مثل لن يرى بروج لم يعلم انه
 من حذف نون يفس وقبيلت باؤه الفاقه وحذف اصددها لاجتماع الساكنين
 او واحد من غير حذف فلما قبل الي الفالائم المذكور لم يقبل ان يثبت
 موجب القلب المذكور واصل ترين ترابين على وزن تفعلين محذوف
 الهزة لوجود شرط الحذف المذكورة كما حذفت الهزة في يرى
 فصا ترين على وزن تفعلين ثم جعلت الي الفالقمه ما
 قبلها وهو الراء فصا ترين ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين
 الالف المقبولة من الياء والياء ال كنه فصا ترين وسوى بينه
 اي بين الواحد المخاطبة المذكورة بعد الاعراب وبين جموع اي جموع المخاطبة
 اكتفا بالفرق في التقدير لان وزن الواحدة تفعيل لان عينه ولا
 محذوفان ووزن الجمع تفعيل لان عينه محذوف في وفاءه ولامه
 ثابتان كما سوى بينهما في اللفظ واختلف في التقدير في ترين
 فسجي تحقيقه في باب الناقص ان ثابته سكا واذا ادخلت النون
 الثقيلة في فعل شرط كما في قوله سكا فاما وهو شرط ان ما ادخلت
 النون في الميم بعد قلب النون ميم فصا اما ترين من الياء هذا اصل
 ترين على وزن تفعلين نقلت حركة الهزة الى الراء فحذفت الهزة

الهزة تخفيفا فصا ترين على وزن تفعيل لان عينه محذوف ثم
 قلبت الياء الاولى الفالقمه وانفتح ما قبلها فصا ترين ثم
 حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصا ترين على وزن تفعيل لان
 عينه ولامه محذوفان كما سرفلنا ادخل عليه حرف الشطر وهو اما
 حذفت النون عنه علامة للجزم فلما ادخلت النون الثقيلة عليه
 التقى ساكنان احدهما ياء الضمير والآخر النون الاولى من الثقيلة
 وكس ياء الثانية وهي الضمير لان الساكن اذا حرك حركت ياءه او
 للمواخات بين الياء والهمزة او حتى يطم ويجمع نونات التاكيد في الياء
 الواقعة قبل نون التاكيد الياء في اخذ بين التثنية والساكنين الياء
 والنون الاولى من الثقيلة ويجيء تمام في باب التثنية واذا ادخلت
 الاء كاخ من راي يرى فلا يخ انا ان ثبته قبل حذف الهزة او بعد
 حذف الهزة فان بينهما ما قبل الحذف قلت على الاصل ادع على وزن
 اقعه كادع من ترى بالهزة فحذفت حرف المضارعة فاجتلبت همزة
 كادع ما بعد حرف المضارعة ساكنا وهو الراء وحذفت الالف للجزم فصا ادع
 كادع وان ثبته ما بعد الحذف قلت بحرف واحد على وزن في امر من
 ترى بغير الهزة حذفت حرف المضارعة وابتدئ بما بعد هالتحركها
 فحذفت الالف للجزم فصا كادع فواحد ولذا قال وعلى الحذف روبا
 روبا ادي ربا رين الى آخره اي لير لير بالير والير لير باليرين
 ولا يجعل الياء الفاقه ربا وهو تشبيه امر المخاطب بعبا ليربان وهو



تشبیه المضارع وانما جعل ربا هو تشبیه امر الحاضر تابعا لبريان لان
 في بریان لو قلبت الياء الفاء يلزم الاتساق لو اصبحت في مثل من يربا كما مر
 ولا يلزم الاتساق المذكور في ربا وما قيل ولم تقلب الياء في بریان الفاء
 لان حركتها عارضة والحركة العارضة كالكون فكان الياء لم يكن متحرك
 فلم يوجد سبب قلبها الياء شيء لان هذه العلة بعينه موجود في ربا
 وهو تشبیه الامر الحاضر فلم يخرج الي جعله تابعا لبريان ويجوز بهاء
 الوقف يعني اذا اردت ان تقف على ريلزم الحاق الهاء بالسكت
 لئلا يلزم الابتداء والوقف على حرف واحد نحوه فحذفت همزة كما في
 يري اي حذفت همزة يري لوجود الشرايط المذكورة ثم حذفت
 الياء لاجل الكسبة الامر فصا بحرف واحد فقولك فحذفت همزة
 وجه بناء كلمة وعلى حرف واحد وبنون النقلة وبن وبيان
 دون رين ريان رينان فيجى بالياء في رين اي باعادة الياء
 المحذوفة لانعدام الكون لان حذف الياء قبل دخول نون التاكيد لان بنون
 علامة للجزم وقد زال الاعراب بعد دخول نون التاكيد لان بنون
 التاكيد بصير مبتدأ اقول هذا التعليل على راي الكوفيين لان امر
 الحاضر عندهم معرب وانما على راي البصريين فلان الامر اذا ركب
 مع النون النقلة يكون آخر الامر مبتدأ على الفتح من الصحيح لئلا يلزم
 التقاء الينيين احدهما سكون آخر الامر والثاني النون ان كنز
 فلما اعيدت الحركة اليه قطع من الصحيح بدخول النون اعيدت

اعيدت الحركة من النقص بدخول النون لان آخر الحرف النقص بمنزلة الحركة
 من الصحيح وفي قوله الكون انارة الى المذهبين كما اعيدت الي المحذوفين
 في اريتين اذ اتصل به نون التاكيد وانما لم يحذف واو الجمع في مثل دون لان
 اصله ربا وحذف الياء بعد قلبها الفاء واجتمع ساكن في حذف ثم الحذف به نون
 التاكيد واجتمع الساكن ايضا ولم يمكن حذف الواو لعدم ضم ما قبلها
 ولا حذف احد نون النقلة لغيره ان كيد فحذف الواو بضم قصا دون
 مجازا فاعزله اصله اعزوا استغلت الضمة على الواو فقطت ثم
 حذفت الواو الاولى لا لتقاء الساكنين فصا اعزوا ثم ادخل عليه نون
 التاكيد فاجتمع الساكن فحذفت الواو فان كانت علامة للجمع لان ضمته
 ما قبلها تدل عليها وبالحقيقة رين باعادة الياء المحذوفة مفتوحة
 دون بضم الواو رين بكسب الفاعل راء للمفرد المذكور على وزن
 فاع اصله راء اي استغلت الضمة على الياء فحذفت منها فالتقى الساكنان
 هما الياء والنون فحذفت الياء لا لتقاء الساكنين دون التنوين
 لان الياء اول الساكنين ومن ذابهم حذف الياء كن الاول عند اجتماع
 الساكنين ولان التنوين علامة التماس فحذفها محل للفرض فصا راء
 والتشبيه رائيان على وزن فاعلان فهو جار على الاصل والجمع راون
 على وزن فاعون لانه محذوف اصله راون على وزن فاعلون استغلت
 الضمة على الياء فنقلت الي ما قبلها بعد سلب حركتها ما قبلها فاجتمع
 ساكنان فحذفت الياء فصا راون والمؤنث رائيم وهو جاربه

على الاصل وتنشئة المؤنث واثنان وهي جارية ايضا على الاصل والجميع
المؤنث واثنان وهي ايضا جارية على الاصل ولا يحذف همزة اي
اسم الفاعل لا يجيء وجه عدم حذفه في اسم المفعول وقيل لا يحذف
همزة راء لان ما قبلها الف اسم الفاعل فلو حذف لوجب ان ينقل
حركتها الى ما قبلها والالف لا يقبل الحركة ولكن يجوز ان تجعل
بين الذي هو المشهور كما في سائل حيث وقعت الهمزة متحركة
وما قبلها الف لا يتحمل الحركة ولا يمكن الادغام فيه فوجب ان يجعل
بين بين المشهور ولا يمكن جعل غير المشهور لعدم حركته ما قبلها
وهو الالف وقد علم هذا اي دعي على راء يرى اري يرى
اراءة وهو من باب الافعال من راء يرى يعني كما ان بناء راء
يرى مخالف لبناء ناي بناءي بالنزاع حذف الهمزة من مضارع
راء وعدم النزاع من حذفها من مضارع ناي كذلك اري يرى
مخالف لبناء اناي بناءي ونحوه في الكلام في هذا المقام وهو ان
كل فعل ناقص من مرسوم العين اذا نقل الى باب الافعال يجوز
اثبات الهمزة في مضارعه سوى راء يرى فانه اذا نقل الى باب
الانفعال مثل ناي بناءي يجوز ان يقال في مضارعه بناءي
باثبات الهمزة ويجوز ان يقال بني كحذفها واما راء يرى
اذا نقل الى باب الافعال فيقول في مضارعه يرى ولا يسوغ اثباتها
وذلك لكثرة الاستعمال في اري يرى وعدم كثرة الاستعمال في نحو

نراها

في نحو اناي بناءي فاصل اري اراي على وزن افعول فليست الي الف التحريك
وانقلح ما قبلها فضاء اراي بالهمزة مع الهمزة الالف ثم تنقل حركة الهمزة
الى ما قبلها للتخفيف ثم حذفت الهمزة لان الف كان بين فضاء اري
واصل يري على وزن يفعول بضم الي وكالعين لان اصله يفعول
حذفت النون من الي لان الهمزة لا تستقيم عليها ثم حذفت حركة
الهمزة للتخفيف ثم حذفت الهمزة دفعا لاجتماع ثلث ساكنين ثم
اعطي حركتها بما قبلها فضاء يري بضم حرف المضارعة وكسر الراء واداء مصدر
على وزن اقال صلا اراي فقلت حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفت الهمزة
فضا اراي فوقعت الي اطر فابعد الف زائدة فقلت همزة فضاء
فضا اراي ويجوز اثبات الي وعدم قبلها همزة لان الهمزة انقل
من الي لانها حرف شديد من اقصى الخلق فنقول ارايا ويجوز ايضا تعويض
النون عن الهمزة المحذوفة فنقول اراء ويجوز اثبات الي واقتضاه البناء
وهي العوض من الهمزة فنقول اراء اسم المفعول مرئي الى آخره اي اسم المفعول
من راء يرى مرئي مرئيان مرئيون مرئية مرئيتان مرئيات
اصل مرئي اجتمعوا والواو الي والياء بقية منها ساكنة جعل
الواو ياء وادغم الي في الي ثم كم ما قبل الياء وهو الهمزة لتصح
الياء فاعل كما اعل في مهدي اصله مهدي اعل على ما ذكرنا
ولا يجب حذف همزة لان وجوب حذف الهمزة في فعل وهو يري غير ثابت
لان القياس يقتضي ان لا تحذف الهمزة من يري كما لم يحذف من راء

كما

لأن المضارع في الماضي لوديه بعده فوجب أن يكون حكمه على وفق الماضي حذف
 الهمزة وتبليغها ولكن وجوب حذفها من المضارع لكثرة الاستعمال وهي ليست
 بموجبة للحذف لفقدانها ههنا ولقائل أن يقول أنا لا نسلم أن حذف
 الهمزة في المضارع وهو يرى بفتح الهمزة وسكون ما قبلها على غير
 القياس لأن المذكور في قول البحث إذا كانت الهمزة منحرمة وما قبلها
 ساكنة إذا كان حرفاً صحيحاً ينقل حركة الهمزة إلى ما قبلها ثم يحذف الهمزة
 فكيف قال ههنا حذف همزة غير قياسية فإذا حذف الهمزة في شيء على
 غير القياس على رأى المصنف لكثرة استعماله فلا يستتبع فاعله ضمير مستكن
 مرفوع راجع إلى فاعله ومفعول المفعول وغيره من الفاعل والمكان هذا
 ما وعد المصنف في السلم فاعل واعترض على هذه القاعدة بأن يقال إن
 ما ذكرتم من أن الهمزة في مرمى لا يحذف لأن وجوب حذفها في فعل
 تثبت على خلاف القياس يقتضي أن لا يحذف في المفعول من رأى يرى
 مرمى بعين ما ذكرتم فاجاب بقوله وحذف في نحو مرأى أصل مرمى على
 وزن مفعول ككسر ثم نقلت حركة الهمزة وهي الفتحة إلى ما قبلها وهو
 الراء وحذفت الهمزة فصارت مرمى فقلت الياء الفتح كرها وانفتاح
 ما قبلها فالتحق ساكنان ههنا الألف المنقلبة عن الياء والتثنية وحذفت
 الألف فصارت مر على وزن منى لكثرة مستبوعه حاصل الجواب لمن أن
 وجوب حذف الهمزة من يرى من باب فعل لكثرة استعماله على خلاف القياس
 أن الهمزة حذف في اسم مفعول من باب الأفعال منه لأن مستبوعه

ههنا

كثيرة لأنها حذفت في الماضي والمضارع وهو يرى ويرى واضواً ثم إلى الفاعل
 واسم الآلة والمكان بخلاف المفعول من رأى يرى فانهما لا يجب حذفها
 فيه فإن مستبوعه قليل لأن الهمزة حذفت في مضارع فقط فلا يجب حذفها
 فيه ونشبه المذكر مريان أصل مريان على وزن مفعولان بضم ميم
 نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها ثم حذفت تخفيفاً فصارت مريان وانما لم
 نقل الياء فيها الفاعل لأنها منحرمة وما قبلها مفتوح لئلا يلزم التقاء
 ال كنين أحدهما الألف المنقلوبة والآخر الف التثنية ولا يمكن حذف أحدهما
 لأن ال التثنية بالمفرد حالة الاضامة لأن نونها تفتح بها مثل مرزب
 واجمع المذكر مرون أصل مريون على وزن مفعولون نقلت حركة الهمزة
 إلى ما قبلها ثم حذفت تخفيفاً فصارت مريون ثم قلبت الياء الفتح كرها
 وانفتاح ما قبلها فصارت مرون فحذفت الألف لالتقاء ال كنين
 دون الواو وبقي مرون والمفرد المؤنث مرأة أصل مرأة على وزن
 مفعلة نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها ثم حذفت للتخفيف فبقي مرأة
 ثم قلبت الياء الفتح كرها وانفتاح ما قبلها فصارت مرأة ونشبه
 المؤنث مرأتان أصل مريتان على مفعلتان حذفت الهمزة بعد
 نقل حركتها إلى ما قبلها ثم قلبت الياء الفتح فصارت مرأتان واجمع
 مريان أصل مريات على وزن مفعلات حذفت الهمزة بعد نقل
 حركتها إلى ما قبلها فصارت مريات وانما لم يقلب الياء الفاعل مع وجود
 مع وجود حلت وهي تحركها وانفتاح ما قبلها لأنها لو قلبت الفاء

في موضع حرف العلم فقط ولا يقع في غير موضع حرف العلم مثلاً لا يقع
الهمزة في الفاعل في المثال واللام بين المثال مثلاً بل محمولاً على
هذا فيكون الباقي ومن ثم أي من أجل أن الهمزة لا يقع موضع حرف
العلم لا يجيء في المثال إلا هموز العين واللام نحو وَأَدْيُو فانه مرهون
العين من الواو وهو بالفاسية زنده در كور كورن وجاء يوجاً فانه
مرهون اللام من الواو وهو ضرب من الكين ولا يجيء في الأصوف إلا هموز
الفاء واللام نحو أَنْ أصله أَوْن قلبت الواو الفاء لتحركها وانفتاح ما
قبلها من الأوين وهو الرفق كذا في الصحيح وجاء أصله جيباً قلبت
إلى الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها فصاحب جاء ولا يجيء الناقص إلا
مرهون الفاء والعين نحو أَرَى أصله أَرَى قلبت إلى الفاء لتحركها وانفتاح
ما قبلها من أرى السحاب دوتة أو من أرى النخل إذا عملت العمل كذا في الصحيح
وإذا أصله رَأَى قلبت إلى الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها من الرؤبة
ولا يجيء في اللين المفرون إلا هموز العين نحو وَأَيَّ أصله وَأَيَّ قلبت إلى
الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها فصاحب وَأَيَّ الوأي الوعد ولا يجيء
في المفرون إلا في اللين المفرون إلا هموز الفاء نحو أَوَى يأوى فلان
إذا **النجا لما فرغ** من ابجاء الهمزة باعتبار اللفظ أراد أن يشرع
في بجا الهمزة باعتبار الكتابة فقال وَيَكْتَبُ الهمزة في الأول على صورة
الالف في كل الأحوال أي سواء كانت مفتوحة كاصدا ومضمومة كاصد
أو مكسورة كابل وسواء كانت الهمزة همزة قطع نحو أَكْرَمَ أو همزة

أو همزة وصل نحو أَنْصَرُ أمر أو سواء كانت أصلية كما في أَبِلَ ومنقبة كما في أَجْوَدُ
في أجوده أصله وجوه كخفة الف وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع
الحركات على الفاء يعني إذا وقعت الهمزة في أول الكلمة لا تخفف بابتداء
الهمزة المضمومة وأما التبدل على الألف فينبط عن الكاتب مؤنثة وضع
الحركات بل بدلوها لا خفا الحركات وهو الف مع أن الكاتب
أقوى على وضع الحركات على الفاء والحاصل أن الهمزة تثبت على الف
في المخرج أولاً لأن التخفيف كما هو مطلوب في اللفظ كذلك مطلوب في الخط
وهذه الهمزة وإن لم يمكن تخفيفها لوقوعها في الأول كما مر كل من
تخفيفها في الخط فخطفوها لئلا يلزم بفوت الغرض أجمع وفي الوسط
إذا كانت ساكنة يكتب على وفق حركتها ما قبلها نحو رَأَسُ فإن الهمزة
ساكنة يكتب بالالف لأن حركتها ما قبلها فتحة ولو لم فأن الهمزة ساكنة
يكتب بالواو لأن حركتها ما قبلها ضمة وذئب فإن الهمزة ساكنة يكتب
بالياء لكون ما قبلها مكسورة لئلا يمتزج بين اللفظ والخط فكما تخفف
بجنت حركتها ما قبلها في اللفظ كذلك يكتب بجنت حركتها ما قبلها في الخط
ويجوز أن يحمل قوله لئلا يمتزج على جنسية الحرف بحركتها ما قبلها لا ينفار
إذا كانت الهمزة ساكنة وما قبلها منفتحاً كان قلبه بشيء يوافق ما قبلها
مثل في رأس أصله رأس يكون الهمزة تكتب الهمزة الفاقسب
حركتها ما قبلها فلما قلبت الهمزة الفاقسب في اللفظ لا جرم يكتب بالالف
لأن اللفظ غالب للفظ فلا يحتاج إلى قوله إذا كانت ساكنة يكتب على

وفق حركة ما قبلها لانا نقول قد ينلفظ به حركة واس على الاصل كما وقع
 في بعض القراءة فاذا تلفظ على الاصل بالهمزة يكتب بالالف وان لم ينلفظ
 بالالف واذا كانت الهمزة متحركة وما قبلها ايا ساكن او متحرك فان
 كان ساكن فكتب على وفق حركة نفسها يعني ان كانت مكتوبة بالياء
 نحو يسأل ويكوم ويستلم وان كان ما قبلها متحركا يكتب ايضا على
 وفق حركة متحركها يكتب بحركة الهمزة غالب حتى يعلم حركتها اي
 يكون دليلا على حركتها نحو سأل يكتب بالالف لكون الهمزة مفتوحة
 ولو لم يكتب بالواو لكون الهمزة مضمومة وسم يكتب بالياء لكون الهمزة
 مكسورة من ان لا بمعنى المكالم وانما قلنا اذا كانت الهمزة متحركة وما
 قبلها ايضا متحركا يكتب موافقا لحركة الهمزة غالب حتى لا يتوجه
 الاعتماض بخوفية فان الهمزة فيها في الوسط ومتحرك مع تحريك
 ما قبلها مع انها لم يكتب على وفق حركة نفسها والفتح بن على وفق
 حركة ما قبلها ولو قال بدل قوله وفي الوسط الى قوله وسم وفي الوسط
 على ما يسهل اي يخفف به لكان احسن لا يتوجه الاشكال مع كون
 اقصر كما وقع في عبارة بعضهم واذا كانت الهمزة متحركة او ساكنة
 في آخر الكلمة وما قبلها ايضا متحركا يكتب على وفق حركة ما قبلها لا
 على وفق حركة نفسها لان الحركم الظرفية عارضة مخوفة وطروقتي
 ولم يقر فان الهمزة في هذه الاحوال يكتب موافقا لحركم ما قبلها لانها
 لما قدرت ساكنة وما قبلها متحركة كانت مدبرة بحركة ما قبلها واذا كانت

الهمزة مفتوحة
 كتب بالالف وان
 كانت مضمومة
 كتب بالواو وان
 كانت صحت

واذا كان ما قبلها ساكنا لا يكتب على صورة شئ ليطرد حركتها لا يكتب
 على وفق حركة نفسها علم حركتها ما قبلها لا يكتب على وفق حركة ما قبلها
 فاذا لم يكتب على وفق حركة نفسها ولا على وفق ما قبلها لم يكتب على صورة
 شئ نحو خبث بفتح الخاء وسكون العين من خبث الشيء ومنه
 كذا في الصحاح تقول خبث ورايت خبثا ومررت بخبث وليت
 الالف التي في رايث خباء صورة الهمزة وانما هي التي يوقف عليها
 التنوين مثلا في رايث ربيث وفي بعض النسخ ودفع الفاء
 هو الهمزة تقول منه دفعي بالرجل فاءة مثل كره كراهة والدفع
 يقال لتتاج الابل ايضا والباية ما ينتفع به منه ما قال الله لكم فيها
 دفعي كذا في الصحاح وبه بعض الفأ من بهرت من الرضيم يكتب
 في هذه الامثلة على صورة شئ لكون ما قبلها **الباب الرابع**
 من الابواب السبعة المذكورة في صدر الكتاب في بيان المثال ونحوه
 المعنى الفأ مثل لان ما ضيف مثل الصيحة في الصحة اي المثال الصيحة
 في تحمل الحركات وعدم الاعمال مثلا وعد لا يعنى ويجرى عليه الحركات
 كفاء فعل وقيل المثال في اللغة المثال بمرته فسمى لان امره مثل امر
 الاجوف في الوزن نحو عديم وعد يعيد وهو معتل الفأ وزن امر من
 ذاك يزين وهو اجوف وقيل المثال من المشول هو الانتضا ومنه
 سمي علم الامير مثالا لانتضا اما سمي هو به لانتضا بحرف
 العلة في الاول وهو اي المثال الرجعي من خمسة ابواب اولها فعل بفعل

بيت

عن بيان

بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع نحو وعد وعدت فاعلها فعل بفتح
بفتح العين فيها نحو وقع ويقع وكالتها فعل بفتح العين في الماضي
ونفتحها في الغابر نحو وصل وواصل ورابعها فعل بفتح العين في الغابر
نحو وتسمي وتسمي وفاعلها فعل بفتح العين فيها نحو ورث ورث
ولا يجيء المثال من فعل بفتح العين بفتح العين بالاستقرار نحو
وعد لم يضمن العين في المضارع ولم يقولو وعد يوعد بضم العين
لاستقبال التضمين عليها بقيت الواو وحذفت وابتقيت التضمين بعد
حذف الواو بخلاف الكسرة فانها اخف من التضمين لا يجيء بفتح العين
في الماضي وضمها في الغابر في لغة بني عامر في حذف الواو في كذا في لغتهم
مع وقوعها بين باء وضم لنقل الواو مع ضم ما قبلها بعد ما قبل هذه
اي لغة بني عامر لغة ضعيفة لا اعتناء لها بالحروف جها عن
القياس واستعمال الفصحى فانتفع ليعرف في الحذف يعني حذف الواو
الواو في كذا وان لم يقع الواو فيه بين باء وكسرة تبعاً ليعرف الذي
وقع الواو فيه بين باء وكسرة وفي النصيحة وجد مطلوبه بجره بفتح العين
وجور او بجره ايضا بالتضمين لغة عامر لا نظير لها في باب المثال وهذا
صريح بان وجد بجره من ضرب بضم حذف الواو لوقوعها بين باء
وكسرة وان لم يكن تابعاً ليعرف في الحذف وحكم الواو والياء اذا وقعتا
في اول الكلمة حكم الصحيح لانها لا تجذفان بل يبقيا على حالهما كما حذف
الصحيح سواء كانت الكلمة بالياء في اولها واو او ياء معلومة او مجهولة

او مجهولة نحو وعد وعدت وكسرها بفتح العين في الماضي
بفتح العين فيها نحو وقع ويقع وكالتها فعل بفتح العين في الماضي
ونفتحها في الغابر نحو وصل وواصل ورابعها فعل بفتح العين في الغابر
نحو وتسمي وتسمي وفاعلها فعل بفتح العين فيها نحو ورث ورث
ولا يجيء المثال من فعل بفتح العين بفتح العين بالاستقرار نحو
وعد لم يضمن العين في المضارع ولم يقولو وعد يوعد بضم العين
لاستقبال التضمين عليها بقيت الواو وحذفت وابتقيت التضمين بعد
حذف الواو بخلاف الكسرة فانها اخف من التضمين لا يجيء بفتح العين
في الماضي وضمها في الغابر في لغة بني عامر في حذف الواو في كذا في لغتهم
مع وقوعها بين باء وضم لنقل الواو مع ضم ما قبلها بعد ما قبل هذه
اي لغة بني عامر لغة ضعيفة لا اعتناء لها بالحروف جها عن
القياس واستعمال الفصحى فانتفع ليعرف في الحذف يعني حذف الواو
الواو في كذا وان لم يقع الواو فيه بين باء وكسرة تبعاً ليعرف الذي
وقع الواو فيه بين باء وكسرة وفي النصيحة وجد مطلوبه بجره بفتح العين
وجور او بجره ايضا بالتضمين لغة عامر لا نظير لها في باب المثال وهذا
صريح بان وجد بجره من ضرب بضم حذف الواو لوقوعها بين باء
وكسرة وان لم يكن تابعاً ليعرف في الحذف وحكم الواو والياء اذا وقعتا
في اول الكلمة حكم الصحيح لانها لا تجذفان بل يبقيا على حالهما كما حذف
الصحيح سواء كانت الكلمة بالياء في اولها واو او ياء معلومة او مجهولة

عن الحروف مع الحركات لا يلزم الالتباس مع الحركات ومن ثم ما من
 أن الواو والياء الواقعين في نفس الكلمة لو حذف بعوض في الأول لا يثبت
 بالمستقبل لا يجوز إذا حال التأني في الأول في مثل العدة عوضاً عن التعويض
 الواو من أول المصدر والالتباس بالمضارع يعني لو عوض التأني عن الواو
 في وعد أم صدر لم يقدم ثم صدر وعوض عن فاء فعلية تاء وأعلم أنه لا طار
 تحت قوله للالتباس على من لم أدنه تأمل وأورد عليه بأن يقال إن ما
 ذكرتم أن التأني الذي عوض عن الواو لم تدخل على أول الكلمة ليلا يثبت
 بالمضارع منقوض بالتكلم فإن التأني هنا عوض عن الواو مع أنها
 في أول الكلمة فاجاب بقوله ويجوز في التكلم لعدم الالتباس يعني أن ما
 بعوض التأني في أول مصدره عد ليلا يثبت بالمضارع ولا يلزم الالتباس في
 أول مصدره كل ما دخل التأني في عوضه لأن المضارع لا يجيء على هذا
 الوزن وهو الفعل فادخلت في الأول لعدم الاحتياج إلى دفع
 الالتباس بوجود التأني النكاح التثنية وكل وهو ظرف العجز والاعتماد
 على غيرك ومنه يقال فلان وكله تكله أي عاجز بكل أمر إلى غير كذا
 في الصحاح وعند سيبويه يجوز أن يبعوض عن المحذوف في مثل
 العدة كما يجوز أن يثبتها كما في قول ابن عمر وأخلفوا عد الأمر الذي
 وعد وجبت ترك التعويض في عد الأمر لا أنه أراد عدة الأمر
 ومعنى البيت يصف فوقاً بأخلف في الوعد يعني هم من الذين إذا
 وعدوا أخلفوا لأن التعويض من الأمور الجائرة لا من الأمور الواجبة

مضارع أم صح

الواجبة لما تركه أن سر وعند الفراء لا يجوز الحذف في أي حذف التأني في مصدر المثال
 لأنها عوض عن المحذوف أي لأن التأني عوض عن المحذوف وهو الواو ولو
 حذف التأني أيضاً لم يبق شيء يدل على حذفه وهذا المحذوف عن العوضين ويؤيد
 أقل من القدر الصحيح الآتي حالة الإضافة استثنى من قوله لا يجوز حذف
 التأني عند الفراء أي لا يجوز حذف التأني في مصدر المثال الآتي حالة الإضافة
 فانه يجوز حذف في مصدر المثال الآتي حالة الإضافة فانه يجوز حذفها فيها
 لأن الإضافة أي المضاف إليه يقوم مقام التأني ولهذا ترك التأني عن
 في البيت المذكور لأن المصدر أعني عد في الشعر مضاف إلى ما بعده وهو الأمر
 وكذلك حكم الإضافة والاستقامة وتكونها كالأجانية في عدم ترك التعويض
 في حالة الإضافة فانه كما وان يكون من المثال بل من الأجوف لكن التأني عوض
 عن المحذوف ومن ثم أي من أصل أن حكم الإضافة والاستقامة حكم مصدر
 وعد في عدم حذف التأني الآتي حالة الإضافة محذوف في قوله كما وأقام الصلوة
 لأن المصدر مضاف إلى الصلوة ولذلك حذف التأني عن الإضافة ونقول في
 الحاق الضامير أي عند اتصال الضامير بالماضي من الثلاث وعد وعد إلى آخره
 ويجوز في وعد وهو ماضى المثال للمخاطب مطلقاً إن كان يفتح التأني وكسره
 وللمتكلم وحده إن كان بضم التأني ادغم الدال في التاء بعد قلب الدال تاء لثقل
 لثقل محذوف ما ونقول في المستقبل الثلاث عند اتصال الضامير بعد إعرافه
 بعدون إلى آخره أصل يعد يوعد حذف الواو لو وقعها بين ياء وكسرة
 وانما حذف لو وقعها كذلك لأن يلمزم الخروج من الكسرة التقديرية وهي

حذفها فيها

ها

الياء الى الضمة التقديرية وهي الواو ومن الضمة التقديرية وهو الواو الى الكسرة
 الحقيقية ومثل هذا نقبل من الضمة والكسرة نقبل من متضادين
 في المخرج ولم يستقلوا في الفعل الانتقال من الضمة الى الكسرة نحو ضرب للبناء
 المجبول كما جرت بهم الياء ولعمري الفاء وكلم العين في الافعال وهذا البتة اخف
 عن عكس الانتقال من الضمة الى الكسرة انتقال من انقل الى مادوك في النقل
 والانتقال من الكسرة الى الضمة انتقال من نقبل الى ما هو انقل منه بناء
 على ان الضمة تاقبل من الكسرة كذا في بعض شروح ان فية فان قبل لوضعت
 الياء او الكسرة في غير يرتفع هذا النقل فلم لم يجد في احد صاقلنا لعدم
 حذف الياء فلو انما علام المضارع والعلامة لا تحذف في غير فها اختلال
 بالمقصود مع تعذر الابداء بال كره لان الواو بعد المضارع ساكنة
 اما بيان عدم امكان حذف الكسرة فلو انما لو حذفت لتوالي الياء كنانة
 فلما كان حذف كل من الياء والكسرة غير ممكن تعين الواو بالحذف ونقول
 انما حذفت الواو لانه الياء يقارب الكسرة فوقع الواو فاصلة بين الضمة والكسرة
 وهو مستقيم من ثم اي من اجل ان انتقال من الضمة الى الكسرة ومن
 الكسرة الى الضمة نقبل لا يجي لغة على ذلك فعل بضم الفاء وكلم العين
 وعلى ذلك فعل بك الفاء وضم العين الا حيل بك الحاء وضم الياء اسم
 قبيلة وفي الصحاح الجك جمع حياك الحياك وهو انظر يقي الرمل
 وغيره ومنه قوله تعالى والسموات الجك اي طريق النجوم ودل قبل
 هو اسم دويبة يشبه بان العرس وقيل اسم رجل من اولاد كنانة

ما يكون

ضم

الكنانة واليه نسب ابو الاسود الدؤلي كذا في الصحاح اجيب عن الاول ان
 من تدخل اللغتين لانه يقال جيك بضم الحاء والياء كفتق وجيك بكسرها
 والتكلم قصد الجيك بكسرها والياء اولاً فلما تكلم بالياء مكسورة غفرا
 عن ذلك وقصد اللغة الاخرى وهي الجيك بضم الحاء والياء والا ان التدخا
 لبت يبع لانه في كلمة والتدخل في كلمة ليس كثير وعن الين بانه علم
 جد ابي الاسود والاعلام لا يقول عليها في الابنية لجواز ان يكون منقول
 كضم بضم الضاد اذ السمي به وان سلم انه اسم لدويبة فلا تخ غير
 على النقل في تلك الدويبة سلمنا شاذ وانما حذف في عهد اذا كان
 حرف المضارعة تاء ايضاً اي مثل كونه ياء وان لم توجد تلك العلامة له
 لك كلمة في الاستقبال كونه واورد عليه بان يقال سلمنا ان الواو حذفت
 في غير لوقوعها بين ياء وكسرة فلم حذفت في مثل بضع ويضع ويدع
 مع ان الواو لم يقع بين ياء وكسرة بل بين ياء وفتحة فلم يوجد ما
 يوجب حذفها فاجاب بقوله وحذف في مثل بضع لان اصله بوضع
 بكسر عين الفعل نظراً الى حرف الحلق وحرف الحلق ثقيل فتفتت العين
 ليكون خفة الفتحة في مقابلة ثقيل حرف الحلق فظهر ان الفتحة فيها
 عارضة والفتحة العارضة ليست بمعتبرة واورد عليه بان يقال
 حذفت الواو عن مضارع وعد ولا تحذف في يوعده وهو مضارع او وعد
 مع ان علمه حذف الواو متحققه فيها ما حذفت الواو من مضارع وعد

هذا

انه

وعدم الحذف من مضارع أو عذر جازع بلا مرجح فأجاب بقوله لأن أصل
يؤعد حاصل الجواب أن يقال لا تخم أن الواو وقعت من مضارع
أو عديين ياءوك ثم لأن أصله يؤعد أن المضارع هو الماضي بزيادة
حرف المضارع في يؤعد علم الحذف منه فلا يحذف من الراد منه
فإن قيل إن الزمرة المقدرة بعد حرف المضارعة ليست بمانعة عن
قلب الواو من الياء في نحو مضارع أبته وهو يوسر فوجب أن يكون
غير مانعة لسقوط الواو في يؤعد لأنها محكمات لفظية واعتبارية أصل
ها يؤجب اعتبار الآخر والآخر التثنية فلما أضافوا اعتبرت للسقوط
أيضا يلزم النقل من الضمة إلى الكسرة ولذلك أنفقوا على أن الواو إنما
يحذف إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة أصلية أو إن انضمت الياء
في يؤعد يقوى الواو فلا وجه بحذفه بل مع ما يقويه ما تقول
في أمر المخاطب من وعد يعد عدا عدا وعدى عدا عدا يحذف
حرف المضارعة من تعد وجرم آخر والامر الغائب منه ليعد ليعدا
ليعد ليعد ليعد البعد والفاعل منه على وزن فاعل كذا هو المقصود
منه موعود كمنصور والموضع منه موعود على وزن مفعول
بفتح الميم وكلمة العين والآلة منه ميعد على وزن مفعول بكلمة الميم وبفتح
العين أصله موعود فقلب الواو ياء كونه ياءوك ثم ما قبلها فصار
ميعد وهم يقلبون ياء والحال أنهم يقبلون الواو ال كنه ياء بالحال
وهو النون ال كنه في نحو قنبه أصله قنبه قلبت الواو ياء

على ما بين

91
الواو ياء كونه ياءوك ما قبلها فقلب قنبه وبغيره الحاضر في مثل هذا الموضع
يكون أولى بالقلب ولما قل أن يقول لا تخم أن قنبه أصله قنبه قد
واو لانه القطع في كتاب الابنية فنوت النبي وقنبه قنبه
وقنبه وقنبه وقنبه أي كسبت فالقنبه والقنبه من القنبه
والقنبه والقنبه من قنبت **الباب الخامس** من الأبواب السبعة
التي ذكرها المصنف في أول الكتاب في بيان معن العين وهو الأجوف
ويقال له الأجوف نحو جوف أده وسطه الذي هو بمنزلة الجوف من الحيوان
عن الحرف الصحيح أو لوقوع حرف العلة في جوفه ويقال له ذو الثلاثة لصيغة
على ثلثة أحرف في ما مضى المتكلم نحو قلت وبعث لأنهم جعلوا الضمير المتصل
بمنه له حرف من حروف الكلمة كثره اتصاله بالياء لا يقال هذا الكلام
أن يكون مختصا بالثلاثة المحجة لأن المزيد للثلاثة ليس على ثلثة أحرف في المتكلم
كافتم واستغثت مع أنهم يسمونه أيضا ذو الثلاثة لأننا نقول أن من
افتم واستغثت على ثلثة أحرف بالنظر إلى الأصل لأن أصل استغثت افتمت
فتمت فحلا يبرر فإن قيل إن كون ما مضى على ثلثة أحرف عند الاتصال بالياء
ممنوع لأن الثالث ضمير فاعل فيكون على حرفين بسقوط العين قلت
لأن إطلاق الحرف على الثالث ليس باصطلاح النحوي بل المراد أنه على ثلثة
أحرف من حروف الهمزة وإنما خص صيغة نفس المتكلم في تسمية الأجوف
ذو الثلاثة وإن كان ما مضى في المخاطب على ثلثة أحرف كذلك لأن المتكلم
أشرف وأجلى من المخاطب لأنه مقيد والمخاطب مستفيد ومرتب بالمفيد أشرف

ومن هذا علم ما قبل ولو قال على ثلثة احر في اتصال الضمير المرفوع المتصل
 لكان اولى لعدم اختصاصه كونه على ثلثة احر في المتكلم بل الخاطبة لك
 وهو اى الاجوف بجي من ثلثة ابواب الاول فعل بفعل يفتح العين
 وضما في الغابر نحو قال يقول والثانية باع يبيع من فعل بفعل يفتح العين
 في الماضي وكما في الغابر والثالثة خاف يخاف من فعل بفعل يفتح العين
 في الماضي وفتحها لان اصله ضوف بخوف اعل الاول بالقلب لثانيه بالنقل
 والقلب فيه نظر لان كلامه يدل على ان الاجوف لا يجي من فعل بفعل يضم
 العين فيه ما والامر بخلافه كوطال يطول ويمكن ان يجاب عنه بان يقال
 انه قيل لا اخذ اياه قال بعض الصنفين قوله اصلا مفقولا قال اى قانونا
 كما في باب الاعلال يخرج جميع ال ال ال ال ال الاعلال فاللام عوض
 عن مضى اليه سواء كان الاعلال في الاجوف والفتحة منه اى من ذلك
 الاصل وهو قوله ان الاعلال في حروف العلة حال كون حروف العلة
 في غير الفأى سواء كان حرفا العلة في العين او في اللهم يتصور على ستة
 عشر وجهها قوله الاعلال كسمان وقوله حروف العلة متعلق بالاعلال قوله
 في غير الفأى بدل من قوله في حروف العلة ويجوز ان يكون حاله عن قوله
 حروف العلة على رادى قوله يتصور خبر ان قوله ستة عشر منصوب بنزع
 الخافض لانه يتصور في حروف العلة اذا لم يكن فاء الفصل اربعة اوجه
 الحركات الثلثة والاولى وفيه ما قبلها ايضا ذلك فاضم بالاربعة
 في الاربعة حتى يحصل لك ستة عشر وجهها ثم اترك الحرف الى كنهه التي

التي ما قبلها ساكن لتعذر اجتماع ال كين فبقى ال كنه عن وجهها
 الاربعة من ذلك الوجه على ان كان ما قبلها مفتوحا وحرف العلة ساكنة
 نحو القول مصدر احر في العلة مفتوحا ايضا اى الى مثاله وبيع او
 حرف العلة مكسورا وما قبلها مفتوحا ايضا اى الى مثاله وخوف او حرف
 العلة مضموما وما قبلها ايضا مفتوحا اى الى مثاله وطول فلهذا
 اربعة الاولى منها مصدر والثانية الاخير فعل ماض ولا يعمل الاولى
 من ذلك الاربعة فقوله لان حرف العلة الى قوله كنه الفتحه يكون
 بجملته بتعليق لقوله لا يعمل الاولى اذا سكنت فعل ماض معلوم مخففة
 الكاف جعلت من جنس كنه ما قبلها اللين عركية ال كنه وان
 ما قبلها نحو ميزان اصله مؤزان فلبت الواو باء كونها وانك
 ما قبلها فصار ميزان ويوسر اصله ييسر فلبت الواو باء
 لكونها وانضمام ما قبلها فصا يوسر الا اذا انفتح ما قبلها استأ
 من قوله اذا سكنت فمن جنس كنه ما قبلها الا اذا انفتح ما قبلها
 لا نقب الواو على وفوق ما قبلها الفاء للتخفيف لانه موجود هنا بدون
 القلب كنه الفتحه وان كنه معا وهذا هو القسم الاول من الاقسام
 الاربعة المذكورة وعند البعض على خلاف الاصل الاول يجوز القلب اى
 الواو الى كنه الفاء اذا كان ما قبلها مفتوحا نحو قال مصدر ركا لا الف
 وتشوين الهم واعتبر على هذه القاعدة بان يقال ان ما ذكرتم ان
 حرف العلة ال كنه لا يعمل اذا كان ما قبلها حرفا مفتوحا كمنقوض

بقوله صح

صحت حرف العلة

بنحو اعربت لان اصله اغزوت فاعل الواو قبلها باء مع انهما ساكنة
 وما قبلها مفتوح فاجاب بقوله ويعمل نحو اعربت وان كان في
 اصله واو ساكن تبعاً ليعزى كيعزى مضارع اغزوا اصله يغزوا
 بضم الواو قبلت الواو باء لوقوعها طرفاً وعدم ضم ما قبلها مع وقوعها
 رابعة لما نقر عندهم ان الواو الطرفية اذا وقعت رابعة فصارت
 ولم يضم ما قبلها قبلت باء طلب للتخفيف مع طول الكلمة ثم قد
 انضمت عن الياء لكونها عليها ثقيلة قبل فتحة من وجهين اما
 اولاً فلان الماضى بفتح والمضارع لاحق فاتباع الابق على اللاحق
 محال لان معنى الاتباع ان قلب الواو في المضارع على قلبها الماضى
 فاللاحق لا يكون على الباقى لانه يلزم توقف الشيء على ما يجعل
 بعده وهو محال ويمكن ان يقال لانهم ان معنى الاتباع على المتبوع
 على التابع بل معنى الاتباع الاطراد لان المضارع والماضى ومن واد
 واحداً في الفعلية فاذا اعلن من اصد هما يعنى في الآخر كذا في شرح
 الكافية واما ثانياً فلانه لو كان اتباع الماضى على المضارع فلا تجلوا
 ايتا ان يكون قبلاً او سماعياً وان كان الاول يلزم حذف الواو من
 وعد وعدا وعدا الى آخره قياساً على مضارعه وان كان الثاني فلا وجه
 للاتباع لان السماعي مقصود على الاستفراء في وقوعه بوزن ولا يزداد
 عليه ويمكن ان يقال ان تعليلات الصرف تعليل بعد الوقوع فلا يلزم
 من اعلال اغزوت قياساً على مضارعه على سبيل الاطراد اعلال وعد

٩٥
 وعد قياساً على مضارعه وادود التقيض بان يقال انتم قلتم ان حرف
 العلقة لا تفل اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحاً منقوض بنحو كينونته
 فان باؤها قبلت من الواو لانه من الكون كما ان واليه بقوله ويعمل
 نحو كينونته من الكون يقال كان كوناً وكينونته كذا في الصحاح مع كون
 الواو انفتاحاً مما قبلها فاجاب بقوله لان اصله كينونته عند تحليل
 والواو فيه ليست ساكنة بل مفتوحة ثم قلبوا الواو باء فادغمت الياء في
 لان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احدهما بالكون يقبلون الواو
 باء ويدغم الياء في الياء كما قبلت الواو باء وادغمت الياء في الياء
 اصله موبت فصارت كينونته بنشد الياء ثم خففت فصارت كينونته
 كما خففت في ميت وهبيل وفي الصحاح لولا ذلك لقالوا كينونته
 وفي الكلام فعلولة وقبل اصلها كينونته بضم الكاف ثم فتح حية لا
 يصير الياء واواً في مثل الصيرة والقبوينة والقبولة اذا ضم فاء
 الفعل وهو النوم في الضحى كذا في الصحاح ثم جعلت الواو باء تبعاً للباء
 لكثرة ما وقع الواو باء فكان الكثير اصلاً مقبلاً عليه للقليل ومن ثمة ان
 من اجل ان الياء ثبات كثيرة دون الواو باء قبل لا يجي من الواو باء
 غير اربعة كلمات وهو كينونته والديمومة والسيدودة والرهبعومة
 وفي الصحاح قيدودة مكان السيدودة كينونته مصدر كان والديمومة
 مصدر دام والسيدودة مصدر ساد والرهبعومة مصدر هاج اي
 جبن فلما فرغ من القسم الاول من الاقسام الاربعة المذكورة اراد ان

يشتد الى الافم الثلاثة قال ابن الجني رحمه الله عليه في النكتة الاخيرة
اي في نحو بيع وهو ف و طول تسكن حروف العلة فيها الخفة اي لطلب
الخفة ثم نقل اليها الاستدعاء الخفة من ما قبلها الالف وليس عركية
الكن فصا يباع وخاف وط لا علم ان الاعلان حروف العلة في هذا المقام
ثم وط الاول ما اذا كن اي حروف العلة في فعل وفي اسم على وزن فعل والثاني
ما اذا كانت حركاتها اصلية غير عارضة والثالث ان لا يكون فكتحة
ما قبلها في حكم الكون والرابع ان لا يكون في معنى الكلمة اضطر اب
والخامس ان لا يجتمع فيها اعلو اعلو اعلو وان كان لا يلزم ضم حرف
العله في مضارع لو اعلو وان كان لا يلزم كذا لانه على الاصل
فالاولان من الشارط المذكورة وجود بيان والباقي عديم فاذا تحقق
مجموع هذه الشارط يقع حرف العلة بالتكيس واذا انتفى شرط منها
لا يقع ومن ثم اي ومن اجل ان حرف العلة انما يقع اذا تحقق مجموع
الشارط المذكورة فيقول اصله قول يسكن الواو للخفة ثم قلبت
الفا لانفتاح ما قبلها ونحو دارا صله دود فاعل كما اعلو قال الوجود
الشارط المذكورة وانما منتهى المثالين لان احدهما فعل والاخر اسم على
وزن فعل واعلم ان عليه بان يقال ان ما ذكرتم من ان قال ودار
يعلو لوجود الشارط المذكورة حتى لو انتفى شرط من الشارط المذكورة
لا يقع حرف العلة بالتكيس منقوض بخود بار وقيام لانه اعلو
مع انه ليس بفعل ولا اسم على وزن فعل اجاب بقوله ويعمل مثل

توسيطا

مثل وبار تبعا لواحد وهو دار وهو اسم على وزن فعل ومثل قيام
تبعا لفعل وهو قيام ومثل سيات تبعا لواو واحد وهو سوط وهي
واو سوط ما به بالالف دار في كونها ميتة اي ساكنة وفي الف دار
جد الاعلان لوجودها في وط المذكورة اعلو واسيات ايضا تبعا
لما ثبت به واحدها عن بعض هذه الاشياء وان لم تكن افعالا ولا على
وزن الافعال للمنا بغير قيل لو اورد هذه المسئلة بعد ذكر عدم اعلان
العله بالتكيس لفقد الشارط الاول من الشارط لكان افعول ولعله
لم يذكر في ذلك الموضوع لئلا يقع فاصلة بين ذكر ما عدم فيه اعلو حرف العلة
بالتكيس لفقد الشارط ومن اجل ان الشارط لو انتفى شرط من الشارط المذكورة
انتفى الاعلان لا يقع حرف في مثل الحوكمة في الصحاح قوم حاكم وهو حكم من
الحياكة والخون من الحبان وصدي في الصحاح حار صدي اي
يجيد عن ظنة لنت طه من حار بمعنى مال وصودي بالخمر يكون هو
الميل الخمر وجرت عن وزن الفعل لعلامة التنبه في الاولين هي التاء
وفي الآخرين الالف يعني انما لم يقع في هذه الكلمات لفقدان الشارط الاول
وهو كون حرف العلة في فعل وفي اسم على وزن فعل لان كلا منهما ليس بفعل
ولا اسم على وزن فعل اما الاول فظن هو اما الثاني فلان اتصال علامة التنبه
في كلاهما وقيل انما يقع هذه الامثلة حتى يدللن على الاصل ولا يقع حرف العلة
في خود عمو القوم لفقدان الشارط الثاني وهو كون حركة حرف العلة
غير عارضة وفي نحو القوم عارضة لانه جات بازالة التثنية ان كان

كذا في الصحاح صح

واما الذي ذكره لفظه وحركتها ولا يفعل حرف العلة من نحو عور واحتور
 بمعنى تجاوز من الحواير يقال تجاوز والقوم لفقدان الشئ طالت وهو
 ان يكون فتحه ما قبلها لا في حكم الكون لانه حركه العين في نحو عور
 والتا في اجتور في حكم ال كين اي في حكم عين اعور والتا في تجاوز
 واما قال العين في عور في حكم عين اعور لانه اصل عور في النصح
 انما صح الواو في عور لاحتها في اصله وهو اعور لكونه ما قبلها
 ثم حذف الالف والتشديد بقي عور بدل على ان ذلك اصله مجيء افوا
 على هذا مثل اسود واحمر ولا يجيء في الالوان وكذا في العيوب اعرج
 واعشى في عرج وعشى ثم كلام النصح في شرح الشافيه وصح عور
 واسود لا نه في معنى عور واسود وقال ايضا التا في اجتور في حكم الف
 تجاوز ولا نه في معنى واحد ولولم يكن معناها واحدا لاعتنا كذا
 في النصح واما لم يفعل عور وتجاوز اما الاقل فلانه لو اعل لا رى
 الى اللبس لانه لو اعل بنقل حركه الواو الى العين ثم بقبل الواو الفتح
 لا يجزى اما ان يحذف الهمزة استغناء عنها بحركه ما بعدها يلبس
 في الصورة بعور وان ابقيت يلبس باب الالف منه ايضا في
 واما الثاني فلانه لو اعل يلزم اللبس ايضا بانه لو اعل فطر ان الالف
 ينسجاصر صين او بمنزلة الفتح بين الاجتماع ساكنان فلا يند من حذف
 احدهما فلو حذف التا لكانت مضارع الالف ولا يفعل نحو الحيوان
 لفقدان الشئ طالت اربع وهو ان يكون في معنى الكلمة اضطراب ارباعا

او ما قبل الواو

واما لم يفعل اذا كان في معنى الكلمة اضطراب فتح بدل حركته على اضطراب
 معناه فان قيل هب ان الحيوان في معناه اضطراب ولم لم يفعل
 المونان معناه لير في معناه اضطراب قلت لم يفعل الحيوان لوجوب
 الاضطراب في معناه وللمونان محمول عليه ان لم يوجد في معناه
 اضطراب لانه تقبضه حمل التقبض على التقبض ولا يفعل نحو طوي
 لفقدان الشئ طالت اربع وهو ان لا يجتمع فيه اعل لان لو اعل بيان
 لو اعل حرف العلة بعد اعل الالف لادى الى اجتماع اعل الين سيجي
 تحقيقه في الباب ال بوع فان قلت هب ان طوي لم يفعل الاجتماع
 الاعلالين فيه ولم لم يفعل طويا مع انه لو اعل يلزم اجتماع الاعلالين
 قلت لا يفعل طوي اجتماع الاعلالين وطوي محمول عليه لان التشب
 فرع المقدم فان لم يجتمع فيه اعل لان لا يفعل حملا للفرع على الاصل ولا يفعل
 نحو حبى بقبله الا الى الف لانفتاح ما قبلها حتى لا يلزم ضم الين
 في المضارع لى لا يفعل حبى لفقدان الشئ طالت ساعه اذا قلت حاي
 يحى مستقبله بحاي بضم الياء ولا يفعل نحو القود لفقدان الشئ طالت
 وهو ان يترك الاعمال للدلالة على الاصل ان رايه يقوله حتى يدل على الاصل
 يعني ان قود بالواو بمعنى القصاص وقد بالياء واحد القبول فلو اعل
 قود فصار قاد لم يفعل انه من القصاص ام القبول فلم يفعل ليدل
 على ان اصل قود الذي هو بمعنى القصاص ولم يفرغ من الاربعة
 المذكورة من خمسة عشر ارا ان يشرع الاربعة الاخر وهي ما اذا

كان

ما قبلها مضمومة كان حرف العلة ساكناً أو مكسوراً أو مفتوحاً
واشاد اليها على الترتيب بقوله نحو **ميسر** و **يقزو** ولكن يدور
ويجعل حرف العلة في الاولى والاضمة ما قبلها وليس بحركة الـ كـ
فما **موسر** وفي الثانية اي في **ميسر** كس الخفة لان الكسرة على الياء
ثقل كالضمة ثم يجعل واو الضمة ما قبلها وليس بحركة الـ كـ
فما **بوع** واذا جعلت ايها المخاطب حركة ما قبلها من جنس بحور
لان الاصل في اعرال الياء لتكثيرها وجعل حركة ما قبلها من جنسها
لتكون الياء سائلة فصار **ميسر** وتكون حرف العلة في الثالثة الخفة
الضمة على الواو فصار **يقزو** كون الواو لا يبعث حرف العلة في الرابعة
لان الاعلال للتخفيف وهو موجود فيه من غير الاعلال الخفة الضمة
على الواو ومن ثم اي من اجل ان الفتحة خفيفة لا يبعث غيبة
جمع غائب ونوم جمع نائم لكون الفتحة خفيفة على الياء في الاول
وعلى الواو في الثاني **وما فرغ** من الاربعة التي كان ما قبلها من
العلم مضمومة سواء كان حرف العلة ساكناً أو مكسوراً أو مفتوحاً أو
مفتوحاً اراد ان يفتح الاربعة من خمسة عشر التي هي ما اذا كان
ما قبلها مكسوراً سواء كان حرف العلة ساكناً أو مفتوحاً أو مضموم
أو مكسوراً واشاد الى امثلةها على الترتيب بقوله نحو **موزان**
وزاعوة ورضوا وترتيب في الصورة الاولى وهو **موزان**
تجعل الواو باء لما مر وهو ما اذا كانت الواو ساكنة وما قبلها

وما قبلها مكسوراً مثل **موزان** يجعل الواو باء فصار **موزان** وفي الصورة
الثانية وهي زاعوة يجعل الواو باء الاسنداء ما قبلها وليس بحركة
الفتحة كان كون لان الفتحة احوال كون فصار داعية فان قبل
هـ ب ان داعية اعلت لكون الواو مفتوحاً وما قبلها مكسوراً ولم
لم يعل دل مع واوه مفتوح وما قبلها مكسور فقلت اعلت
داعوة لاسنداء ما قبلها وليس بحركة الـ كـ ولم يعل مثل
دول جمع دولة كذا في الصحاح لان الاسماء التي ليست بمشتقة من
الفعل لا يعل لخفتها الا اذا كان المذكور من الاسماء على وزن
الفعل في يجوز الاعلال وهو اي الدول اسم غير مشتق وليس على
وزن الفعل لان فعل كـ الفاء وفتح العين لا يجي من الافعال يعني
ان الاعلال لا يكون الا للتخفيف فلا يحتاج اليه الا الفعل لثقله
او ما يشتق من الفعل كالفاعل او ما يكون على وزن فعل ودول
ليكن لك فلا يعل لانتفاضة طه وانما قلنا المذكور من الاسماء لان
كان في الظاهر مستند الى خبر المؤنث وهو انما فوجب ان يقول كانت
الا ان يقال ذكر لفظ كان وان كان مستنداً الى الاسماء باعياً المذكور
وفي الصورة الثالثة وضوا يسكن الياء بتقل حركتها الى ما قبلها الخفة
لان الضمة على الياء ثقل ثم جاز في الاجتماع الياء كذا وضوا وفي
الصورة الرابعة وهي ترتيب مثلها اي مثل وضوا في الاعلال يسكن
الياء ثقل كسرة على الياء ثم حذف الاجتماع الياء كذا وضوا ترتيب بياء
واحدة

فلما فتح من الالف م المذكورة وهي اذا كان ما قبل حرف العلة مفتوحا
او مكسورا او مضموما شرع الى الثلاثة الباقية من خمسة عشر وهي
ما اذا كان ما قبلها ساكنا سواء كان حرف العلة مفتوحا او مكسورا
او مضموما ولا تكون ساكنة لما عرفت ان حرف العلة اذا كانت
ساكنة وما قبلها ايضا ساكنا سقطت من ستة عشر وجها وان
الى امثلها على الترتيب بقوله نحو يخوف ويتبع ويقول فيعطى
حركاته اي حركة حرف العلة فيهن لما قبلهن لضعف حروف العلة
وحمل الحركة على الضعفاء يسوغ وقوة حروف الصلح
فيما قبلها وحمل الحركات على القوى البقي من حمل الحركات على الضعيف
ولكن يجعل الواو في يخوف الفاعل فتح ما قبلها والين عركية
ان كان وان كان على سبيل العروض بخلاف حرف العلة في يخوف
مصدر افتانها لم تقب فيها الف لان سكونها ليس بعارض بل اصلي
فلا تقب الحقة الفتح مع ال كون فيصير انما الامثلة المذكورة
بخاف ويتبع ويقول واعلم ان الص فيبين حذفوا حركة حرف
العلة ليكون عركية ضعيفة ملائمة لحركة ما قبلها ثم قلبوا
الف اذا كان ما قبلها مفتوحا وواو اذا كان ما قبلها مضموما
وباء اذا كان ما قبلها مكسورا ليحصل الحقة الثلاثة بالاعلال
لان سكونه عارض والعروض كالمعدوم فكان الحركات في حرف
العلة باقية واما اذا كان سكونه اصلية لا يفعل كالحرف المذكور

المذكورة لعدم الاختياج الى التخفيف بالاعلال لان ال اصلية
ضعيفة واعلم من بان يقال ان ما ذكرتم من ان حرف العلة اذا كان
متحركا وما قبلها حرف صلح كونه يعقل ينقل حركته حرف العلة الى
ما قبلها يقتضيه ان يفعل اعيين واو و ينقل حركته اليها واليها
ما قبلها فاجاب بقوله ولا يفعل نحو اعيين جمع عيين واو و جمع
لدار حتى لا يلبس بالفعال بيان لو اعل الاول لا يلبس بالكلم وحده
من مضارع دار فصحا الدفع الانبساط لا يقال الافعال في خوفه
لا يلبس بالافعال جمع فعل واقل الجمع ان يطلق على ثلثة مقادير
الواحد والانبساط المذكور لا يكون الا على فاعلين لما عرفت انفا
لانا نقول قد ذكر الجمع ونيرد التنبيه كما في قوله فقد صفت
قلوبكما اي قلبا كما في هذا الافعال ذكر المص بصفة الجمع واراو
الفعلين ويمكن ان يقال ان الالف واللام اذا دخل على الجمع ينزل عنه
مع الجمعية كما اذا خلف لا اتزوج النكاح حيث ينزوي
امراة واحدة وامرأتان واعترض عليه بخود ول ايضا توجب
الاعتراض ظاهرا فاجاب بقوله بخود ول وهو انه لا يوجب
مع لا يبطل الاحاق بعينه لو اعل جدول الذي هو ملحق بجعفر
يبطل الاحاق لان الاحاق في الاسم جعل مثال على مثال زيد من
يعامل معاملة فجعل ذلك الحرف الزائد للاحق في المزيد فيه
مقبلا للحرف الاصل في الملحق به فردد وجدول ملحق بجعفر لانه

ان كان وان في لواعل الانبساط
بالمنكلم وحده من مضارع

يتماثلونه معا ملة فيقولون في جملة فماد يد وجد اول كما يقولون
 جفا في فجدول الواعل لا يكون على مثال المحقق به فصح ليدل بطلان
 واعتراض عبد الله بن يحيى فقوم توجب الاعتراض على ما ذكرنا من فدا حاجة
 الى البين فاجاب بقوله لا يعمل فقوم من لا يلزم الاعلال في الاعلال
 بيان الملازمة ان قوم في الاصل فقوم فلو نقتل حركة الواو الثانية
 الى الاولى ثم قلبت الفالوجوب ان يقلب الاولى الى الف ايضا لانها متحركة
 وما قبلها مفتوح فبيلزم الاعلال في الاعلال هذا ما قيل ولقائل ان
 يقول ان لم لزوم الاعلال في الاعلال على تقدير نقل حركة الواو الثانية
 الى الاولى لا تفعل الواو الاولى لفقدان شرط الاعلال وهو كون حركة
 حرف العلة غير عارضة والحركة هنا عارضة واعتراض عبد الله بن يحيى
 الرمي لان الثانية متحركة وما قبلها حرف صحيح فوجب ان يعمل على ما ذكر
 فاجاب بقوله وهو الرمي لا يعمل من لا يلزم كون ال كس في آخر المعرب
 والحال ان المعرب ايا مرفوع او منصوب او مجزوع في الاحوال كلها فلا حال
 يقتضيه كونه ببيان اللزوم لو اعل اليها ساقط حركته بيلزم ان يكون
 آخر المعرب كسنا لقائل ان يقول ان ذكرتم من الدليل يقتضيه ان لا يكون
 السكون في آخر المعرب مع انه موجود في اخره نحو العوا والنصوب
 ان يقال انما صحح الرمي ليدل بيلزم اجتماع ال كنين غير صدر ولا كنين
 حذف احدهما لانه لو حذف يكون اقل من القدر الصالح ولا اعتناء به
 بالالف واللام لانه كلمة اخرى كذا في بعض الشرح هذا اذا لم ينقل
 حركة

حركة الياء في الرمي الى ما قبلها واما اذا نقتل فلا يلزم التناقض كنين
 على غير صدره والحال ان الكلام فيه اقول كنين ان يقال ان في الرمي
 المتوقف باللام لا نقب حصة لا يجتمع فيه الادغام والاعلال ولا يجوز
 لان الغرض من الاعلال التخصيف وهو الحاصل مع الادغام الكائن في
 الرمي بالغام اللام في الراء لقرب مخارجهما فان قيل ولم يعمل في فقوم
 ونبيان ومقوال في حياط مع ان حرف العلة في بيتين متحركين وما قبلها
 حرف صحيح كس وانتم قلتم ان حرف العلة اذا كان متحرك وما قبلها
 حرف صحيح وجب الاعلال المذكور قلتم من لا يجتمع ال كنين على غير
 هذه في الامثلة المذكورة بتقدير الاعلال بنقل حركة حرف العلة الى ما قبلها
 ليدل بيلزم ذلك لا يقال يجب ان يخبط لا يعمل ليدل بيلزم كنين
 على تقدير الاعلال بنقل حركة الياء الى الخ لانا نقول لم يعمل مخيطة للعلة
 المذكورة ومخبط منقوض من المخيطة لان المخيطة ابرة كبيرة ومخبط
 ابرة صغيرة فلا يعمل مخبط ايضا تبعاً له فان قيل لو كان عدم اعلال
 تقويم وغيره لا اجتماع ال كنين على غير صدره وجب ان لا يعمل في كل
 موضع يؤدي الى اجتماع ال كنين فلم يعمل للاقامة والاجازة
 اصدهما الاقوام والاجواز مع حصول اجتماع ال كنين اذا اعلت
 الاقوام كاعلال اخواتها من اقام بقيم فلانما اعل الاقوام والاجواز
 وان حصل فيهما اجتماع ال كنين تبعاً لاقام وهو ثلثه اصل
 في الاعلال فان قيل ما ذكرتم يقتضيه ان يعمل جميع مزيدات ال كنين

على غير صدره فلم يعمل
 محيط مع انه لا يجتمع فيه
 كنين

تبعاً للشيء ولم يفعل التقويم مع انه من غير التلاشي تبعاً لقيام وهو
تلاشي اصلي في الاعمال قلنا ابطال فعل منته فاعلم قوله اي قول النقال
الكل قوله قوم مشدرة مقول قول ومفعول ابطال قوله استتباع
مصدر مضاف الى فاعله وهو لفظ قام ومفعوله منته وكذا وهو
التقديم اي بطل وجود قوم بدون الاعمال استتباع قام للتقديم
وما قيل ان استتباع مصدر مضاف الى المفعول والفعل منته وكذا ليس بشي
ولان قام مستتبع لا تابع بخلاف التقديم فانه تابع لا مستتبع وان كان
قام تلاشي اصلي في الاعمال لقوة فوض في الاضوة مع التقديم لان
التقديم مصدر لقوم مشدرة فلا يكون تابعاً لقام في وجود الاعمال
بل لم يفعل تبعاً لقوم الذي لم يفعل لان المصدر يتبع لفعله لا لشي
فعله ولا ان يعود ويقول ان قوم مشدرة وان كان فعلاً
للتقديم الا انه حصل لقام في الاعمال باقام الذي اعمل فاذا اعمل
اقام حصل لقام تناصراً وقوة في الاعمال فينبغي ان يفعل التقديم
تبعاً لقام وان لم يكن فعلاً فاجاب المصنف عنه بقوله ولا يصلح اقام
ان يكون مقولاً لقام في الاعمال لان التلاشي اصلي في الاعمال
فكيف يكون مقولاً لغيره قيل في بعض كونه قوله ولا يصلح اقام
ان يكون مقولاً لغيره عن اشكال مقدر بتوجيه الاشكال ان ما ذكره
من ان التقديم لا يعمل اعتباطاً بفعله وهو قوم بالتشديد يجب
ان يعتبر في الاقوام مصدر اقام لا لقام لان الاقوام مصدر

قوة

مصدر اقام فاجاب بقوله لانه ليس من تلاشي اصلي في الاعمال يعني ان
الاقوام لا يصلح ان يكون تابعاً لقام لانه ليس من التلاشي اصلي في الاعمال
يعني ان الاقوام لا يصلح ان يكون تابعاً لقام لانه ليس من التلاشي
اصلي في الاعمال ولما قلنا ان يقول فعل منته فينبغي ان لا يكون التقديم
تابعاً للمفعول وان فعله لانه ليس من التلاشي اصلي في الاعمال والجواب عنه
ان التقديم كان تابعاً لقوم وان لم يكن تلاشي اصلي في الاعمال
لان قوم لا يحل على قام في الاعمال فيكون التقديم تابعاً لعدم احتياج
اليه بخلاف اقام لانه محمول عليه في الاعمال فكان اصلياً واذا كان لشي
تابعاً على الاصيل يكون الفرع تابعاً بتبعيته وذلك الشيء على الاصيل
محمل الاقوام على قام لا اجل هذا وفيه ضعف لانه غير موافق للمتن
وان كان موافقاً للمقام فافهم عن روينه هذا ما قيل وفيه نظر
لان السؤال بان وجب ان يعتبر في الاقوام اقام لان الاقوام مصدر
اقام ليس بشي والمبني عليه من الجواب كذلك ليس بشي لان الشجرة
تنبئ عن الثمرة لان الاقوام بعن يقال اقامه كما يفعل قام واقام
فما تضمنه قوله بعن باعتبار قام لا باعتبار اقام فليس احدهما غير معلل
صحة يقال يعتبر باحد هادون الآخر واعتراض على القاعدة المذكورة
بان يقال ان ما ذكرتم ان حرف العلة اذا كانت متحركة وما قبلها حرف
صحيح وجب ان يعمل بفتحة ان يعمل قول اعمل لان الواو والياء فيها
متحركان وما قبلها ساكن مع انه لا يعمل فاجاب بقوله ولا يعمل

فقال حتى يقال قلن بفتح القاف ليدل على ان الواو مفتوح كما
في خفض قلن يمكن حركه الواو الى ما قبلها في خفض ولا يمكن هذا
في قلن لانها يتركز فتح المفتوحة وهي محال لانها مؤنزة الى التحصيل
وهو محال والمؤنزة محال الى محال محال ولا يفرق في الصورة بينه وبين
قلن في جمع المؤنث من الماضي وبين قلن في جمع المؤنث في الامر لانهم
اي الطرفين لا يعتبرون الاشتراك في الضمة اي الصوري ولا يكتفون
بالفرق التقديري لان الاعتبار في الاشياء الى اصولها اما الفرق التقديري
بينهما ان قلن في جمع المؤنث من الامر اصله قولن فحذف الواو
بعدها كتحذفها الى القاف ثم استغنى عن همزة الوصل لانعدام الاحتياج
اليها فصارت قلن وفي جمع المؤنث من الماضي قولن بفتح القاف والواو
واعلا له قد مر فانضم في قلن اذا كان جمعا مؤنثا من الامر الواو في قلن
اذا كان جمعا مؤنثا في الماضي فانضم للدلالة على الواو المحذوفة فلا يعتبر
الاشتراك في الصوري كما انهم لا يعتبرون الاشتراك في الصوري في بعض
وهو مشترك بين المعلوم والمجهول ويكتفون بالفرق التقديري
بينهما وهو ان كسرة الباء في بعض للمعلوم للدلالة على الباء المحذوفة
وفي بعض للمجهول كسرة الياء وان رآنا الى اخره على عدم الفرق في قلن بين
الماضي والامر بقوله او وقع الاشتراك من غمرة الواضع وغفلت ونسبته
فلذلك لم يفرقوا بينهما كما وقع الاشتراك من غفلت الواضع في الاثنان
كما عرفت في الامر والماضي نقول في تشبيه تفعل تفعل اذا كان ما ضيا

فقال حتى يقال قلن بفتح القاف ليدل على ان الواو مفتوح كما
في خفض قلن يمكن حركه الواو الى ما قبلها في خفض ولا يمكن هذا
في قلن لانها يتركز فتح المفتوحة وهي محال لانها مؤنزة الى التحصيل
وهو محال والمؤنزة محال الى محال محال ولا يفرق في الصورة بينه وبين
قلن في جمع المؤنث من الماضي وبين قلن في جمع المؤنث في الامر لانهم
اي الطرفين لا يعتبرون الاشتراك في الضمة اي الصوري ولا يكتفون
بالفرق التقديري لان الاعتبار في الاشياء الى اصولها اما الفرق التقديري
بينهما ان قلن في جمع المؤنث من الامر اصله قولن فحذف الواو
بعدها كتحذفها الى القاف ثم استغنى عن همزة الوصل لانعدام الاحتياج
اليها فصارت قلن وفي جمع المؤنث من الماضي قولن بفتح القاف والواو
واعلا له قد مر فانضم في قلن اذا كان جمعا مؤنثا من الامر الواو في قلن
اذا كان جمعا مؤنثا في الماضي فانضم للدلالة على الواو المحذوفة فلا يعتبر
الاشتراك في الصوري كما انهم لا يعتبرون الاشتراك في الصوري في بعض
وهو مشترك بين المعلوم والمجهول ويكتفون بالفرق التقديري
بينهما وهو ان كسرة الباء في بعض للمعلوم للدلالة على الباء المحذوفة
وفي بعض للمجهول كسرة الياء وان رآنا الى اخره على عدم الفرق في قلن بين
الماضي والامر بقوله او وقع الاشتراك من غمرة الواضع وغفلت ونسبته
فلذلك لم يفرقوا بينهما كما وقع الاشتراك من غفلت الواضع في الاثنان
كما عرفت في الامر والماضي نقول في تشبيه تفعل تفعل اذا كان ما ضيا

نقل

وفي تشبيه الامر تفعلوا ايضا ونقول في جمع المذكور من ماضية تفعل
تفعلوا وفي جمع المذكور من الامر تفعلوا كذلك وكذا التشبيه والجمع
في الماضية من باب تفاعل وتفعّل وانما لا يفرق بين فعلين بضم العين
وفعلين بفتحها بعد الاعمال نحو طلس وقلن اكتفاء بالفرق التقديري
لان الضمير للثاني يعلم من الطويل ان اصل طلس طلوس بضم الواو
لان الطويل على وزن فاعول والصفة المشبهة على وزن الفاعيل كحي من
فعل يفعل بضم العين فيها غالبا فيكون الضم في الاول ضمة الواو
وان الضمة في الثاني للدلالة على الواو المحذوف لان اصل قلن قلوس
بفتح القاف والواو واعل كما مر يعلم الفرق بين خفض وبعث من
استقبلهما يفتح لا فرق بين فعل كالعين وبين فعل يفتح في جمع
المؤنث نحو خفض وبعث اكتفاء بالفرق التقديري ايضا اعني يعلم
من تجا فان اصل خفض هو فوس بك الواو لان باب فعل بفعل يفتح
العين فيها لا يجي الا من حروف الخلق فاذا لم يوصف في تخاف من حروف علم
ان ما ضمه ليس بمفتوح العين بن مكسور العين ولا امكان للضمه بل ان
فعل بضم العين يفعل بفتح العين لم يجي وكذلك يعلم من يبيع ان
اصل يبعث يفتح لان الاجوف البائنة لا يجي من فعل بفعل العين
فيها لما مر والمستقبل يقول في آخره اي المضارع من قال يقول يقول
يقولون يقول يقولون يقولون يقولون يقولون يقولون يقولون
اصل يقول بكون القاف وضم العين واعل الى مرتبة نقلت ضمة

ضمه الواو الى القاف لنقلها عليه فصارت يقول فحذفت الواو في يقول
اصل يقول نقلت ضمة الواو الى ما قبلها وهو القاف لنقلها عليها
فحذفت الواو واجتماع الـ كنين فصارت يقول الامر المحاذر قل الى آخره
اي قولوا قولوا قولوا قولوا قلن اصله اقول بكون القاف وضم الواو
فنقل حركه الواو الى القاف ثم جعل اقول بضم القاف وسكون الواو
واللام ثم حذفت الواو واجتماع الـ كنين ثم حذفت الالف الذي
للاصل لعدم الاحتياج اليها بحركه ما قبلها فصارت قل اعلم ان المصل خلق
الالف على الهمزة حيث قال ثم حذفت الالف لاتحاد صورتها في اكثر المواضع
از رتبا كتبتوا على صورة الالف فان قيل يجب ان الواو حذفت في قول اجتماع
الـ كنين ولم حذفت في قل الحق مع انه لا يلزم المحذوف قل حذفت الواو
في قل للعلم المذكورة وحذفت الواو ايضا في قل الحق وكذا وان لم يجمع فيه
سكان صورة لان الحركه فيها اعني لام قل حصلت بالحاجتي العارض
بعد حذفت الواو وهو اتصال اللام الـ كني في الحق بعد سقوط همزة الوصل
فيكون لام قل في حكم الـ كني تكون تقديرا اذ كل حركه يحصل امر عارض فيه في حكم
الـ كني في تحقيق اجتماع الـ كنين في قل الحق وهو علم المحذوف في حذفت الواو
لا يقال اذ حذفت الواو في قل الحق ليكون الحركه بالعارضه في حكم الـ كني
ان يحذف الواو في قولنا وقولن لان حركه اللام في الاول سبب الالف في الثاني
بسبب الشغل الثقيله لانا نقول حذفت الواو في قل الحق لكون حركه اللام
بالحاجه بخلاف قولنا وقولن لان الحركه فيها حصلت بالداخلين وصار

الفاعل ونون التأكيد وكل واحد من الفعل ونون التأكيد بمنزلة الجذر
 من الكلمة التي اتصل كل منهما بها ولذلك قال وهما بمنزلة الداخلي
 ومن ثم أمي ومن أجل أن نون التأكيد بمنزلة الجذر من الكلمة التي
 اتصل بها جعلوا مع آخر المضارع مبتدأ نحو هل يفعلون لامر بجمع
 وجود على الأعراب المضارع لأن نون التأكيد كانت جزء من المضارع
 كان آخر المضارع بمنزلة وسط الكلمة فتعذر الأعراب لامتناع وقوع
 الأعراب في وسط الكلمة وإنما لا يقع الأعراب على نون التأكيد لانه
 من باب التنوين من حيث أنه ينصل بالآخر ووقوع الأعراب على
 باب التنوين مكروه عندهم وبني آخر المضارع مع اتصال نون التأكيد
 على الفتح للخفض لما مر ولأن الكلمة إذا كتبت مع كلمة أخرى يكون
 آخر الكلمة الأولى مفتوحاً كـ **يعلبك** أعلم أن المضارع لم يبين كون
 الفاعل بمنزلة الجذر من الكلمة ههنا لانه قد بين ذلك في فصل
 الماضي حيث قال ثم وكنت الب في مثل هذا أهل فضررت حتى لا يجمع
 أربع حركات متواليات فيها هو كالكلمة الواحدة وأورد عليه بالنظر
 أن ما ذكرتم من أن الواو لا تخذف في قولاً وقولن لم يحصل حركه الواو
 بالداخلي وهو الفاعل في الأول ونون التأكيد في الثاني يستدعي
 أن لا يخذف الالف في دعاء وفي زمانا لأن حركه التأكيد فيها حصلت
 بالداخلي وهو الفاعل منهما مع أن الالف الذي هو لام الفعل
 حذفت منها لاجتماع ال كنيين الالف والتاء فاجاب بقوله

الالف

بقوله ويخذف الالف في دعاء وان حصل الحركه اي حركه الالف منها بالداخلي
 لأن التأكيد ليست من نفس الكلمة لانهما جئت بهما ليبيح أن فاعلها الظاهر
 مؤنث بخلاف اللام في قولاً وقولن لانه من نفس الكلمة فانه لم يجز ليبيح
 ولا يلزم من عدم حذف الواو في قولاً وقولن عدم حذف الالف في
 دعاء ونقول في الأمر إذا اتصل به نون التأكيد المنقلبة قولن قولاً
 قولن قولن قولان قلنا ونقول إذا اتصل الأمر بالخفض قولن
 قولن قولن **الفاعل** من قال يقول قائل على فاعله إلى آخره
 أي قائلان قائلون فاعله قائلان فاعلات أصله قائل وقيل
 الواو الفاعل حركه واو فصح ما قبلها كما أعلن في ك أصله ك وجعل
 الواو الفاعل حركه واو فصح ما قبلها وفي بعض الوقوع في الطرف
 ثم جعلت همزة لأن اقربها حركه واو فصح ما قبلها وفي بعض الوقوع في الطرف
 هذه النسخة لا يناسب المقام ولا اعتبار الالف الفاعل لانهما ليست
 بحاجزة حصينة أو لانهن نزلا الالف بمنزلة الفتحة في اجتماع الفاء
 الفاعل والفاء المنقلبة عن الواو ولا يمكن اسقاط الالف الأولى
 لانه يثبت بالياء وكذا الك في أن نية أي يثبت بالياء أيضاً إذا سقطت
 الالف الثانية ولا يبقى الأعراب فاصلاً لا انتفاء عند الوقوف فلما اجتمع
 الفاء ولا يمكن حذف أحدهما فحركت الالف المنقلبة ال كنية لدفع
 اجتماع ال كنيين فصارت الالف الثانية همزة لأن الالف إذا حركت
 صارت همزة وإنما تحركت الالف الثانية لأن الأولى علامة والعلامة

فصارح

لا يتغير ولا في الالف الثانية في وقلط في وهو محل التغيير اذا عرفت
هكذا فاعلم ان نقطة مركوب الزهرة في نحو قائل خطا ووحكى ان
ابا على الفارسه دخل على واحد من المشتهرين بمعرفة العلوم العربية
زائرا فاذا ابدى به جزء فيه مكتوب لفظة قائل منقوطة بنقطتين
من تحت فقال له يا ابا على هذا خط من قال الرجل المشهور بالعربية
خطي فنظم الى صاحب فقال اضيقنا خطوطنا في زيارته فقام
وخرج مع صاحب في تلك الساعة ويحكي في البعض اي بعض العلم
بالحرف اي بحرف العلة نحو هاء اي خائف ولاغ اي محترق من
من الشوق او من الحزن في الصحاح رجل هاء لاغ اي جبان جروغ
والاصل هاء يع ولا يع في ثبوت اليا فصا هاء ولا يع ومنه
اي من اسم الفاعل الذي جاء حرف العلة منه محذوف اللفظ هاء
في قوله تعالى عاصف هاء اي هاء في حذف حرف العلة منه
فصا هاء انشا الطرف والجرف ما تفتت السبول واكلمته الارض
وهاء اي منهدم يعني لولا دعوة النبي عليه السلام لمهلكتم
لانكم على مهلكه مكن هو على طرف بئر جرف منهدم ويحكي العلم
من الاجوف بالقلب بجلب المكان نحو كذا الالاح اي مظهره
اصدرك بك نقل اليا الى موضع الكاف والكاف الى موضع اليا فصا
شاك في فاعل اعدال قاض فصارت ك فوزنه على هذا التقدير
فالع و نحو هاء اصل واحد تنقل الواو الى موضع الهم فلما لم يكن

بينهم

لم يكن الابداء بالالف لتعذر الابداء بها فقدم الحاء على الالف فصارت
فقلت الواو يا لتعذر فيها وانك ما قبلها فصارت حاء ثم اعل كاعلال
قاض فصا فصا حاء فوزنه على هذا التقدير عا لفا فاعل لان المراد
بالقلب هنا قلب المكان لا قلب بعض الحرف ببعضها ويجوز القلب في كل
نحو القسي اصل قووس يضم القاف بالواو من جمع قووس فقدم
الين على الواو من فصا قووس على وزن فلوغ قلب الواو المتضمن
بالواو يلزم من آخر الاسم واو قبلها ضم اذ الواو ان كانت قبل
الواو والمنظم فيه ليس كحاجر حصين اولانهم تنزلوا الواو من قبل
الضمين اقول الاولى ان يقال لئلا يقع في آخر اسم واو قبلها واواض
قبلها ضم وكلها من موجبا ثقل فصا قووس اجتمعت الواو والين وسقت
حديهما بالكون قلبت الواو يا وادغم الي في الي ثم كتبت الي بن
نظم الي فصا قووس يضم القاف ثم ابدلت ضم القاف الى الكاف
ليلا يلزم من الضمة الى الكاف ففتت الكاف لا شباع فصا قووس
فوزنه فليغ لا فعيل كما قلبت الواو يا وادغم الي في الي وكما قبل الي
في عصي اصل عصو وقلب الواو والمنظم فيه يا كما ذكرنا فصارت عصي
اجتمعت الواو والين والاولى منه حاء كنه قلبت الواو يا وادغم الي
في الي ثم كتبت الي قبل الي لتصح الي فصا عصي يضم العين والين
العين كما ذكرنا ومنه اي من قلب المكان انيق اصله شوق جمع
لنا فيه ثم قدم الواو على الشوق دفعا لثقل الواو فصارت شوق ثم

يلزم

ك

جعل الواو ياء غير قياس فوزنه على هذا التقدير أعقل لا أقول المفعول
 من قال يقول مفعول إلى آخره مفعولان مفعولون مفعول مفعولان
 مفعولان مفعول مفعول بضم الواو فاعل كما عدل يقول فاجتمع كنان
 ها واو المفعول وعين الفعل فحذف الواو الزائدة عند سبويه لأن
 الزائدة أولى وحذفت الواو الأصلية عند الأخفش لأن الزائدة علامة
 والعلامة لا تحذف وقال سبويه في جوابه إنما لا تحذف العلامة إذا
 لم توجد علامة أخرى وفيه وجه توجد علامة أخرى وهي الهمزة فيكون
 وزنه عنده مفعول وعنده الأخفش مفعول لا يحذف العين وكذلك
 مبيع أصله مبيع فاعل كما في مبيع بمعنى استنفقت الضمة على
 الياء فنقلت إلى ما قبلها فالتقى ساكنان هما الواو والياء وحذفت
 أحدهما على الاختلاف المذكور وحذفت الواو عند سبويه فصا
 مبيع بضم الياء وسكون الياء ثم كسب الياء نقطة واحدة صحت ثم إلى
 المنقوطة بنقطتين من تحت وعند الأخفش حذف الياء فاعطى
 الكسرة ما قبلها لتدل على الياء المحذوفة كما أعطى الكسرة ما قبلها في
 بعث أصله بعثت أصله بفتح العين قبلت الياء الفاعل كرها وانفتح
 ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الألف ثم كسرت الياء لتدل على الياء
 وقيل نقل فعل بفتح في بعث إلى فعل كسرت العين ثم نقل كسرة الياء
 إلى الياء لتدل على الياء لا اجتماع الـ كنين وإنما فعلوا ذلك لتدل
 الكسرة على الياء فصار مبيع ثم جعل الواو ياء وسكونها وانكسرها

العين ساء

ما قبلها كما في ميزان فيكون وزنه مفعول كماله وسكون عند سبويه
 وعند الأخفش مفعول محذوف العين إذا عرفت هذا فاعلم أن كل واحد
 من سبويه وإليه الحسن الأخفش فالأصل أما مخالفة سبويه أصله
 فلأن الأصل عنده حذف الـ كنين الأول إذا اجتمع ساكنان الأول منه
 حرف لين وهو هنا قد حذف الثاني لأن المحذوف عنده واو المفعول وهو
 الـ كنين قبل في هذا فظهر لأن ذلك إنما ثبت فيما إذا كان الـ كنين الأول
 حرف متوولين والآن في حرف أصحى إذا كانا متدين فلم يثبت إذا كان
 الـ كنين مفعولاً للدلالة على معنى كماله في مصطفون وأما مخالفة الأخفش
 الأخفش أصله فلأن الأصل عنده قلب الياء واو إذا كان ما قبلها
 مضموماً محافظاً على الضمة وهو هنا لم يراع هذا الأصل لأنه حذف الياء
 الـ كنية المضمومة ثم قلبت الضمة كسرة رعاية للياء المحذوفة ومنع ذلك
 قد راع كل منه ما أصله بوجه أما رعاية سبويه أصله فلأن الأصل عنده
 قلب الياء واو إذا ضم ما قبلها فراع هذا في مبيع حيث قلبت ضمة ياء
 مبيع كسرة للياء وأما رعاية الأخفش أصله فراع أنه كسرة
 للفرق بين ذوات الياء وذوات الواو وإن حذف الحرف الأصلي أو أضيف
 عند اجتماع الـ كنينين اسم الموضع من قال يقول مقال أصله مفعول بفتح
 الميم وسكونه القاف وفتح الواو فاعل بنقل حركة الواو إلى القاف وقلب الياء
 الفاعل كونه ما متحرك في الأصل وما قبلها مفتوحاً في الآن كما أعلل الاعمال
 في بخاف وكذلك مبيع بفتح الميم والياء وسكون الياء وهو اسم موصوع

من باع ببيع اصله ببيع بفتح الهم وسكون الب فاعلى بفتح حكة الياء الى ما
قيد بها كما اعلى الاعلال المذكور في ببيع واكتفى بالفرق التقديري بين الموضع
وبين المفعول من باع ببيع وان لم يفرق بينهما صورة والفرق التقديري
ينظر من اصلهما لان مبيع للموضع مبيع بسكون الياء وكسر الباء اصل
مبيع للمفعول مبيع فوزن الاول قبل الاعلال مفعول كسر العين ووزن
الثاني قبل مفعول واثنان الى الدليل على ان الفرق التقديري معتبر عند
التفريقين وهو معتبر عندهم كما في الفلك اذا لا بد من التفريق بين
الجمع المفرد وقالوا اذا قدرت سكونه كسكون السين بضم الالف
وسكون الين جمع السين يكون الفلك جمعا نحو قوله تعالى حتى كنتم في
الفلك وجرين بهم بريح طيبة والفلك هنا جمع لان جرين مستند
الى ضمير الفلك فلم يكن الفلك جمعا ليقين جرت لان حملا لجمع لا يرجع
الى المفرد اذا قدرت سكونه كسكون قرب بسكون الراء وضم القاف
ضد بفتح مفردا يكون الفلك واحدا نحو قوله تعالى في الفلك المشحون
فان الفلك هنا مفردا لجمع اذا لو كان جمعا لوجب ان يقال مشحونات
لوجب التطابق بين الصفة والموصوف فلم يكن التفسير التقديري معتبرا
عندهم لما يقولون ان الفلك يكون جمعا ومفردا لعدم التغير لفظا
بين فلك الجمع وفلك المفرد مع انهم اجمعوا على ان الفلك يصلح ان يكون
جمعا ومفردا المجزوء من قال قيل الى آخره قيلوا قيلت قيلت
قلن قلت قلتما قلتم قلت قلتما قلتن قلت قلنا بكسر القاف في كل

كلها اعلم ان في مجهول قال ثلث لغات الاول منها قول بضم القاف وسكون
الواو اصل قول بضم القاف وكسر الواو قال كسر الواو للتحفة لا لتثاقلهم
اكتسبه على الواو المضموم ما قبلها فصارت قول بضم القاف وسكون الواو
وهو لغة ضعيفة لتقبل الضمة والواو بعدها وفي لغة ثانية قبل
بكسر القاف وسكون الباء اصل قول بضم القاف وكسر الواو اعطى سرة
الواو الى ما قبلها فصارت قول بكسر القاف وسكون الواو ثم صار الواو
ياء لكسر قبلها فصارت قل وهذا اللفظ صحيحة وعليه التقويد في لغة
ثالثة بضم القاف والاشمام ثمينة الشفبين بالتلفظ بالضم ولكن
لا يتلفظ به تنبيها على ضم ما قبل الواو والروم هي حركة تحت
تختلفا وهي اكثر من الاشمام لان الروم تسمى على الاشمام والحرف الذي قبل
الاشمام ساكن او كسرة وهذه الاحكام الثلاثة المذكورة في الضم يجمع
الاشمام والروم قول ان يجر عن الروم والاشمام قد سأل سائل عنهما
في اللفظ غير ولكن يذكرك الروم بصير وغيره ولا يذكرك الاشمام غير
بصير حتى يعلم ان اصل ما قبلها مضموم وفيه نوع من التامح لا يخفى
على من تأمل والظاهر ان يقول حتى يعلم ان ما قبلها في الاصل مضموم كما
يجوز في قبل ثلث لغات كذلك في ببيع مجهول باع واخبر مجهول اختار
وانقيد مجهول انقما وقلن وبعين حال كونها مجهولين بمعنى يجوز
فيه من ثلث لغات الا ان من قال ببيع وقيل بكسر القاف بخلاف العين
فيه اذا اتصل ما يسكن لامه فيقول قلن وبعين بكسر القاف والياء

وقيل قال قولن وبوع بضم الفاء وسكون الواو والياء بفتح قلن وقيل
 بضم الفاء والياء واعلم انه لا يجوز في الماضي المبني للمفعول من باب
 الاثنية المشبهة وهو لا يصح فيقال في مجزوا قام اقيم بك القاف
 اصل اقوم نقل كـ الواو والقاف لكون الهمزة تقبلت ثم قلبت الواو
 باء لكونها وانك ما قبلها اقيم ولذلك قال ولا يجوز انشاء في مثل
 الاقيم لعدم ضم ما قبل الياء يعني ان جواز انشاء للدلالة على ما قبل حرف
 العلة في الاصل مضموم وكذا لا يجوز ان يقال اقوم بالواو ايضا اي بالواو
 ال كنه كما يجوز في مجزول قال قول لان جواز الواو لانضم ما قبل حرف
 العلة وهو ليس بموجود معنا اي لان جواز هذه الهمزة لكون ما قبل حرف
 مضموما وليس ما قبل حرف العلة في مجزول اقام بمضموم فلا يجوز ان يقال
 اقوم بسكون الواو وعلى هذا في الاستقام وسوى في مثل قلن
 وقيل بين المعلوم والمجهول اكتفاء بالعرف والتقدير لان اصل قلن
 في المعلوم قولن بفتح الفاء والواو قلبت الواو والفاء ثم حذفنا
 الالف فصارت قلن ثم ضم الفاء ليدل على الواو المحذوف واصل قلن
 في المجهول قولن وكـ الواو وسكنت الواو ثم حذفنا لاجتماع ال
 كنين فاقضت في قلن بالمعلوم عارضته في قلن للمجهول اصلية اعلم
 ان الاشتراك بين المعلوم والمجهول في قلن على فعل من يقول في المجهول
 قول سكون الواو واما على قول من يقول فيه قبل لا يقع الاشتراك
 بين المعلوم والمجهول لانه يقول في المعلوم قلن بضم الفاء وفي المجهول

غا وما قبل حرف العلة في المجهول
 اقام ليس بمضموم صح

حكم صح

وفي المجهول قلن بك القاف واصل يقال هو المجهول من يقول يقال
 يقال لكونه الى اخره يقول سكون الفاء وفتح الواو وفاعل ينقل حرف كـ
 الواو الى ما قبلها الضعيف من الفاء وقوة حرف التصحيح وقيل
 الواو والقاف كنه في الاصل وفتح ما قبلها في الاصل فصارت كنه في الاصل
 اصل يخوف اعلل لنقل اول القاف ثانيا **الباب الثاني**
 من الابواب السبعة التي ذكر في مفتاح الكتاب في بيان ان فاض
 وهو في استعمال علمي هذا الفن عبارة عما كان في اخر حرف علمي يقال
 له ما فاض لنقصا اي لنقصا الناقص لان كون حرف العلة في الكلمة
 نقصا له فيكون حرفا لعله في الآخر نقصا في الآخر او لنقصا حرف العلة
 حالة الجزم كقول بزم ولم يخش ويقال في الاربعة ايضا لثلاثة فاض
 يصير على اربعة احرف عند الاخبار عن نفسك كونه مثبتا لا ينكر
 ما ذكرتم يقتضيان يقال في الفعل تصيح الثلاثة ذات الاربعة ايضا
 لان ما ضب يصير على اربعة احرف عند الاخبار عن نفسك لانا
 نقول لا يلزم من تسمية معن الهم بذم الاربعة لكون ما ضب على
 اربعة احرف في المتكلم تسمية تصيح بذم الاربعة لوجود الهم
 فيه ايضا لان وجه التسمية لوجود ان يوجد التسمية في كل موضع
 يوجد الوجه فيه مثلا سمي القارورة لكونه مقرا للماء ولا يلزم
 ان يطلق القارورة على كل من يكون مقرا للماء ايضا قبل ليس
 لتخصيصه كون ما ضب على اربعة الاخبار وجه قلن قد ذكرت

١٢

وجه في الاجوف وهو اي النافض لا يجي من باب يفعل يفعل يفعل يفعل
 فيها بالاسقف ويجي من جميع الابواب غيرها ونقول في الحاق
 الضماير لئلا قص سنته كان او بارز او مى وميا وموارث
ومتاومين ومتيت ومينما ومينم وميت ومينما ومينين
ومت ومت اصل ومتى ففتح فلبت الي الف الخ كم ها وافتتاح
ما قبلها فصا ومتى كما قلت الواو الف الذي في ال واصل وموا
فقلت الي الف الخ كم ها وافتتاح ما قبلها فصا روما وا فاجمع
ساكن هي الالف المقلوبة على الي و وا فاجمع فحذف الالف
دفع لا اجتماع ان كنين فبقى ففتح الميم ليدل على المحذوف
وموا اي كما حذف لام الفعل من وموا كذلك وضوا فان حذف
لام لان اصد وحبوا سكت الي لان الضم على الي ثقل
فحصل التقاء ال كنين ثم حذف الي لا اجتماع ال كنين فصار
وضوا ب الضاد الا ان ضم الضاد فب بعد الحذف اي حذف
لام الفعل من للميم الخروج من ال ضم الي الواو ومن جعل
التشبيه في حذف لام فقط ظهور ما قبل فب نظر لان
يدل على ان اعلال وضوا كا علا ان موسى السنن مع
ان ليكن لان الي في مواقبت الف ثم حذف لا اجتماع
ال كنين ولا اقلب الي الف في وضوا واصل ومت ومت
فحذف بعد قلبها الف لا اجتماع ان كنين فصار ومت كما

لغة

كما في مواقبت يُحذف بأوه بعد قلبها الف وا اعنه من عليه بان نقال لم
حذف الالف في تشبيه ومت مع ان لم يُحذف اجتماع ال كنين فب
بقوله ويحذف في ومتاوان لم يُحذف ال كنين صورة لان يُحذف ال كنين
تقدير لان حركة الي عازضة كنون بالله لاجل الالف الحركة الف
ليست بمعينة وتما مر في قولا وتولن ولا يعل رمين لان حرف
العلية ال كنين انما يعل اذ لم يكن ما قبلها حرف مفتوحا واما اذا كان
مفتوحا فلا يعل لحقة الفتحة وسكون حرف العلية وهي حقيقة
ايضا لما سرة في القول مصدر الاستقبال يرمي يرميان يرمون
يرمي يرميان يرميان يرمي يرميان يرمون يرميان يرميان
يرميان ارمي يرمي اصل يرمي بضم الي الاخيرة فاسكن الي لثقل
الضم عليها فصا يرمي ولا يعل الي في مثل يرميان بل يبقى على ما
لان حركته خفيفة اي حركة الي فتح خفيف فلما لم يعل الي
واصل يرمون يرميون بضم الي فاسكن الي بثقل حركتها الي ما قبل
او الاستثقال الضم على الي ثم حذف لا اجتماع ال كنين فصار
يرمون بضم الميم وعلا اعلال الناس صا يرمون ب الميم ثم أبدت
الميم الي الضمة فصا يرمون وسوى بين الرجال والنساء اي
لا يفرق بين جميع المذكر الفائب وبين جميع المؤنث الفائبة لفظا
في مثل يعفون اي في جميع الناس الواو اي لان يقول الرجال
يعفون وانت يعفون اكتفاء بالفرق التقديري لان معتبر

عندهم والفرق التقديري بينهما ان اصل يعقون كجمع المذكور يعقون
استشقلت الضمة على الواو فحذفت الضمة فحصل التقاء ال كنين
فحذفت الواو الاولى دون النانية اما لان النانية علامة والعلامة
لا تحذف وانما لان الاولى لام الفعل وهو محل التغير فصا يعقون
فالواو فيه ضمير جمع والنون علامة للرفع والفعل معرب واصل جمع
المؤنث يعقون بضم الفاء وكسر الواو وسقطت كسر الواو لثقلها
عليها فحذفت الياء لاجتماع ال كنين فصا يعقون الواو التي
اي في جمع المؤنث صديقه اي هي لام الفعل والنون فيه ضمير جمع
وعلامة التانيث والفعل مبني ومن ثم اي من اجل ان النون في
يعقون كجمع المؤنث ضمير جمع وعلامة التانيث لا تسقط
بدون التانيث في قوله تعالى الان يعقون لان ضمير وعلامة فلو لم يكن
ضميرا وعلامة لوجب ان تحذف كما تحذف في جمع المذكور واصل
تربيت فاكنت الياء لكون الكسرة على الياء ثقبلة ثم حذفت
الياء الى اسقطت منه الكسرة لانها لام الكلمة وهو محل التغير
اولا لان النانية ضمير لا يتغير لاجتماع ال كنين وهو تانيث
في الواو المخاطبة مشتركة في اللفظ مع جماع النانية
اي جمع المخاطبة التثنية بالفرق التقديري وهو ان وزن
الواو المخاطبة تفعيل يحذف لام الفعل ووزن جمع المخاطبة
تفعيل واذا ادخلت الياء المخاطبة الجازم مفعول ادخلت

بدون

بالياءين على وزن
تفعيلين صح

يعني اذا دخل حرف الجازم على النقص او بيا او بيا تسقط من المفعول
الياء او الواو علامة للجزم بحول يرم لان حرف العلة في النقص بمنزلة
الحركة من الصحيح فكما يحذف الجازم من الصحيح للحركة كذلك يحذف
الجازم من المعنى اللام ما هو بمنزلة الحركة قبل العلم في النسخ قد
اختلفت في هذا المقام ففي البعض اذا ادخلت الجازم في البعض
الاخر الجوازيم وكثيرا ما وجه اما الاول قطره واما الثاني فلان الجوازيم
وان كان جمعا يحمل الواحد بدو اللام عليها ثم من هذا
علم ان عترة احد بعض النسخ على النسخة ان نية بيا الجوازيم
جمع فيكون سقوط الياء بدو الجوازيم مع انه ليس كذلك بل بدو الجازم
الواحد غير وارد ويمكن ان يقال انما قال الجوازيم باعتبار انواع الجوازيم
لان الجازم غير واحد ومن ثم اي ومن ان حرف العلة بمنزلة الحركة
تسقط حرف العلة في حال الرفع علامة للوقوف في قوله تعالى
واقبل اذ ايسر اصد بهر محي كما يحذف الحركة حال الرفع علامة
لنوقف كذلك يحذف ما هو بمنزلة الحركة علامة للوقوف وينصب
حرف العلة من الفعل النقص من غير حذف اذا ادخلت الناصب
عليه يعمل عمله في الحذف النصب اي الفتح على حرف العلة بحول يغير
فان قيل يلزم على ما ذكرتم ان ينصب حرف العلة من حيث قلت
نصب حرف العلة واو كان او بيا بدو الناصب واما اذا كان
الفاء فلا ولهذا قال ولم ينصب في مثل من يخشى لان الالف لا يتحمل

الحركة يعنى لا ينصب الاخر في لن بخلاف لان آخره الف وهو لا تقبل كـ
 لانهم قد حركوها فتصير حمزة الحاصل ان للفعل المعنى اللام نبتة
 احوال السكون عند الرفع والقوطة عند الجزم وان تحركت
 عند النصب والامر من ومي يرمى ارم ارميا ارموا ارمي ارميا
 ارمين اصله يكون الياء محذوف الباء علامة للسكون كما يحذف
 الحركه من الاصحاح الاخر علامة للجزم وفي بعض النسخ علامة للوقوف
 وانما قال علامة للسكون او علامة للوقوف لم يقل للجزم
 الى ان امر المخاطب مبتدئ عند البصريين واصل ارموا ارموا بضم
 الياء على وزن اضر بوا فسكت الياء لنقل الضمة على الياء ثم حذف
 الياء لاجتماع ال كنين الياء والواو فصارت ارموا بكسر الميم ثم
 ابدلت كسر الميم الى الضمة لئلا يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية
 الى اقضية التقديرية ومنهم من جعل ينقل الضمة الى الميم ثم حذف
 الياء لاجتماع ال كنين وقوله واسكت الياء يحتمل هذين الوجهين
 كما مر واصل ارمي للمواحدة المخاطبة ارميين بباين على وزن
 اضر بيه واسكت الياء الاصلية وهي الياء الاولى لان الكسرة على الياء
 ثقيلة ثم حذف الياء الاصلية دفعا لاجتماع ال كنين لانه الياء
 الثانية علامة لقول بنون التاكيد الثقيلة المتصلة بالامر من
 ومي يرمى ارميين ارميان ارمين ارمين ارميا ارميان ارمين
 وبالحذف ارميين ارمين ارمين بفتح الياء في الاولى وضمة ياء مع

مع حذف الواو في الثانية وكسر الميم مع حذف الياء في الثانية وانما حذف
 الواو من ارموا والياء من ارمي اذا اتصل بهما النون الثقيلة والحقيقة
 لا يتقاء ال كنين لا يقال التقاء كنين انما لا يجوز اذا كان
 على غير حمزة وانما اذا كان على حمزة فهو جائز وارمون وارمين بالنون
 الثقيلة الواو والياء فيه ما حرف في مد والنون مدغما فيه فيكون على حمزة
 لانا نقول ان نون التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة فكان قبلها ان يحذف
 الواو والياء في الصورتين لان ال كنين ليس في كلمة واحدة والتقاء
 ال كنين على حمزة ان يكون في كلمة واحدة نحو وابتز اسم الفاعل
 من رمي يرمى رام راميان رامون رامية واميتان واميات
 اصله رامى فاسكن الياء في حالة الرفع والجر لكون الضمة وكسرة
 ثقيلتين على الياء فحذفت الياء دفعا لاجتماع ال كنين ثم عطف
 التنوين لما قبلها فصارت رام ولا تسكن الياء في حالة النصب
 النصب اي الفتحة على الياء واصل رامون واميون بضم الياء
 فاسكن الياء بنقل حركة الياء الى الميم ثم حذف الياء دفعا لاجتماع
 ال كنين فصارت رامون ويجوز ان يسكن الياء لنقل الضمة عليها
 ثم حذف لاجتماع ال كنين فصارت رامون بكسر الميم وسكون
 وسكون الواو ثم ضم الميم لاسندع الواو والضمة واذا اضيفت
 اليها المخاطبة النسبية الى نفسك فقلت راميا في حالة الرفع
 لانهم كانوا في الاصل جاءني راميان فلما اضيف الياء المتكلم

حذفت نون التشبيه لان النون يوزن تمام المضاف بدون المضاف
اليه والاضافه توزن بعزم تمام المضاف الى المضاف اليه فلو لم
يحذف نون التشبيه بالاضافه الى باء المتكلم لجعل اجتماع النقيضين
ونقول رابت راميبي ومررت براميبي بثلاث باء استثنى حاله
النصب والجر باء وغم علامه النصب والجر في باء الاضافه
واميبين بفتح الياء الاولى وسكون الثانية فحذفت النون بالاضافه
الى باء المتكلم فاجتمع ثلث باءات ثم ادغمت الياء الثانية وهي
علامه النصب والجر في الياء الثالثة التي هي باء المتكلم فصارت اميبين
بكر الميم وفتح الياء الاولى ونشد بدل الياء الاخره مع الفتح واذا
اُخفيت ايتها المخاطب اجمع اى جمع وام وهو امون الى باء
المتكلم فقلت رامي في جميع الاحوال الى في حاله الرفع والنصب
والجر واصلة في حاله الرفع وامون بعد حذف الياء فحذفت نون
الجمع بالاضافه الى باء المتكلم كما ذكرنا في نون تشبيه
فصا واموى فادغم الواو في الياء لانه الضمير لى ان اجمع
الحرفان من جنس واحد في العلية او كونهما حرفي علمه ثم كتبت
الميم لتصح الياء فصارت راميبي ومنهم من قال اجتمع الواو والياء
وان بقية منهما ساكنة فقلت الواو بياء وادغمت الياء في الياء
ثم كتبت ما قبل الياء لتسلم الياء كرمي واما في حاله النصب والجر
فاصله راميبي بكر الياء الاولى اسقطت النون بالاضافه فصا

حذف
ن

فصا واميبين بكر الياء الاولى وسكون الثانية التي هي علامه النصب
والجر وفتح الياء الثالثة التي هي باء المتكلم لسكون الياء الاولى لنقل الحركة
عليها فاجتمع ساكنان الاول لام الكلمة والثاني علامه النصب والجر
فحذفت الاولى ثم ادغمت علامه النصب والجر في باء الاضافه فصارت امي
بكر الميم ونشد بدل الياء وفتحها اسم المفعول من رمى برمي مرتين مرتين
مرتين مرتين مرتين مرتين بثلاث باءات في كل واحد مرعى فادغم
ياء ادغمت واو في الياء فظم الياء الى اى من جنس واحد في العلية او يقال
اجتمع الواو والياء وسبقت احديهما بالياء فقلت الواو بياء وادغم
الياء في الياء ثم كتبت ما قبل الياء لتصح الياء فصارت امي فاضفت
ايتها المخاطب التشبيه الى باء الاضافه المراد من باء الاضافه باء
المتكلم واما سماها بيان الاضافه لقدم وجود باء المتكلم خالية
عن الاضافه الى نفسي فقلت جائني مرتين ي نشد بدل الياء الاولى
وفتح باء المتكلم مخففة في حاله الرفع اصله مرتين فحذفت النون
بالاضافه الى باء المتكلم فصارت مرتين ي وفي حاله النصب والجر
نقول رابت راميبي ومررت برميبي باربعة باءات الاولى المنقلبه
عن واو المفعول والثاني نية اصلية والثالثة علامه النصب والجر
والرابعة باء المتكلم اصله فيهما مرتين ي نشد بدل الياء الاولى وفتحها
وسكون الياء الثانية فلما اُخفيت الياء المتكلم حذفت النون
بالاضافه فادغمت الياء الياء الثالثة الثانية في الرابعة التي هي باء الاضافه

فصا مرمي بكسر الميم الثانية واليه الاوى مفتوحة وبشدة الاء الاولى
وفتحها وبشدة الاء الثانية ايضا وفتحها واوا اصبحت ايها المخاطب
الجميع كثر من اسم المفعول من رمى يرمى الى باء التكلم الاضافة فقلت
مرمى ايضا باريع باءات في كل الاحوال اقول في حاله الرفع
والنصب والجر مرمي باريع باءات كما في التنبيه الا انك تذكر
الياء الاصلية وتفتحها في التنبيه اما في حاله الرفع فاصلة مرمي
ثم اضيفت الى باء التكلم فصا مرمي بى بشدة الاء الاولى
ادغمت الواو في الاء نظر الى انهما من جنس واحد وبقيما اجتمعت
الواو والياء وسبقت احدهما بالكون فلبت الواو باء ثم ادغمت
الياء في الاء فصا مرمي بى بضم الاء الثانية وهي الاصلية ثم كسر
لنصب الاء الرابعة المدغم فيها واوا في حاله النصب والجر فاصل
مرمى بكسر الاء الاولى الشدة ثم اضيفت الى باء التكلم ثم
ادغمت الاء الثالثة وهي علامة النصب والجر في الاء الرابعة التي
هي باء الاضافة فصا مرمي بشدة الاء الاولى وكهها وبشدة
الثانية وفتحها اسم الموضع من رمى يرمى مرمي بفتح الميم
والعين الذي هو ميم ايضا والاصل قبل ان ياتي علون مفعول
بك العين لان اسم الموضع من باب ضرب يضرب يضرب بك العين
الا انهم فرقوا عن نواحي الكسرة لان الاء بمنزلة الكسرة فلو
كسرت العين العين ايضا بلزم نواحي الكسرة اصله مرمي بفتح



بفتح الميمين وضم الاء مع التنوين قلبت الاء الفتح كما وافقنا
ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف المنقلبة عن الاء والتنوين فحذفت
الياء فاعلا لا تنقل الاء كنهين فاعطى التنوين لما قبلها فصا مرمي بفتح
الميم الاول وفتح الميم الثانية مع التنوين اسم الاء من رمى يرمى
بكسر الميم الاولى وفتح الميم الثانية مع التنوين اصله قلبت الاء الف
لنحرهما وافتح ما قبلها فاجتمع ساكنان الاء والتنوين فحذفت
الياء فاعطى التنوين لما قبلها فصا مرمي المجرى من رمى يرمى
رميا وميوا الى بضم الاول وكس قبل الآخر من كل الامثلة والمجرى
من المضارع يرمى الى اخره بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر
في مجموع الامثلة ولم يعط رمي مجرئ الماضي بل صحح تحفة الفصحى
على الاء واصل يرمى مجرئ المضارع يرمى بضم الاء التي هي لام
الفعل فاعل بقلبها الفتح حصول موجب القلب كما مر في يرمى
مجرئ يرمى وفي بعض النسخ كما في رمى اي كما قلبت الاء الف
في الماضي المعلوم وحكم لنا فصل الاء مثل يرمى في كل الاحكام
التي ذكرت في الاء واستثنى من قوله حكم الواو حكم الاء قلب
واوا غزوت باء بقوله الا انهم اي الصريين ببدلون الواو باء
في اغزوت مع انه لم يوجد موجب الواو باء ولا الاء واوا في رميت
واصل اغزيت اغزوت قلبت واوه باء تبعا ليعزى مجرئ
مضارع غزوا اصله يغزو وقلب الواو باء لنظرها وعدم ضم

مرمى

الواو مثل غزا يغزو
حكم النافص صح

فما تجد بها وقد وقعت دابغة وقد مر بحثه مع ان الالف من حروف الابدال
واعلم ان الابدال جعل حرف مكان حرف غيره لا الادغام قوله مكان
حرف احترار عن همزة ابن واسم وتاء عدة فلا يسمى بالابدال
كل واحد منها لم يجعل مكان الواو في بنو وسمو ووعو وقوله غير
احترار عن رد المحذوف في مثل اب واخ فانه اذا نسبت لفظ
اليه ما نقول بوي واخوي يرد المحذوف ويجعل في مكانه مع انه يسمى
ابدالاً لانه جعل حرف مكان حرف غيره وقوله لا الادغام يخرج كذا
اظلم واذا كرفان الظا والذال المعجمين وان جعل مكان تاء افتعل
الا انه لا ادغام اذا عرفت هذا فاعلم ان الابدال يقع في الانواع
الثلاثة اي في الاسم نحو اجوده اصله وجوه والفعل نحو هراق اصله
اراق والظرف نحو الا فقلت اصله ان لا فقلت وحروفها اي حروف
الابدال عند المصنف عشرة حرفاً الالف والهمزة حرفان يجمعها
قوله استنجد به بمعنى استعان وطلب منه الاعانة في الصحاح
استنجد به فاجدته اي استعان به فاعنته يوم طرف مضاف
الى جملة وهي قوله صال فعل ما ض من الصولة فاعله وظ وهو
قبيد حاصل معنى طلب الاعانة منه في يوم حمد قبيد وظ عليه
وفيه ضعف حيث زاد ال بين وال بين ليس من حروف الابدال
فان اورد عليه بالبدال بين عن التا في اسمع اصله اسمع
فابدل ال بين عن التا وادعت ال بين في ال بين فصا اسمع

استمع اجب بان المراد ما لا يكون للادغام والا اورد عليه بضاً اذكر
واظلم اصلهما اذ تكرر واظلم وعنده بعضهم منهم الترخي وهو صاحب
المفصل يجمع حروف الابدال قوله استنجد به يوم طال بمعنى امن
في التصحيح طال عليه اي امن عليه حاصل طلب من الاعانة يوم امن
عليه ممن هو وهذا وجه من الالف تفضل الضا والتاء من حروف الابدال
وهي منه لان كل واحد منها يبدل من ال بين في سراط وسف لسف
صراط وورق وكذا اذا دل بين فانه ليس من حروف الابدال كما عرفت
وعند ابن الحاجب اربعة عشر حرفاً يجمعها قوله هم انصت
يوم جد طاه وقل قوله انصت من انصا ويوم ظرف وجد متبداً
مضاف الى طاه وهو علم الرجل وقل من الدليل خبر المتبداً والظرف
وهو يوم مضاف الى الجملة وهي قوله جد طاه وقل اي انصت في هذا
اليوم اذا عرفت ان قول الترخي المصنف ضعف فاعلم
ان قول ابن الحاجب من التصواب اعلم ان الابدال اما التثنية
اولاً كلمة كروف اول تقاديرها في المخرج او المن كلمة في الصفا كالجهر
والرهم الى غير ذلك فبدأ باول الحروف المذكورة وهو الهمزة
فقال الهمزة ابدلت من حروف اللين واللين والها انا ابدالها من
اللين فعلى ضربين مطردة وغير مطردة اما المطردة فعلى ضربين الهمزة
وجائزاً اما اللازم فالتا واليه بقوله ابدلت وهو با مطردة واللام
بالجواب ما لا يجوز غير الهمزة ومن الجواز ما لا يجوز الابدال والتثنية

على الاصل ومن المطر وما لا يوجد التختف في مادة من الالف
في نحو صحراء لان همزة في الالف كالف سكر في غير هو اجتماع
الالفين في صحراء ثم جعلت الالف الثانية همزة لوقوعها
بعد الف زائدة ومن ثم اى ومن اجل ان همزة صحراء الف في الاصل
لا يجوز جعلها همزة في صحراء جمع صحراء بن جعلوا الهمزة الفاء
حيث قلبت الالف الاولى ياء لانك ما قبلها وهو الراء ثم جعلوا
الالف الثانية ياء ايضا ياء لانك ما قبلها ثم ادغمت الياء في الياء
ثم خففت بحذف احد البائين ثم ابدلت كسرة الراء فتحة ثم جعلت
الياء الباقية الفا للتخفيف فنصار صحراء بفتح الراء مع الالف يعني
لو كانت الياء الثانية في الاصل همزة بجاء صحراء بالهمزة
فظهر الهمزة في صورة ما لان اصل الشيء يظهر في بعض المواضع
الجمع وغيره البتة كما يجوز ان يظهر الهمزة في خطية على
وزن فعيلة اسم من خطي بك العين بخطأ خطأ كذا في الصحاح
يعني لو كان الياء الثانية منقلبة عن الهمزة كما كان ياء خطية
الثانية منقلبة عنها لوجب ان يظهر الهمزة في صورة ما كما
ان اظهر الهمزة في نحو خطية ثانيا مع كثرة واو الى ان الهمزة
من الحروف المذكورة ابدلت من واو حروف اللين فقال ومن الواو
وجوبا مطردا في نحو واو اصل واو قلبت الواو الاولى همزة
فزارا عن اجتماع الواوات حالة العطف فصارت واو اصل جمع واو اصل

واو اصل وهو اسم رجل في الصحاح واو اصل اسم رجل والجمع واو اصل قلبت
الواو همزة كراهمته اجتماع الواوين ونحو قائل لما من اصل قائل قلبت
الواو همزة فصارت قائل ونحو اد وجمع فله ليدار وجمع كثر تير ديار
اصل اد فله بالواو المضمومة قلبت الواو همزة لنقل الضمة على الواو
فصارت اد وور ونحو ك اصل ك وابدلت الواو همزة لوقوع
الحركات الاعرابية المختلفة على الواو لولم تقلب الواو همزة وانما
مثل هذه الامثلة الاربعة لان قلب الواو ياء في الاول وفي الاخير
او في الوسط وما في الوسط ايا ان يكون الواو مكسورا او مضمونا
فكلها موهوبة في هذه الامثلة واو الى ان الهمزة من الحروف المذكورة
ابدلت من ياء حروف اللين بقوله ومن الياء وجوبا مطردا نحو بايع
لما من اصل بايع قلبت الياء همزة فصارت بايع لما فرغ عن القسم وجوب
اذا ان يشرع الى قسم الجوار فقال وجوبا مطردا ابدلت الهمزة عن
الواو المضمومة نحو اجوده اصل وجوه قلبت الواو همزة لنقل الضمة على الواو
ايضا الهمزة جوارا غير مضمومة قوله غير مطرد من الواو غير مضمومة
قوله غير مضمومة حال من الواو سواء كانت مكسورة نحو اشاح وهو الفلاحة
اصل اشاح بك الواو قلبت الواو همزة لنقل الكسرة عليها ومفتوحة
نحو اجد اجد وهو مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في كتابه
اصل وجد امر من وقد يوقد توحيد قلبت الواو همزة لنقل الكسرة
على الواو في الجدة فصارت اجد وسبب ورود هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم

الضمة ع

رأى سعيد بن أبي وقاص يتعوا أو يؤمن ويأبى بصيغة **ما**
 ففعل عليه اسم أحد أو أشبه بأصبع واحد ومن الياء المفتوحة
 تبدل الهمزة جوازاً غير مطرد نحو قطع الله أديمه في الدغاء **عليه**
 يد به بالياء المفتوحة قلبت الياء همزة لتقل الحركة على الياء في الكلمة
 ومن الراء تبدل الهمزة قلباً غير مطرد لكنه لازم لعدم استعمال ما
 في نحو ماء أصله ما تبدلت الراء همزة فصلاً ما ومن ثم أي مل
 أن أصل ماء ما بالراء يجبي جمع مياة فعلم من هذا الجمع أن
 همزة ما في الأصل هاء لأن جمع التكسير يرد الألف إلى أصولها
 وبدليل التصفير على مؤنثه ومن الألف تبدل الهمزة قلباً غير مطرد
 ولذلك أعاد ابدال الهمزة من الألف فلا تكرر بين صحراء وبين
 المشتاق نحو هيجت شوق المشتاق بك الهمزة في الصحاح قد صحح
 بفتح الهمزة أصله مشتاق بالألف أبدلت من الألف همزة فصلاً مشتاق
 بالهمزة قال الزجاج ياد أدمي بالدا كاد بك البرق سقياً قد هيجت
 شوق وقبل صبر أماكن سقياً في اسم حبيبة والد كذا
 من الرمل ما التبدل من الأرض ولم يرتفع والبرق بضم الباء فتح
 الراجح بفتح أرض غليظ في حجارة ورمل وطين مختلطة يقال
 ماء برق كذا في الصحاح والمعنى ياد الطيب اعطني صبراً
 أو اسقني سقياً وقد هيجت وحركت وذوت شوق المشتاق
 يريد بنفسه من غير المطرد نحو قوله تعالى ولا تضالين بالهمزة

المشتاق

بالهمزة المفتوحة وهو فاءة أيوب السجستان وهذه لغة من حيث
 في الهمزة من التقاء التفتان كذا في الكف أصله ولا الضاء
 بالالف قلبت الالف همزة ههنا من التقاء التفتان كذا في الكف
 ومن الغير المطرد ابدال الهمزة من العين نحو باب بحر ضاحك
 وهو أصله عباب بحر فابدل الهمزة من العين لا نحو بحر
 لكن هذا لا بدال أشد لكونه في غاية القلة كذا في شرح ابن فية وعباب
 البحر معطمة وضحك البحر كذا من أمثلة وتوضيح وهو في أي
 عميق قبل علم أن المض لو قدم ابدال الهمزة عن العين على بدل الراء
 من الياء في الذكر لكان أحق أقول قدم ذكر الياء لأنها من حروف القين
 كالواو في أصل فلو قدم عليها العين لكان بين حروف القين فاصلاً
 ثم قدم ابدال الهمزة عن الراء على ابدال الهمزة من الألف لأن ابدال الهمزة
 في ماء لازم وإن كان قلباً غير مطرد ثم قدم ابدال الهمزة عن الألف
 على ابدال الراء عن العين بالترتيب الطبيعي إذ عرفت هذا فاعلم
 أن لقائل أن يقول في قوله نحو قائل وبائع نظر لاق ما سرف بجث
 اسم الفاعل من الأجوف واوياً كان أو يائياً قلبت الواو والياء الفاء
 ثم قلبت الالف همزة لاجتماع الالفين وههنا أبدلت الهمزة من
 الواو وبين المقامين مخالفة محضة يمكن أن يجاب عنه بأن يقال
 أن الهمزة إذا كانت مبدلة من الألف المبدلة منها ما يصدق عليها
 أنها مبدلة منها لأن المبدل من اللبدل من الشيء مبدل من ذلك

ليس

ان شئ لما فرغ من ابدال الهمزة من حروف استنجده شرع الى ابدال
 الين منها فقال الين ابدلت من الناء نحو استنجده اصله اتخذ
 عند سيبويه قلبت الناء الاولى سينا لفرها في الهمزة سنية ومن
 قال الين ليس من حروف الابدال يمنع كون استنجده في الاصل استنجذ
 بن اراد استفعل فنجذ يتخذ كذا في الصحاح ولما فرغ من ابدال الين
 من الحروف المذكورة اراد ان ينشر الى ابدال الناء فقال الناء ابدلت
 من الواو وكوخمه بضم الناء وفتح الخاء والمعجم وفتح الميم مشتق كل قرير
 وقد ها اصله وختمه في الصحاح النخبة اصلها الواو فيذكر ثم واقت
 اصله اخوانه يقال في جموع اخوات فليست الواو فيها ناء القم
 مخمها ومن الناء ابدلت الناء ايضا نحو شنتان اصله شنتان
 المؤنث واستنوم مع اجدر بواو وقعو في فخط اصله استنوا
 فليست الياء فيها ناء وفتح لا يقع الحكة على الناء وهي تقبله عليها
 في الجمل ومن الين ابدلت الناء ايضا كوست اصله كسل لان
 جموع اسراس وصفيرة كدنية فليست الين ناء ثم قلبت الناء
 ناء ثم ادغم الناء في الناء ^{نصار} وفوق قول الناء عرابا فتح الناء بن
 السعدت عمرو بن برموج شراد الناء اصله الناء ابدلت من الين
 السعدت اخبت شجرة الفيدان وقيل امرأة ضخمه ضبيته
 كذا في الصحاح المعنى الناء عرابا نحو عمرو بن برموج ومن الصا
 ابدلت الناء ايضا ليصت اصله ليصن فليست الصا الناء ناء

ناء القم بهن في الهمزة سنية كقرب الناء بهن الحروف المذكورة من الين
 والنا فقول القم بهن تعين لكل الامثلة ومن الناء المنقوطة من تحت
 النقطة واحدة ابدلت الناء نحو الناء عاليت اصله ذعالت ابدلت الناء
 ناء فصا ذعالت جمع الذعالب وهي النعام وقيل الذعاب اخلاق
 من الثياب جمع ذعاب في الصحاح قطع الطريق واطراف الثياب
 ويقال للناقة السريعة السيرة ايضا ذعالبه ولجمع ذعالب شبيها
 بالنعام في سرعتها وانما قضى باصالة الناء في الذعالب ومن الناء
 لان الين لا يكون بدلا من الناء ولانها استعلا لا لما فرغ من ابدال الناء
 من حروف استنجده شرع الى ابدال النون منها فقال النون ابدلت
 من الواو وكوصنعان وبهراني اصلهما صنعاني وبهراني
 لانها منسوبان الى صنعاء وهي قصب في اليمن وبهراني وهي قبيلة
 في اليمن وقيل كالتسبة اليهما صنعاني وبهراني فقلت
 الواو نونا لقرب النون من حروف العلة لكونها غنة في الجشوم
 وصا صنعانية وبهراني وابدلت النون من الهمزة كقولهم اصله
 لعل فليست نونا لقربها في المجزوءية لكن في ابدال النون من الواو
 والهم في هذه من الموضوعين شذوذا لما فرغ من النون من حروف
 استنجده شرع الى الجيم فقال الجيم ابدلت من الناء المشددة نحو الجيم
 في قول الشاعر خالي عوبف وابو عالج المطيعان الشحم بالوشح
 اصلهما ابو علي والعتبي ابدلت الجيم من الناء المشددة وفتح لا يقع

الحركات المختلفة على اليا اولاً شتر كما في المخرج لكونها من وسط
 اليا اولاً شتر كما في الجهر وعن يا غير المندرة تبدل الجيم
 ايضاً حملاً على اليا المندرة نحو قولك عمر لا هم ان كنت
 قبلت حجج فلا يزال شحج يا نيك الحج انتم نيكات ينري
 وفرج لا يحج وفرج حجج وبع وفرج تبدل الجيم من اليا
 للمعلم المذكورة وقوله لا هم الله هم وان شح الحمار المصوت والآخر
 ابيض النهاق النهاق ينري اي يحرك والوفرة شعر الرأس
 الواصل الى شحمة الاذن وبع مفعول غير صريح من يا نيك المعنى
 بالته ان قبلت حجج فلا يزال حمارنا هم مصوت يا نيك اي
 مع تحريك وفرج لما فرغ من ابدال الجيم من حروف استنجد شرع
 الى الدال فقال الدال تبدل من اليا نحو فرد اصيله فزيت وهو نفس
 من ماضيه فار يفرز فزاد اصيله اجتمعوا تبدل التاء الالف لم تحركها
 فضا فزاد واجد معوا لما فرغ من ابدال الدال من حروف استنجد
 شرع الى ابدال اليا فقال اليا تبدل من اليا تبدل من اليا تبدل من اليا
 هم فزاد اصيله اوفت تبدل اليا من اليا تبدل من اليا تبدل من اليا
 شديس شغل واليا حرف مرهون خفيف ومخرجها مستقار بان ومن
 الالف تبدل اليا ايضاً نحو جبريل اصيله جبريل بالالف وانه اصيله
 انا بالالف لانه الاكثر في الاستعمال الوقف على جبريل وانا بالالف
 ومن اليا تبدل اليا ايضاً في هذه امة الله اصيله هدي قبلت اليا

اصل حجج وبع
 وفرج

الياها فو لمنا سبها اليا بحروف العلة في الخفاء تغليب اليا
 المذكورة كلها من جند وانته وهدن ومن ثم اي من اجل ان اليا خفيف
 لا يمنع اليا في مثل يضرها وان كان شاذاً فيجوز اليا في يضرها
 فكان اليا لم يفصل بين كفة الراء والالف فوجودها كعدمها
 الفاصل حرفاً واحداً وهي واليا ويمنع اليا في كل بيت عن لان النون
 ليست بحرف في خطبة فيكون الفاصل بين الالف والكسرة حرفاً والنون
 فام نون الكسرة في اليا الفاعل علم ان اليا ان ينحى بالفتح نحو
 الكسرة وقبل ان ينحى بالالف نحو اليا وسبب اليا في اليا لفظاً
 او تقديره قبل اليا او بعدها اما اليا كسرة قبل الالف بحرف
 واحد فاصل نحو عمار واما اليا كسرة بعد الالف نحو عالم ومن اليا
 تبدل اليا وجوباً مطرداً في حاله الوقف في الاسماء الموصولة بالثا
 لفظاً كقولهم وحمة للمرفق بينها اي بين التاء التي في الاسم
 وبين التاء التي في الفعل نحو فعلت لما فرغ من ابدال اليا من حروف
 المذكورة شرع الى ابدال اليا فقال اليا تبدل من الالف وجوباً
 مطرداً في التصغير نحو مفتيح في تصغير مفتاح لا شتر كما
 في المجهول ومن الواو تبدل اليا وجوباً مطرداً نحو ميفات
 وميفاد اصيلهما موفات وموعاد كسرة ما قبلها وكونها من اليا
 تبدل اليا وجوباً مطرداً نحو ذيب اصيله ذيب بالهمزة قبلت اليا
 يا لكونها وانك ما قبلها فضا ذيب باليا ومن اليا حروف

كعدمها

تبدل الياء بقضي الباري أصله تقضي بثلاث ضادات قبلت آخر
صفي التضعيف ياء فضا تقضي الباري لما سرق باب المضاعف
ومن النون تبدل الياء ايضا نحو اناسي بفتح الالف وكسرين
وفتح الياء المشددة أصله اناسين لانه جمع النسي قبلت النون
ياء فاجتمع ياءان اولهما ساكنة واحديهما متحركة فادغمت الاولى
الاولى في الثانية فصار اناسي ودين وأصله دينار بالتضعيف
لان جمعه دينار قبلت النون الاولى ياء لقرب الياء من النون
في كونهما غنة في الخيشوم فقولهم قرب الياء دليل للمثاليين المذكورين
معا ومن العين تبدل الياء ايضا نحو ضفادى أصله ضفادع جمع
ضفدع لنقل العين لانه من حروف الخلق وكسره قبلها ومن
الثاني نقب الياء نحو اتصلت أصله اتصلت بالتضعيف قبلت
الثاني الاولى ياء لان أصله واوقاد إذا كان أصله ياء التضعيف في
انصلت واو لانه كان في الأصل او اتصلت قبلت الواو تاء فضا
انصلت كان قلب الياء المقلوب عن الواو كنه ياء البقاء لان
بين الياء والواو جنسيتي في كونهما من حروف العلة والجنس بالآخر
الي جنس يميل فصلا رانصلت ومن الياء تبدل الياء نحو الثعالي
أصله الثعالب تبدل الياء من الياء فصار الثعالي ومن الياء
تبدل الياء نحو الادي أصله ان سب تبدل الياء من الياء
فصار ادي من التاء تبدل الياء في قول الشاعر قد مر بوما

يومان وهذا التاء نوات بالهمزة لان التاء في أصله أصله التاء
تبدل الياء من التاء فضا تالي وقوله كنه ما قبلته نعتيل
للتعال والدي والتالي كنه ما قبلته نعتيل
ردي لما فرغ من ابدال الياء من حروف استجده يوم صال شرع
الي ابدال الواو منها فصار الواو ابدلت من الالف نحو ضوارب
فالواو فيه بدل من الالف ضارب لغيرهما اي الواو والالف
في العلية اي في كونهما حرفا علة واجتمعا في كنهين أصلهما الف
ضارب والآخر الفاجع فضا بعد الابدال ضوارب مثل ما جدد
ومن الياء تبدل الواو اذا كانت ساكنة وما قبلها مضمومة
نحو موقن أصله ميقن لانه من اليقين ابدلت الواو من الياء
لضمه ما قبلها وكونهما من الهمزة تبدل الواو جواز أمطر دأ
نحو لوم لما مر أصله لوم بالهمزة قبلت الهمزة واو ال كونهما
وانضم ما قبلها فضا لوم بالواو ولما فرغ من ابدال الواو
من الحروف المذكورة شرع في اليم فقال الميم بدلت من الواو نحو
فم أصله فوه حذف الهمزة فضا على خلاف القياس ثم قبلت
الواو ميم لانها ادخجها وليد يقع الحركات المختلفة على حرف
العلمة فضا فم ومن الهم اي من لام التعريف تبدل الميم ايضا
في لغة طعي نحو قوله عليه السلام ليم من امير اصيب في ام سفر
أصله من البوا الصيب في السفر ابدلت الميم من لام التعريف لغيرها

في المجهورية فصلا من امير امصبا في ام سفر روى هذا الحديث
عن النبي عليه السلام عمر بن ابوب وقيل لم يرو عنه هذا الحديث
والله هو عن جابر رضي الله عنه قال كان النبي عليه السلام في سفر
فمرى رجلا وقد طلل عليه فقال ما هذا قال لو اصابني
فقال ليس من البر في السفر قوله قد طلل عليه قد اعشى عليه
من ضعف الصوم ولقائل ان يمنع كونها بدلا من اللام لجواز ان يكون
مرادف لها فيكون التعريف بالاستقلال لا يكون بدلا من اللام كذا
في شرح ان فيه ومن النون الـ كنه تبدل الميم لزوما ايضا
ايضا نحو عمير اصله عنبر وهو من الطيب كذا في الصحاح
ابدلت الميم من النون فصا عمير ومن النون المنحرفة تبدل
الميم ايضا نحو قولك يا هال ذات المنطق التمام وكفك
المختص البناء اصله البناء ابدلت من النون الميم قوله
لقرنها في المجهورية تعيد للمثالين المذكورين من عمير بنام
قوله يا هال مرغم من هالة وهي اسم امرأة والنمنم الذي فيه
نمنمة وهو يترد في التاء اذا تكلم كذا في الصحاح والواو في
وكفك واوالف المختص من الخضب قوله البناء بدل
من قولك ومن الباء تبدل نحو ما زلت وانما اي نبان من رتب
الرجل وغيره رتباً ورتوباً فهو راتب ورأيت اذا انتصب
فانما ابدلت الميم من الباء لقرب مخبرها فصلا وانما بالميم

لما فرغ عن الميم من الحروف المذكورة شرع الى ابدال الصاد في الصاد
ابدلت من السين نحو اصبع اصله سبع ابدال السين صاد القرب
مخبرها فصلا اصبع يقال شئ غيب اي كاد وان ومن
اصبع الله عليه السلام اي انما ومن سباع الوضوء اي اتمام
لما فرغ عن ابدال الصاد من حروف استنجد به يوم صال شرع
الى ابدال الالف منها فقال الالف ابدلت من اختبها ومن الياء
والواو وجوب مطردة اذا تحركت وانفتح ما قبلها نحو قال وباع
اصلها قول وبيع قلبت الواو والياء الفال تحركها وانفتح ما
ما قبلها فصلا فكار وباع ومن الرضة تبدل الالف جواز مطردة
ايضا اذا وقعت ساكنة وما قبلها متحركة نحو راس اصله رأس
قلب الرضة الفال ما مر لما فرغ عن الالف من الحروف المذكورة
شرع الى اللام فقال اللام ابدلت من النون نحو اصيد اصله
هو نصير اصله جمع اصيل مثل يعبر ويقهر ان والاصيل الوقت
بعد العصر الى المغرب ابدلت النون لاما فصلا اصيلا ومن الضاء
تبدل اللام ايضا نحو الطبع اصله اضطجع قلبت الضاء لاما
فصا الطبع قوله لقرها من في المجهورية تعيد لبدال اللام من النون
من الضاء طبعها لما فرغ من ابدال اللام من الحروف المذكورة شرع
الى الزاء فقال الزاء ابدلت من السين ابدالاً جائزاً نحو زيد اصله
بذل من سدت الثوب تبدل السين زاء لان السين من الميم

والدال من حروف المجرورة فكلها حروف من حروف الحرف بيا فيه
فأبدلت البين زاء لأن الزاء من مخارجها وأخبرها في القصر وتوافق
الدال في الجهر ومن الصا تبدل الزاء أيضا نحو قول الخاتم الطائي
وهو اسحق العرب هكذا فزدي أنه إذا خسر البعير للضيف
أصله قصدي أنا حكيت أنه إذا كان زمان فخط ونزل على ضيف
يقصدون البعير ويجعلون في معاء ثم يتشوي يطعم الضيف
وفي المثال يحرم من قصده البعير كذا في الصحاح يعني قال الخاتم
إذا قصد العرب البعير لضيفهم زمان الفحط وأنا الخضر لضيفي
مكان قصدهم أبدلت الزاء من الصا مطبقة مكسوة وضوة
والدال منفحة مجرورة شديدة فثبت بينهما تناف فابدلوا
من الصا زاء لتوافقهما في المخرج والقصر مع أن الزاء تناسب الدال
في الجهر لما فرغ من إبدال الزاء من حروف استجده يوم صار فط
شرح الخا بادل آخر حرفها وهو الطاء فقال الطاء أبدلت من التاء وهو
مطر داني باب افتعل خواصطبر أصله صبر أبدلت التاء طاء فصا
اصطبر في فخصط أصله فخصف فقد متكلم في فخصف فخصف
فأبدلت التاء طاء فصار فخصط قوله لقر بخرجهما يصلح أن
يكون دليلًا للمثله المذكورة كلها من يزدل آخره والموضع الذي
لم يقيد في الإبدال بالوصوب والجواز والاطراد وعدمه من الصور
المذكورة يكون الإبدال في ذلك الموضع جائز غير مطر يقبل قد ضبط المص

المقص في هذا القول لأن إبدال الواو من الياء اللمة المضمومة ما قبلها
من الموضع الذي لم يقيد بالاطراد فينبغي أن لا يكون مطرد مع أنه
مطر دوي يمكن أن ينصر المص بان يقال أن المقص قال تبدل الواو
من الياء نحو موقن لضمه ما قبلها ومن الرخنة جوازًا مطرد آخره
لما مر فقوله جوازًا مطرد يصلح أن يجعل على الإبدال الواو من الياء
كما يصلح أن يجعل على إبدال الواو من الهمزة فيكون الاطراد مذكورًا
في ذلك الموضع أيضًا **الباب السابع** من الأبواب السبعة
المذكورة في صدر الكتاب في بيان اللقيف وهو في اصطلاح
علماء هذا الفن عبارة عما اجتمع فيه حرفا على بقائه اللقيف لللف
أي لاجتماع حرفي لفظية فيه والالف الشحار يلف بعضهما بعضًا
ومن قولهم وجنت الفافا كذا في الصحاح أو يقال هو مأخوذ
من اللف بمعنى الخلط فسمي باللفيف لفيافا لأن فيه خلطًا طرف
القصي حجج في العلة من طعام لقيف إذا كان مخلوطًا من جنبين
من قوله تعالى جنتا بكم لفيافا أي مجتمعين كذا في الصحاح فهو
أي اللقيف على ضربين أحدهما مفروق وثانيهما مقرون لأن حرف
العلة لا يخرج أيا أن يكون مجتمعين على وجه المقارنة أو لا فإن كان
الثاني فهو مفروق وإن كان الأول فهو المقرون مثل وفي بني حكم
فأمرها في حذف والاثبات حكم وعد بعد لأن اللقيف المفروق معقل
الفاف كلما ثبت فاء المثال فثبت فاء المفروق كوفي وكلمة حذف

فأما المثال حذف فاء اللغيف المفروق ببقى أصله بوقى حذف الواو
لوقوعها بين ياء وكسرة وحكم لامها أي حكم لام الماضي والمضارع
من اللغيف المفروق حكم لام مسمى برمي في قلبه بالفاء في الماضي
وسقوط ضم الياء في المضارع مثل بقى بفتح الياء قلبت
الياء الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها وأصل المضارع ببقى بضم
الياء سقطت الضمة عن الياء لثقلها عليها وكذلك حكم ضايرها أي ضوات
الماضي والمضارع من اسم الفاعل والمفعول فإن اللغيف المفروق فاء ولا
ولهما أحكام الاعلال وتركه حكم فاء المثال وللام الناقصة في جميع مثله
من اسم الفاعل والمفعول وغيره لأن المفروق مثال باعتبار الفاء ناقصة
باعتبار الناقصة اللام في حكم كل مثله اللغيف المفروق حكم المثال فاء وحكم
الناقصة لآما الأمر من وفي بقی فی قیاً فو فی قیاً فی من أصله في
حذف الياء علامة للجرم وأبقى كلف لتدل على الياء المحذوفة وبليتم
الحاق الرثابة حالة الوقف كبدلاً لا ابتداء الوقف على حرف واحد
ويقال بنون التاكيد الثقيلة قين قبان قن قن قبان
قبنان وبالحقيقة قين قن قن الفاعل من وفي بقی واق
أصله وافي بالياء مع التنوين اعل كاعلال قاض مثل رام واسم المفعول
منه موقى بنشد بالياء أصله موقى اعل كاعلال موقى في الموضع
منه موقى بفتح الميم في خالف مع التنوين أصله موقى بضم
الياء مع التنوين قلبت الياء الفاء ثم حذف لاجتماع ال كتابين فصلاً

فصل موقى كرمي والآلة منه مبقى أصله موقى بكسر الميم
قلبت الواو ياءً لكونها وانك ما قبلها ثم اعل آخرها كاعلال
المجهول من موقى في قیاً وقیاً وقوا وقیت وقیت وقین
وقیت وقیتما وقیتما وقیت وقیتما وقیتما وقیت وقیتما
بضم الواو في كلها ومجهول المضارع بوقى بوقیان بوقون بوقى
توقیان بوقین توقی توقیان توقون توقین توقیان توقین
أوقى بوقى بضم حرف المضارعة في كلها لما فرغ من اللغيف
المفروق في شرع الى اللغيف المفروق فقال المفروق ما كان عينه
ولامه حرف علة يحو طوى يطوى الى آخرها من باب ضرب بضرب
أي امثلة الماضي طوى طویاً طو وطوت طونا طونین طوبت
طوبتاً طوبتیم طوبت طوبتاً طوبتین طوبت طوبتاً و امثلة
المضارع بطوى بطویان بطوون نطوى نطویان نطوون
نطوی نطویان نطوون نطوون نطویان نطوون نطوی نطویان
وحكمها في الاعلال لام الفعل وعدم حكم الناقصة في اعلال لام
وعدم اعلالها ولا يعمل عينها أي عين الماضي والمضارع مع لامه
في باب الاجوف في قوله ولا يعمل يحو طوى حتى لا يجتمع واعلال
وطوباً محمول عليه الامر اطوا اطویاً اطوا اطوی اطویاً اطوون
وبنون التاكيد الثقيلة يقول اطوین اطویان اطوون اطوون
اطویان اطوینان وبالحقيقة اطوین اطوین اطوون اطوون و تقوون

من وروى يروى من باب علم يعلم ارو اروبا ارود ارويا
اروين ويرون النكبة الثقيلة اروين اروبان ارون ارون
اروبان اروبان وبالحقيقة اروين ارون ارون واذا
اروت ان نور احكام نون النكبة في النقص والثفيف فانظر
الى حرف العلم فلان اما ان يكون اصليته اي نق الكلمة مخدوف من
الواحد ولم يكن فان اصليته مخدوف ترد المخدوف لان حذفها كان
للكون وهو ان عدم بدخول النون اما على واي الكوفيين فلان
آخر الامر معرب مجزوم عندهم فيكون مبتأ على الفخ بدخول النون
عليه واما البصيرين فلان الامر اذ اكتب مع النون الثقيلة يكون
آخر مبتأ على الفخ ليلا يلزم التقاء النون اكتب احدهما سكون الامر
والنون اول النون فلما اعيدت الحركة ان قطعة من الصحيح
بدخول النون اعيدت الحرف من النقص بدخول النون لان آخر
لطرف النقص بمنزلة الحرك وفي قوله للكون ثان اذا المذهبيين
ويفتح لطرف المردودة لحذف الفخ اولان الامر اذا اكتبت
مع النون الثقيلة يكون آخر مبتأ على الفخ كبعلي طوبين
واغزون واروين يفتح ما قبل النون كما يفتح لام النقص
والثفيف في طوبا وارميا وان لم يكن اصليته بل كانت ضرا
انظر الى ما قبلها فلان اما ان يكون مفتوحا او غير مفتوحا فان كان
مفتوحا تحرك حرف العلم على وفق نفسها لطرف وهي كثرتها لانها قد

قد حصلت باجتماع الـ كنين فما حرف العلم واول نون النكبة
وحذف ما قبلها كخا ارودون واروين كما تحرك واو الجمع في قول
والاشتغال الفصل اي لا تشو افضل التم عليكم وان كان ما قبلها
غير مفتوح سواء كان مضمونا او مكسورا يجزى حرف العلم لعدم الحذف
فما قبلها كخا اطون بضم عين الفعل اصل اطوون حذف واو الجمع
اجتماع الـ كنين وضمة ما قبلها واطون بضم عين الفعل اصل
اطوين حذف الياء التي هي الضمير اجتماع الـ كنين وكما قبلها
كما يجزى الضمير في اغزوا القوم الكافر من ايرها الرجا اروبا امز
اغزى القوم كافر من في اللفظ دون الخط اسم الفعل من طوى
بطوى طا وكرام من رمى يرمى اصل طوي اعلى الياء كاعلا ل
فاض ولا يعلى واو طوى وهو عين الفعل كما لا يعلى في
طوى لان لو اعلى يلزم اجتماع الاعلا لين ونقول في الصفة
المشبهة من البري وهو مصدر من روى يروي ضد العطاس
وبان على صفة فعل للمذكر والثنية ريانان والجمع رواء
وللمؤنث رياء على صفة فعل لثنية ريانان والجمع رواء
ايضا اصل ريان ريان اجتمعت الواو الياء وسبقت احدهما
بالكون فلبت الواو ياء واو غمت الياء في الياء كما في ليان اصل
رواء رواء فلبت الياء هزة لوقوعها طرفا بعده الف زائد كرداء
ولم يقبلوا فيها الياء واو فرقا بين الاسم والصفة المشبهة فانهم

عين سا

اذ اردوا الاسم لقالوا وواو وخصوا الاسم بالقلب لا بغيره
 والواو تقبل فخصوا بالواو وخصوا الالف بالياء
 التي هي اضعف من الواو لضرب التعادل ولا يجعل واو هما اي
 لا تقبل واو جمع المذكر والمؤنث في اسم الفاعل من روي يروي
 رواء كما قلب في سياط وان كانا على وزن اصله سواط
 اعل تنبع الى بيت به واحد في سكون الوسط وهو راء وعل
 ايضا يلزم اجتماع الاعلاليين ولهذا قال حتى لا يجتمع الاعلاليين
 هما قلب الواو التي هي عين الكلمة باء وقلب الياء التي هي لام الكلمة
 همزة اعلم ان الاعلال تغير حرف العلة للتخفيف ويجعل الاعلال
 بالقلب والحذف والاسكان اي لا يخفى الاعلال عن احدهما اذا عرف
 هذا فاعلم ان اجتماع الاعلاليين لن يمسك مطلقا وذلك
 لان الاعلال بيا ابدال واما اسكان واما حذف واو الجمع بالاسكان
 والابدال جائز كيقال فاشترى في الاصل يقول نقول فاشترى الواو
 الى القاف ثم ابدلت الفاء وكيبا ع واجمع بين الاسكان والحذف
 جائزا ايضا كقول فاشترى في الاصل مقوول نقول فاشترى الواو
 الى القاف وحذف الواو وكذا اجمع بين الابدالين جائزا يدي
 فان الالف فيها تبدل من الياء وهي من الواو اجمع بين الابدال والحذف
 جائزا ايضا كقول فاشترى في الاصل يقول نقول فاشترى الواو
 والياء الى ما قبلها ثم قلبت الفاء ثم حذف هكذا قيل وفيه نظر لانا

بمستكره

لانا لانهم قلب الواو في ليقول الفاء الاولى ان يقال في المثال فاشترى
 اصله فقول فاشترى الواو قلبت الواو والفاء لخم كرها وانفتحت ما قبلها
 ثم حذف الالف لا اجتماع الالف كنب الالف واللام فصلا فاشترى
 واجمع بين الحذفين جائزا ايضا مثل فيه حذف الفاء واللام
 فاعلم ان اجمع بين الاعلاليين ليس مستكره بل اجمع بتغيير مخصوص
 غير جائز وهو اجمع بين الابدالين والحذفين او ابدال وحذف
 بعد ان يكون احدهما في موضع والآخر في موضع آخر على سبيل التعاقب
 لما في ما اصله مؤه قلبت الواو الفاء ثم قلبت الالف همزة ولهذا
 عدوا الاعلال فيها ذاء ولذا اقبلوا الواو باء في ديم لم يقبلوا
 في رواي لئلا يجتمع الاعلال لان الالف في رواي مقبولة عن الياء
 فلو قلبت الواو باء لكسر ما قبلها يلزم اجتماع الاعلاليين وكذا
 لم يقبلوا ايضا في فتوان لان واوه تبدل عن الياء لان اصله حياء
 فلو قلبت الواو الفاء يلزم اجتماع الاعلاليين وبما ذكرنا من التغيير
 خرج الجواب عن جميع ما قدمناه من الامثلة يعرف بالتأمل
 وانما لم يجمعوا بين الاعلاليين لان الاعلال تغير فتوالي التغييرين
 في موضعين غير جائز فيلزم الاجتناب عن الكلمة والاضراب بها
 بخلاف ما اذا كانا بتبعية ما قبله في قول فاشترى فان مثل هذا التغيير لا يضر
 ذلك الا يرى ان التعليل يسوع اذا تخلص العتالين فاصل يتضا
 ضعف اذا اتوا الى عليه عتالين من غير فاصل وبخلاف ما اذا اتوا الى

عف

ابدال ان او بدلان وحذف في موضع واحد كما نوالى الابدال ان على الالام
في يدعي والابدال والحذف في قول لا ثم لم يحصل منه تغيير الا بحرف
واحد فلا يلزم الاجحاف وان كان تغييرا لكنه لم يقدر من هذا الان
التغيير يستلزم تخفيفا على ما يستحق وكان وجوده كعدمه
فلا يكون كاجمع بينه وبين غيره من اسم الاعلام اعلم ان
الامثلة المذكورة من التريان والتريا الى اخرها امثلة في حالة الرفع
اما الامثلة في حالة غير نقول في الواحد فابضاريا على صيغة
فعل في كل الاحوال لانه آخر الف كجلى ونقول في نشبة
المؤنث في حالة النصب والحذف اي حالة الجرح ربيبين باريع
ياءات مثل عطشيين الاولى منقلبة عن الواو والثانية
لام الفعل والثانية المنقلبة عن الالف والرابعة علامة
الجرح والنصب واذا اضعفت الى ياء المتكلم قلت رابت
ربيبي بتشديد الياء الاولى وفتحها وتخفيف الياء الثانية
وكسها وتشديد الياء الثالثة وفتحها بحم ياءات الاولى
منقلبة عن الواو التي هي عين الفعل والثانية لام الفعل
والثالثة منقلبة عن الف الثانية والرابعة علامة النصب
والجرح والخامسة ياء الاضافة المفعول من طوى بطوى
مطوى اصله مطوى اعلى كاعلال مرمى الموضع منه
مطوى كاصد مطوى اعلى كاعلان مرمى الالة منه مطوى

مطوى اعلى كاعلال الموضع المجبول طوى بلا اعلال بطوى بالالف
قلت الياء الفالحة لها وانفتاح ما قبلها فطوى بالالف
وحكم لام هذه الاشياء اي الفاعل والمفعول والموضع والالة من
التخفيف المقرون حكم لام الناقص في حقوق الاعلال وحكم غيره
في عدم الاعلال حكم عين طوى في التي اجتمع الاعلان بتقدير
وحكم عين الفعل من المفعول والفاعل والموضع والالة في الاشياء
التي لم يجتمع الاعلال ان يكون حكمها ايضا حكم عين طوى للمنا بعة
طوى وان هو تشبته اسم الفاعل من طوى وان لم يجتمع اعلال
اذا اعل عينه لكنه لم يفعل ايضا لما تبعه للمغرب الذي اجتمع
فيه اعلال ان اذا اعل عينه والله اعلم بالصواب اليه المرجع
والمستأب قد وقع فراغ من هذا الكتاب في مدرسة بلدة الاشهر
ظاهرة يوم الاربعاء في آخر ربيع الاول من شهر ربيع اربع
وخمسين وثمانمائة وخمسة التي اشيع علينا الانعام ونصلي
على سيد الكونين محمد بن عبد الله الانام قد كتبت هذا سبفا
في صفحات الايام وقرأت على بعض ابناي كل يوم ما كتبت
وشئت لك ان تجعل هذا الكتاب مقبولا مندا ولا يابى الخواص
والعوام وتجعل ابناي مغمرا بعلم الكامل والاسلم وسألك
ان لا ينقطع اولادي الى آخر الاعوام وتبوا نامع اصولنا
وفرغنا في دار السلام فمن وجد فيه خطا وزيفاً من الكلام

٢٦
 اوسهوا وذللا في الخط عن الافلام. ارجو منه مران يستمر
 بالعفو والاكرام. ويصلح بما يمكن بالافضل والانعام.
 لانه معترف بفقر البضاعة وقصور الباع في العلم.
 والصناعة خصوصا في التصريف الباع عن الاعمال.
 والآدغام لكنه منتهى بعورة بلا انقصام. ثم اسأله
 بحق صراط المستقيم وفرآه المجيد الكريم. ان يمجده به.
 وتجاوز عن فرطاته يوم التنازل ولا تفضي على راس
 الاشياء. انه هو الجواد الكريم الرؤف الرحيم قد وقع الفرج
 عن يد عبد الضعيف يوسف ضياء الدين ابن ابراهيم
 الصنقوري نزيل جورم المدرس بمدرسة مظفرية في سنة
 ثمان وستين وثمان و الف في شهر جمادى الاخر في اليوم
 الحادي عشر في وقت بين الظهر والعصر قد تم الكتاب بعون الله
 الملك الوهاب اللهم انفع بهذا الكتاب باولادى
 وغيرهم من طلبة العلوم والمؤمنين
 والمؤمنات والمسلمين والمسلمات
 الاحياء منهم والاموات
 برحمتك يا ارحم الراحمين
 امين يا معلم

المحمدية ر. العالمية الرحمن الرحيم
نجد وان في تشعير هذا القراط المستقيم
صراط الدين انعم عليه غير كفقو عليه ورا افان